كتب سياسية

مجموعة عربية ١٠٠٪

حياتنا بعد بترول

تأليف: ج. جاليارى. د ب. روسون

ترجمة: فهيم لبيب الديب

مراجعة: متولى نجيب

Bibliotheca Alexandrina
0156623

كتب سياسية

حياتنا بعد بترول

تأليف: ج. جالياردى. د.ب. روبسون

ترجمة: فهيم لبيب الديب

مراجعة: متولى نجيب

تقديم

هذا كتاب ، يخرج للناس • ألفه فى أسلوب فرنسى ، متين ، رصين ، فصيح ، صريح . اثنان من بين شبان الفرنسيين المتنورين ممن قد علموا أن الثورة الفرنسية ، كانت هرة ، « متنمرة » ، أكلت بنيها • وأن فرنسا سارت فى أضوا المنارة بالاخاء ، والحرية ، والمساواة حينا . وارتطمت سفينة سياستها فى أنواء المطامع الاستعمارية ، والكيد للآمنين ، أحيانا .

وهذه الآراء التى كتبها الكاتبان الحران المستنيران وقالا عنها انها بمثابة اعلام ، فى زجاجة . الزجاجة ، قذف بها ، فى بحر لجى . فاتخذت الزجاجة والاعلام ، بلا استقرار ، قاع البحر ، بمثابة قرار ، بلا قرار .

أو انها ، كما قيل ، كلمات حق . وصرخة فى واد . ان ذهبت اليوم ، مع الريح ، فقد تذهب ، غدا ، بالاوتاد .

ذلك لانهما قد رأيا وسمعا ويلات الحرب الفرنسية الطاحنة فى الجزائر . ففكرا ، بين المفكرين فى مآل فرنسا ، بعد ديجول • وفيما ينبغى أن يكون• وفيما لاينبغى أن يكون• حرصا على سمعتهم وسمعة فرنسا .

ولقد كون الكاتبان وبعض المتنورين الفرنسيين • فى صيف سنة ١٩٥٨ ، جماعة ، « التقدم والوطن » . فنددوا بالرأسمالية الاستغلالية . ونادوا بالاشتراكية : التعاونية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، العمرانية ، وتساءلوا فيما اذا كانوا يبنون صرح مستقبل فرنسا ، من دعائم فرنسية : قديمة وحديثة دون أن يستمعوا الى آراء « الناصحين » ، من الملحقين الثقافيين ، المعينين من قبل : « كروب » و « اسو ستاندرد » • و « ناصر » « ذى المبادىء الثورية القويمة » • ولا سيما فى آرائهم : المتضمنة ضرورة الاتحاد ، والتعاون بين الاحزاب الفرنسية

لمصلحة فرنسا والعالم . وابتعادهم عن سياسة الخلاف وعن سياسة الاحلاف . وضرورة سيرهم على مبادىء الامم المتحدة ، و « باندونج » • والاسراع فى ايجاد نظام ضرب فى فرنسا ، دون أن يكون مضروبا فى الخارج ، أو مستوردا من الخارج . على أن يكون أساسه : الوحدة الوطنية • والمحافظة على التراث الوطنى . وحرية افراد الشعب الفرنسى ، فى داخل فرنسا ، وفى خارجها ، دون تكميم أفواه الفرنسيين ، وغير الفرنسيين ، فى فرنسا ، وفى خارج فرنسا . والاسراع فى ايجاد عدالة اجتماعية ، وعظمة فرنسية ، واشتراكية اجتماعية .

ثم ان من بين تصريحات الكاتبين المذكورين ، أن مصر ، وأندونيسيا ، على الرغم من ضعفهما فى الماضى . قد أصبحت كل منهما ، فى مبادئها الحالية ، أقوى من فرنسا . ذلك بأن كلا منهما ، اذا أراد الله ، وشاء الاعداء ، لواحدة منهما البأساء ، والضراء ، عرفت كيف تسبر بمسبار الخبرة والدهاء ، ما قد حاق بها من نكباء ، وما ألم بها من داء . فعرفت ما ينبغى . وما لا ينبغى فكان لها الدواء . وأسرع اليها الشفاء .

واليكم موجزا ، بما فى هذا الكتاب ، من آراء ، فوق ما ذكر من الآراء :

ا ـ من حق فرنسا . وجميع شعوب العالم أن تكون حرة ، غنية ، قوية .

ب ـ لا بد من زيادة الانتاج الصناعى . والاستثمار . وفتح الاسواق الاستهلاكية . وجعل مسألة ازدياد السكان ، محل التفكير والاعتبار . وعدم الاستهلاك بالقدر الزائد على الانتاج .

وضرورة الضرب على أيدى التجار الجشعين ، وملاك المبانى الطامعين ، من بين مصاصى الدماء ، أعداء الانسانية . وعقاب العمال المهملين .

جـ ـ مساحة فرنسا ، نصف مساحة انجلترة . ونصف مساحة المانيا . ولكن فرنسا تستطيع ، بتطوير نظمها الاقتصادية

الحالية ، العقيمة ، المعقدة ، وبمحاربة الطفيليين ، أبناء الذوات، وأصحاب الثروات ، الكسالى الخاملين ، والانتفاع بأموالهم فى الاستثمار الوطنى ، وبعدم الاهتمام بالدولار ، الذى يعتبرونه الضمان الوحيد ، للبورجوازية ، ضد الافلاس ، وضد الشيوعية . وبعدم ربط فرنسا بعجلة انجلترا ، أو بعجلة أى حلف من الاحلاف . بكل أولئك تستطيع فرنسا أن تفوق انجلترة وألمانيا .

وبعد . فالكتاب يشمل الكثير من الموضوعات ، الانسانية ، الهامة ، والمعلومات ، النافعة ، العامة . مما يحق القراء ، فيه أن أترك لهم ، ما عساهم أن يقرءوه .

ولهذا ، أترك لهم مجال الاطلاع . بعد أن قد استمتعت بحلاوة المطالعة . وبالمراجعة ، الهادفة الى المواءمة بين الاسلوبين ، بالعربية ، وبالفرنسية ، فى حسن أداء .

متولى نجيب

مقدمة

ان الصفحات التالية ، كتبت ، وقد تكون بمثابة اعلام يكتب ، فيوضع فى زجاجة ، فيلقى به فى قاع البحر . ذلك لان المهمة ، كانت تبدو لنا فى البداية مهمة شاقة وميئوسا منها . ولكن الامل والتفاؤل يعرفان طريق الركود .

على أنه عند عودتنا من الجزائر ، قبل سقوط الجمهورية الرابعة بقليل ، تناول بعض الاصدقاء الحديث حول موقفهم بوصف كونهم طلبة . بعضهم ، أعضاء فى .R. P. F وبعضهم الآخر ، فى منظمة الشباب الاشتراكى . وبالرغم من التفاوت فى البيئة والافكار فانهم خرجوا من مناقشاتهم بنتائج متشابهة واتفقوا على الخطوط العريضة لمستقبل وطنهم وجيلهم .

وفى الايام الاولى من صيف ١٩٥٨ كونوا جماعة أطلقوا عليها اسم « progrés et patrie » « التقدم والوطن » . وبينهم من هم جوليون ، منذ سن العشرين . وما زالوا جوليين فى سن السابعة والعشرين . ولكن هل سيظلون كذلك حتى سن الاربعين ؟ .

على أن فرنسا ، لن تبقى فرنسا ، اذا لم يبادر حزب يسارى ، بتطوير المجتمع الحالى ، الذى يحتضر هنا ، فى فرنسا ، وفى البلاد الاخرى ، المجاورة لنا وذلك ، بثورة اقتصادية اجتماعية . حتى نقدم لاوربا المثل الاعلى الذى تبحث عنه . لكن ، بلا جدوى .

ويحتاج الحزب اليسارى المنقسم ، الذى لايقدر العواقب الى برنامج ثابت ، والى اصرار ، والى ارادة .

وبهذه الروح كتبت هذه الصفحات . وهى تعبرعن رغبتنا ،

بأي ثمن ، فى الاحتفاظ بدعوة فرنسا العالمية والافريقية . وتترجم قلقنا من تفوق البلاد الشيوعية ، سياسيا ، واقتصاديا .

ونظرا لاقتناعنا بأن أوروبا الحرة ، والنظام الرأسمالى ، لن يبقيا طويلا ، فاننا نأمل أن نعد فرنسا ، من الآن ، لانقلاب شامل ، فى التوجيه الدبلوماسى ، وللثورة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، صونا لاستقلالها ونفوذها .

ونظرا لاخلاصنا للمذهب « الجولى » « Gaullois » ولوطننا العظيم ، ونظرا لتحولنا الى المذهب الاشتراكى بحكم الظروف والحقائق التى كشفت عن مكنونها الاحصاءات الديموقراطية والاقتصادية ، ونظرا لتضامننا مع الاجراء ضد الامتيازات والظلم . نظرا لكل أولئك نريد أن نبدد الخلافات القائمة بين الجيش والنقابات . وبين المحاربين الوطنيين والطبقة العاملة .

ان مقاومة مساوىء مجتمع معقد كمجتمعنا ، ولاسيما جموده ومظاهره الخداعة المحكمة ، التى تحفظ للمستغلين ما يسمونه بالحقوق المكتسبة ، لما يحتاج الى شباب ، والى قوة ، والى نقاوة ضمير . ولن نقف عند حد عرض مبسط للحالة ، كما تعلمنا فى شارع « سان جييوم » أو فى شارع «سان بيير» . ولكننا أردنا أن نعبر ، فى قوة ، وفى غضبة ، عن القلق الذى يساور الشباب الفرنسى ، الذى لم ينجح القسط المتواضع الذى ناله من التعليم فى أن ينهيه عن مصيره ، والذى بدأ حياته ، بأن يدفع فيما وراء البحار ، ثمن الأخطاء والحماقات التى لرتكبها الذين سبقوه .

على أنه نتيجة لمحادثات مع اثنى عشر شابا ، من الموظفين الشبان الذين عادوا من الجزائر ، والذين يقلقهم مصير بلادهم ، كتبت هذه الصفحات ، بوساطة اثنين منهم أحدهما اشتراكى غير عاطفى . والثانى فرنسى غير محافظ . انهما يؤمنان بأن آراءهما ستصبح فى الغد حقائق ، ربما لا تسنح لهم الفرصة فى اعلانها . ولكنهما اليوم ، ينشرانها أمام الملأ ، ليسجلها التاريخ .

الجـزء الأول

ان تاريخ بلدنا ، وفنـه ، وريفه ، وتقاليده الفلسفيه . وسعادته ، وتعاسته كل أولئك يزود حياتنا الفكرية بالغذاء . وأن كرامتنا ، كبشر ، ترجع الى انتمائنا الى المجتمع الفرنسى .

ونحن الآن مهددون ، الى حد خطير ، فى تراثنـا . وذلك الى حد أننا قد أصبحنا لا نخشى أن نفقد الاستفادة منه ، فحسب . بل الى حد الخوف ، كل الخوف ، من أن نفقد التراث نفسه ، الى الابد كذلك . والواقع أن فرنسا المنقسمة على نفسها ، الضعيفة ، آخذة فى الانكماش ، فى الوقت الذى يسند اليها العالم فيه دورا رئيسيا .

ويمكن أن تقودنا الخطوة التالية ، الى شرف القيام بمهمة عالمية أو ان تنتهى بنـا الى نسبة مخزية من معاش التقـاعد . وبقاء فرنسا متقاعدة ، مرهون ببقاء أصدقائنا المشاغبين ، الذين ليس لديهم الغذاء الكافى ، والذين يعسكرون فى بعض جهات المنطقة الواقعة بين طنجة وبين بكين فى الصين .

وعندما نفقد استقلالنا السياسى سنفقد معـه ، حتمـا ، تراثنا الفرنسى ومن العبث أن نأمل فى الاحتفاظ بقدر ولو ضئيل من العالم والحرية ، فى عالم ترسم معالمه القوة ، الا اذا وجدنا حلا لمواجهة المشكلة الحقيقية . وهى مشكلة فرنسا القلقة على مصيرها وحتى نكفل لهـا أقصى حدود المدنية الحقة . ونهاية هذا الجيل لن ترحم الضعفاء والعاطفيين . وازاء جموع البشرية الزاحفة ، التى يدفعها الجوع والجشع ، يجب علينـا أن نعرف كيف نضحى بجزء من رفاهيتنا : المادية والفكرية ، لنتمكن من تنظيم دفاعنا . ومن ثم نتخذ موقفا هجوميا . ونعيد الى فرنسا مركزها يوم ان كانت تتولى قيادة الأمم .

ولن تتحقق حرية فرنسا وعظمتها بأحـلام بعض الرجعيين

الوطنيين ۰ ولا بتعلق البورجوازية بأهداف الماضى ۰ هـــذا هو الشرط الأســـاسى للحرية ۰ وحريتنا يعرفهـــا « موررياك » ۰ و « كاموس » . وآخرون باسم « الاكسبريس » ويعرفها « كلود بورديه » . هؤلاء هم الذين كانوا يمثلون الماسوشية الفرنسية . ومن المضحك أن قد كان وما زال لهؤلاء كل تقديرمنا . وحريتنا ، هى فى الجيش . وفى رجال المظلات « البـاراشوت » . وهى فى الوحدة الفرنسية . وهى فى رغبتنا فى البقاء . واليكم مثلا ، ليس بأســوأ الأمثلة ذلك بأن فى الهند الصينية ، جيش ۰ فهل نرحل منها أو نبقى فيها ؟ .

ان هـــذا ليس بالأمر ذى الأهميـــة اليوم ۰ ولا ينبغى أن ننسى ، أننا كنا قد بؤنا بالهزيمة والاندحار ، لا لان فرنســـا ، كانت ترغب فى السلام ، بأى ثمن ولا لان جيشنا قد أبيد ، عن آخره .

ونحن ، اذ نذكر تلك الذكريات ينبغى لنا ألا ننسى أحـــداث يونية سنة ١٩٤٠ . وكيف أن آباءنا قد عالجوها علاجا فى جبن وفى نذالة .

والفرنسيون اليوم ليسوا أكثر اتحادا منهم بالامس ، سواء فى الغايات المنشودة أو فى الوسائل اللازمة لصون وطنيتهم . ولذلك فأن بعضهم يرون أن السلام هو فى الانتصـــــار النهائى للشيوعية ۰ على حين أن آخرين يرون أن الســــــلام فى زعامـــــة الولايات المتحدة . هذا الانقسام لا يســـعنا الا أن نبيحه وأن نؤيده ۰

ومن الاشتراكيين الفرنسيين المحبين لوطنهم ، من ينادى بالابقاء على النظام الحالى . وهم اليساريون . ومن بينهم من ينادى بالرجوع الى النظام القديم وهم اليمينيـــيون وهؤلاء وهؤلاء يتبادلون التهانى لان الشيوعيين لم يعد لهم نصيب فى الحياة العامة ۰ وأنصار التغيير قد انخفض عددهم وأصـــبحوا من القلة بحيث أصبح التغيير بعيد الحدوث .

حتى أن الزعماء الشيوعيين أنفسهم ، يعملون على توســـيع

شقة الخلاف بين الفرنسيين . ولو حصل ناخبوهم على أية ترضية وطنية ، لحولوا آمالهم من موسكو الى باريس ولتخلوا عن رؤسائهم المتزمتين الاستعباديين المستغلين .

على انه كذلك تتأجج عمدا نار الفرقة بين الجيش وجزء من الوطن . ذلك لان بعضهم يجدون فى ذلك مصلحته ومصلحتهم السياسية والآخرون يرون أن فى التخلى عن الجزائر وتسريح الجيش تنمية لارباحهم من جراء تخفيف الضرائب . ثم ان هناك فريق الرأسماليين الذين يهمهم الانتفاع بانتاج الجزائر . واستغلال وسائل النقل . وهؤلاء من مصلحتهم اثارة الانقسام للاحتفاظ بمصالحهم الشخصية ، وبالامتيازات التى يتمتعون بها . على حين أنه يقف فى الجانب الآخر بعض القواد العسكريين ، الذين يرون فى هذه الانقسامات ، فرصة لهم للتدخل . ولبس حذاء فرانكو .

ونحن لا نستطيع التصور أن تستمر هكذا حال فرنسا فلقد كانت هذه حالها فى الماضى فى عهد « جيزو » و « لامارتين » و « برودهون » و « الامير نابليون » .

أما عهود « ديشو » و « كوفاك » و « دانيل ماير » فلم تكن عهودا ذات ضعف ، فحسب . بل كانت كذلك عهودا : ذات زيف . ان وطننا قد فقد وحدته . ولو اتحد الفرنسيون ، واتفقوا فيما بينهم ، لما وجدت فرصة للتدخل الاجنبى ، ولما عرفت الفلسفة الغربية طريقها الينا ، ولكان قصد السبيل .

ولم يتورع جميع رجال السياسة أن يعرضوا حلولا ، ليست فرنسية لمشكلاتنا . ومن البديهى أن الانقسامات هى التى توحى اليهم بحلول ، ضربت فى الخارج فهى مستوردة بعيدة كل البعد عن تقاليدنا وطبيعة مصالحنا الوطنية . ولقد أضبح من المستحيل أن يأمل المرء فى الانتصار الا بانتصار المعسكر ، الذى ينتمى اليه ، تحت قيادة موسكو ، أو واشنطن أو روما ، أو « باندونج » ، ثم انه لاشىء يهدم كيان فرنسا أكثر من تضارب آراء أبنائها . منها أن « امرى ناجى » خائن . أو ان الرأسمالية هى النظام الأمثل . أو أن التعصب الوطنى

هو ضرورة وهكذا • ومن الخطأ الاعتقاد أن اعادة وحدة الوطن لاتتم الا بتكميم أفواه أعدائنا • فاذا رغبنا فى اعادة الوحدة للوطن ، والمحافظة على تراثنا الوطنى • فعلينا أن نرفض بعض آراء بعض هذا الخليط ، من « الملحقين الثقافيين » : التابعين لمؤسسة « كروب » و « للكومنفورم » و « لناصر » ذى المبادىء الثورية القويمة الجديدة . و « لاسو ستاندرد » وهؤلاء هم الذين يعملون لدينا الآن ، بمثابة كونهم رجالا سياسيين •

ذلك لأننا الآن ، فى حاجة الى فكرة جديدة ، والى وحى أو تفكير فرنسى ، مائة فى المائة • مما عساه أن يبعدنا عن المغالاة التى يتوخاها بعض الشيوعيين • والتى هى بلا شك ، لا تنفع الا المنغوليين والكوريين . ولكنها غير قابلة للتطبيق ، فى شعب كالشعب الفرنسى ، الذى بلغ من قبل ما كان قد بلغ من الروحانيات ،والجد ، والتمدين . نريد فكرة • تفصلنا عن الرأسمالية الراكدة ، وعن الاحلاف الغربية الفاشلة « فكرة على ضوء ما قد فكرت وتفكر فيه ثورة « ناصر » •

نريد كذلك نظاما من وحينا ، يحقق لنا عدالة اجتماعية وعظمة وطنية • نريد اشتراكية وطنية تتواءم وظروف وطننا •

كانت فرنسا فيما مضى قوية . ومن حق الشعوب الاخرى فى جميع الأرجاء أن تعمل على أن تكون غنية وقوية • وبديهى أن انحطاطنا لا يأتى من تبذيرنا أو من ايماننا بمذهب «مالتوس» بقدر مايأتى من ضعفنا الذاتى •

ولانعدام الاسواق الاستهلاكية والاستثمارات لم يزد انتاجنا الصناعى أكثر من ٥٣ ٪ منذ ١٩٢٩ فى حين أن الانتاج الروسى بلغ خمسة أضعافه فى الفترة نفسها ولقد ضحى اخوتنا الذين سبقونا بالاستثمارات وتجاهلوا نسبة الزيادة فى السكان وذلك فى سبيل التمتع الوقتى بحاضرهم وبذلك أفسدوا المستقبل . وقد كلفهم حب الذات والانانية الركود الاقتصادى والهزيمة العسكرية .

واليوم لم تعد الاستثمارات وزيادة السكان كافية لتجعل منا ، فى ١٩٥٧ دولة قوية يسودها الرخاء فضلا عن أن كثيرا من

الفرنسيين يستهلكون أكثر مما ينتجون وأن التجار أصيبوا بالجشع وأصحاب الأعمال بالتأخر وانعدام التخصص والكفاية . فضلا عن ظهور فئات كثيرة ، من أصحاب المهن الحرة ، والوسطاء من كل نوع ، وزراع كروم ، وطلبة مزيفين ، وشباب بورجوازى بدون مؤهلات ، وصناع يرجع فنهم الى القرون الوسطى . كل هؤلاء يعيشون عالة على العمال الفعليين . ثم يتقاضون مبالغ مرتفعة لخدماتهم الهزيلة وعلى غيرهم أن يدفع الضرائب .

ان مساحة بلدنا ، التى تبلغ ضعف مساحة انجلترا أو المانيا تستطيع بسهولة أن تفى بحاجة ضعف عدد الفرنسيين . اننا نستطيع أن نقوى أنفسنا بسرعة وذلك بتطوير نظمنا الاقتصادية الحالية العقيمة المعقدة . وبمحاربة الطفيليين الذين يعيشون عالة على غيرهم . وباعادة أموال الاقتصاد الفرنسى ، الضخمة ، التى يملكها المتعطلون بالوراثة من أصحاب الدخل ، الى الاستثمار الوطنى ، والاستغلال السليم . ثم بتطبيق بعض النظم الاشتراكية فى جهازنا الوطنى . وباقامة اشتراكية أصيلة .

كانت فرنسا فيما مضى دولة حرة . حرة فى اختيار أصدقائها وأعدائها وفى تغيير هؤلاء وهؤلاء ، تبعا لمصلحتها ، كانت حرة فى نظمها وفى تجارتها .

أما اليوم فان فرنسا تحكمها بعض العشائر ، تدفعها وتجذبها أحلافها المختلفة تبعا لاهواء المشرعين . وبالرغم من ديجول الذى يقف وحيدا بدون حزب ، تمكن هؤلاء القوم من السيطرة على الحكم فى البلاد . أما بعض الاشتراكيين والفلاحين الأحرار الذين يمثلون الأقلية فهؤلاء لا يجدون أى تجاوب سياسى أو تعاونى ولذلك ليس لهم أى رأى ايجابى مشترك . والمبدأ الوحيد المشترك الذى يربط بينهم هو حرصهم على الاحتفاظ بالنظام الاقتصادى الاشتراكى الحالى ومنع حدوث أى انقلاب شيوعى مهما كلفهم الامر . مع السماح ببعض الاصلاحات الصغيرة التى تتم على اعتبار أنها تطور اشتراكى .

حينئذ لا يمكن تحقيق الاستقلال الاقتصادى والمالى الفرنسى داخل اطار الرأسمالية ، ولا سبيل للقوة الا بالالتجاء

الى القروض الامريكية والالمانية • وقد يختلف حكامنا على كل شيء ، على افريقيا على أوروبا . على الشرق الاوسط ، على علاقاتنا بالاتحاد السوفييتي . ولكنهم لا يختلفون على شيء واحد وهو الدولار الذى يعتبرونه الضمان الاوحد للبورجوازية اليسارية واليمينية ضد الافلاس والشيوعية .

اذن فكيف يجرؤ حكامنا فى هذه الاحوال على أن يعارضوا آراء الذين يحسنون اليهم من الانجلو ساكسونيين ؟ تلك الآراء التى من شأنها الاضرار بمصالحنا . فضلا عن أن هؤلاء الحكام أنفسهم لا يستطيعون أن يتقدموا بأى اقتراح مضاد • ان مصر وأندونيسيا ، بالرغم من ضعفهما المزرى سابقا ، فانهما الآن اكثر حرية منا وعندما تمر احداهما بمحنة تعرف على الاقل ماذا تريد .

يجب اذن خلق ارادة فرنسية جديدة . ثم تحقيق الاستقلال المالى • وللغرض الأول يجب أن نستبعد من ساحتنا الانصار المحترفين للألمان والعرب والامريكان لنضع حدا لمنازعاتهم التى من شأنها الاضرار بمصالحنا . لتحل محلها اشتراكية فرانكو – افريقية كاملة ، كريمة بدون ضعف يؤيدها عمال داكار وباريس والجزائر • كما يؤازرها فلاحو الصومال ونيجيريا • وللغرض الثانى : يجب عزل المناهضين للنظام الاشتراكى ، المستترين منهم ، والظاهرين . اذا استبعدنا هذه الفئة المقنعة بأقنعة المحامين الاحرار أو الموظفين الرسميين المحافظين أو الثوريين المزيفين أو الحكماء المزيفين لا فرق بين اليساريين منهم أو اليمينيين اذا استبعدنا هؤلاء ، فسيكون العمل سهلا ميسورا .

ولم تعرف فرنسا فى أى عهد من تاريخها الهدنة فى معاركها الداخلية . وكل عداء يوجه الى الخارج يزيد من مآسى شعبنا فلا الذهب الروسى ولا المساعدات الامريكية تشكل سبب انقساماتنا . ان الديمقراطية البرلمانية هى التى جعلت الفرقة تستفحل بيننا والديمقراطية الآن لم تعد سوى خرقة حمراء من القماش يندفع خلفها بعض الذين يعطفون على الوطن .

ونحن نقرر فى صراحة أن الشر كامن فينا ، انه فى شكوكنا ومسايرتنا للامور . واذا أتى اليوم الذى يرى فيه أقل وغد ، فى المجتمع الفرنسى نفسه مكرها على العمل أو الهرب الى أمريكا الشمالية ، اذا أتى ذلك اليوم فستزول عندئذ سلطة أولئك السياسيين المضللين وستزول معهم الوسائل الخاطئة التى يبنون عليها حكمهم · ولن يعود فى الامكان اقناع الفرنسيين بأن العدالة الاشتراكية مرهونة بانتصار أو بفشل الحكام المصريين الاستقلاليين « فى العهود المصرية البائدة ، التى كانت قبل ثورة سنة ١٩٢٣ » أو سفاكى F. L. N. او مجرمى بودابست . كما أنه لن يمكن اقناعهم ، بالباطل بأن حلف الاطلنطى والامتيازات الممنوحة الى شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسى هما شيئان ضروريان للذود عن الحريات الفرنسية .

الاتحاد يحتم الاشتراكية الوطنية التى يمكنها وحدها أن تعيد الى أحضان مجتمع واحد جميع الاجراء الذين ربحتهم الخيانة الشيوعية نتيجة للاستغلال الذى يعيشون فيه وجميع الذين تاهوا فى معمعة صفوف المحافظين تلبية لنداء الوطن . ان الاشتراكية هى العامل الرئيسى لوحدة الفرنسيين وهى كذلك الفرصة الوحيدة لخلق الاتحاد « فرانكو افريقى » لانها ستثبت للعرب وللسود بأن الاستعمار الفردى لا يخدم الاستعمار الدولى ثم انها ستساعدنا على محاربة الدعاية الشيوعية محاربة فعالة تلك الدعاية التى تغلغلت بين صفوف الطلبة الافريقيين .

القوة الاقتصادية :

تحتم الاشتراكية الوطنية ، لانها هى نفسها تحتم الاتحاد الذى يعتبر شرطا أساسيا للعمل المنطلق المتواصل وكذلك لان فرنسا لن يمكنها بعد ذلك أن تسمح بالاسراف فى الكماليات وبفوضى الرأسمالية التى تفاقمت ، ونتيجة للامتيازات المتعددة التى تتمتع بها تلك الرأسمالية · والولايات المتحدة مع غناها الفاحش قد فقدت كثيرا من تفوقها على الاتحاد السوفييتى من جراء اتباعها للوسائل الاقتصادية المبتذلة .

ثم ان فرنسا بالرغم من أن نسبة تعداد سكانها الى

مساحتها تعتبر نسبة متوسطة الا أن اقتصادها القومى يعتمد كثيرا على الرأسمالية التى طالما هددتها الازمات والتى عجزت دائما عن توجيه الاقتصـاد توجيها سليما بحيث يمكنه أن يفرق بين التبادل الحر وحماية الصناعات المحلية فضلا عن عجزه عن توجيه الاستهلاك وتنظيم الاسعار والاستثمارات الخاصة .

الاستقلال السياسى :

ذلك . ولانه بالاشتراكيه وحدها يمكن لفرنسا أن تحـد من اعتمادها على مواردها الاقتصادية وبذلك يمكنها تكييف ميزانها التجارى مع الخـارج · بحيث لا يخرج عن نطـاق المعقـول وبخلاف ذلك لا يمكن تحقيق الحرية . والاشتراكية وحدها هى التى تستطيع أن تمنع احتكار الصوف والقطن « والكاوتشوك » والبترول من أن يملى علينـا سياسة وإرداتنا ، والاشتراكيـة وحدها هى التى تقف حائلا دون تبذير نقـدنا الذى يصرف لمصالح المحتكرين الذاتية ولمصلحة الخارج .

والاستقلال السياسى يحتم الاشتراكية . لانه لا يمكننـا تحقيق أى تحالف استنادا على الحلول الخاصـة بالغـير أى بالامريكان أو بالسوفييت .

ثم انه لايجـاد اصـدقاء من بين الشعوب الحـائرة بين النظامين الروسى والانجلوساكسونى ، وللتخلص من ورطتنا فى وهران ، ولا سيما ورطتنا العسكرية هناك ، أمامنـا فرصة واحدة هى تطبيق اشتراكية اجبارية دون اراقة دماء . اشتراكية متسامحة ، تحترم حرية الفكر لجميع البشر . ولكنها لا ترحم فى تنفيذ السياسة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد . اشتراكية غير متعصبة لدين من الاديان . اشتراكية مناوئة لرجال الدين المتعصبين . اشتراكية دولية ، منطلقة ، مناهضة للسيطرة العسكرية ، لنضمن لها حيادا فلسفيا ، من شأنه توفير مستلزمات الانتاج والاستقلال .

ان كلمة : « اشتراكيـة » كانت مجـالا لبلاهات وزعامات كثيرة قبل أن تنجح فى أن تستساغ · ولـكن يجب أن نحدد معناها العملى . والا فلن يكون من شأنها غير العودة بالعامل الاشتراكى

والاجر الوطنى الى العهد السابق البائد ، بما فيه من مهازل ومساوىء .

على أن تحديد معنى الاشتراكية هو من اختصاص الفنيين وليس من اختصاص أصحاب المذاهب . واشتراكية الفنيين مقرونة بالمرونة والكمال . وهى تعتمد على الخبرة .

وعندما نصل الى مرحلة العمل الجماعى ، بالخبرة ، وبالمنطق وبدراسة الاحصاءات لا بالتأثير العاطفى وبالنظريات الفلسفية .عندئذ سنجد فى عمال الاحزاب والهيئات الوطنية الاجراء استعدادا كاملا لتقبل النظام الجديد . والى هؤلاء العمال ترجع مهمة تحقيق الاشتراكية الفرنسية وتخليصها من أثوابها البالية العتيقة التى يرجع عهدها الى عهد الأبروشيات و « دريفوس » . والتى تدفع بالاجراء الكاثوليك والوطنيين الى صفوف المحافظين .

ولو تقدم « اليمينى المزيف » خطوة نحو « اليسارى المنحرف » وخطوة نحو « الانفصالى » لادركنا أن المحارب S. F. I. O هو فى الواقع وطنى . وأن الاشتراكى هو روسى . لانه لم يسمح له أن يكون فرنسيا مع احتفاظه باشتراكيته .

فلنبدأ ، اذن ، باشتراكية وطنية ، حكيمة ، حتمية الحياد ، مستقلة عن وشنطن ، وموسكو ، ذات برامج محددة واضحة . وسيتبعها سبعون فى المائة من الفرنسيين .

ان كل عمل سياسى هام يخضع لأربعة عوامل رئيسية يكون ترتيبها حسب أهميتها كالآتى :

١ ـ الحكم « هيئات سياسية » .

٢ ـ الانتاج « الانتاج الوطنى » .

٣ ـ التوزيع « عدالة اشتراكية » .

٤ ـ الدعوة « التوسع الدبلوماسى والدعاية » .

أما الحكم والانتاج فهما وسائل واما توزيع الانتاج على المستهلكين ودعوة الشعوب الاخرى لاعتناق نظمنا فانهما يشكلان الغايات .

الحكم

الهيئات السياسية

ليس المقصود هنا دستور اشتراكى أو ثورى . لانه حسب ظروف السياسة نجد أن بعض الهيئات السياسية تؤيد أكثر من غيرها ثورة اقتصادية واجتماعية . وهى تسعى بذلك الى أن يصل أصحاب المآرب من أنصارها الى الحكم .

وأول ما يجب عمله اليوم لتحقيق اشتراكية وطنية هو استبعاد أغلب رجال الحكم السابقين ، ان لم يكن جميعهم . وأن الدستور الجديد سيسهل تنفيذ ذلك .

كانت مهمة السياسيين حتى اليوم محصورة فى التحبب الى الشعب مقصورة على الوساطة لدى المؤسسات ورعاية المصالح الشخصية فى قلب جهاز الحكم . ولن نتخلص من ذلك الا بتفريق السلطات . وبالحد من الدورات البرلمانية . فاذا اقتلعنا شجرة جمهورية المحاسيب من جذورها فلا شك أنها ستذبل سريعا . ولا بد من هدم ذلك النظام بالرغم من أننا لا نعلم بأى نظام نستبدله . يجب أولا هدمه حتى نضمن ، ولو الى حين عدم قيام نظام فرنسى رجعى أو روسى .

ولنعترف بفضل ديجول الذى هدم النظام القديم ، والذى تمكن وحده من أن يبعد ، الى بضع سنوات نظام « فيشى » ونظام « السوفييت » وعلينا اذن أن ننتهز هذه الفرصة التى أتاحها لنا ديجول وأن نقبل من باب اللياقة وحسن التصرف ، لامن باب الاقتناع ، كل ما من شأنه أن يطيل من حكمه . ذلك لان مساندة ديجول وتأييد نظمه والهيئات التى اختارها ، مما يبعث فينا الامل فى وساطته الشخصية عندما يحين الوقت . كما أنه مما يمهد لنا السبل نحو بناء المستقبل ونحو اشتراكية كاملة .

ان صياغة التقارير الدستورية قانونا ، لم تثبت فى حد ذاتها أية فائدة لكونها قابلة للتغيير بسهولة • ولكن الأمر يختلف فيما يختص بالنظام الانتخابى . ومصلحة الاشتراكية الوطنية تحتم التمثيل النسبى الذى يكون فى مصلحة الشباب المغلوب على أمره فى البلاد • ويحتم أيضا ألا يطغى صوت عمدة « اسوار » أو « بوجيه - تينيه » على صوت المدن الكثيرة والمناطق الصناعية • وبذلك يمكننا أن نهذب السياسة الفرنسية ونخفف من العبء الثقيل الذى تنوء تحته الدولة من تضخم موظفى « الاقاليم » . حتى لا تقع مرة أخرى فى فوضى نظام المقاطعات .

وبعد فترة من الزمن ، وعندما ننجح فى فرض فكرة الاشتراكية المستقلة سندرك أن الوقت قد حان لمنح الدستور للبلاد • ولن ينتج عنه أى نوع من مشكلات الحالة الحاضرة • وكما فعلت الجمهورية الرابعة يحاول ديجول ، بنوع من حسن الادراك أن يجد حلا لهذه المشكلة : كيف يمكن القيام بعمل جماعى موحد ، على أساس آراء منقسمة ؟ بيد أن هذه المشكلة تبدو سهلة ميسورة اذا اتفق الاشتراكيون مع باقى الاحزاب الفرنسية على بناء اشتراكية خالية من البدع الفلسفية ومهمته بالمصلحة العامة . وكل حكومة رياسية أو برلمانية تمثل ٧٠٪ من الفرنسيين أو أكثر ستضمن لنفسها الاستقرار والقوة .

ثم ان الامر الهام ، هو أن تكفل حرية الرأى وحرية العقيدة مع حماية النظام الاشتراكى من عودة الأقلية الرأسمالية •

من المجتمع الفرانكو - افريقى

قد لا تكون المسألة سالفة الذكر مسألة عاجلة . ولكن ما يلزم دراسته فورا هو تلك التقارير السياسية الفرنسية - الافريقية وهذا الموضوع يرتبط ارتباطا وثيقا بالمستقبل • فان شبابنا الحائر بين أنواع الزعامات المختلفة والآراء المناوئة للاشتراكية والوطنية لا يصدق غالبا أن رفاهيته ومستقبله وسلامة نقدنا الخارجى مدفون تحت عشرة ملايين من الكيلو مترات المربعة من الاراضى الفرنسية - الافريقية .

ومما لا شك فيه أن الطلبة السود الذين نعرفهم ، والذين هم فى أغلبهم من المركسيين سيحكمون بلادهم فى مدى عشر سنوات . وانه لا النيات الطيبة ولا الاستثمارات الوطنية والأوربية يمكنهما أن تمنع أفريقيا أو على الأقل افريقيا الفرنسية من التطلع الى موسكو ..

– لان جميع الشباب ضدنا

– لان شرنا هو شر سياسى

ولان اقتصادياتنا مهددة بالتوسع الانتاجى الروسى الضخم – ولان القروض والامدادات الروسية والبولونية والتشيكية ستمكن النفوذ الشرقى من أن يسير على قدم المساواة مع النفوذ الغربى فى أفريقيا .

.... الا اذا طبقنا وسائل العدو بعد تهذيبها . تلك الوسائل الاقتصادية بالطبع وكذلك الوسائل السياسية والدستورية .

ولم تصبح تلك الوسائل ملكا للعدو الا لاننا تحولنا بغتة عن طريق تطور الشعوب الملونة . بينما كنا نحن أول شعب عمل على ايقاظ الامل فى التطور لدى الجماهير الافريقية – الآسيوية . وأول من دفعها لتحقيق أول قفزة الى الامام . ومثال ذلك ، تنظيم دلتا تونكان ، وتحويل شمالى ساحل العاج الى بلد زراعى .

على أنه لا ينبغى لنا أن نتردد فى تشجيع الاشتراكية الافريقية . وفى الوقت نفسه يجب أن نعمل على اعداد الاشتراكية الفرنسية . كما لا يجوز لنا أن نتردد فى أن نختار للمجتمع – الفرانكو – افريقى – علما غير العلم ذى الالوان الثلاثة . وحكومة أو اتحادا فيدراليا مبنيا على أساس سليم . كما لا يجوز أن نتردد فى تعيين وكلاء من السود أو المسلمين لوزارة الخارجية أو لحامل الاختام . ثم انه يجب ألا نتجاهل رأى رئيس مجتمع ليس من أصل فرنسى . وهل كان ستالين روسيا ؟ .

على أن فرنسا التى تزيد مساحة نفوذها على عشرة ملايين من الكيلو مترات ، تلزمها نظم اشتراكية متنوعة ولو كرهت أرواح « مورا » وخلافه كما هى الحال فى الجمهوريات السوفييتية ، ولاسيما فى روسيا .

ولبناء اتحاد جمهوريات اشتراكية فرنسية يجب علينا أن نتغلب على المقاومات الشديدة التى ستواجهنا ولاسيما تلك التى تحدث فيما وراء البحار . لانها ستكون أكثر قوة وتعصبا . ومن واجب فرنسا بل من واجب اليساريين الحقيقيين محاربة سلطان الدين الزائف والسلاليات والرجعية والهمجية التى تتربص لافريقيا كلها خلف أجزاب السود المتطرفين وغيرهم .

يجب على فرنسا أن تفعل ذلك ، لامانتها على مبادئها الوطنية وعلى رسالتها الافريقية . ولان « الاستقلال » الذى يقوم فى الجزائر أو السنغال على أساس التعصب ضد فرنسا فقط ، وليس على أساس تاريخى واقتصادى علمى سليم ، ولا يخدم الا التكتلات السوفييتية ، ويمهد لها السبيل .

ومما تقدم نستخلص شرطين أساسيين لقيام مجتمع فرنسى أفريقى سليم .

– مساواة مطلقة يؤيدها الدستور .

– شدة لاتخمد نحو الزعامات المناهضة لفرنسا كالزعامات العنصرية والدينية والانفصالية من أى نوع .

وجملة القول ، فانه تعوزنا « هيئة » اشتراكية تكون بمثابة اتحاد فيدرالى من النوع اليوغسلافى أو على نظام الولايات التى تربط بينها الروابط الفكرية أكثر مما تربط بينها النصوص الدستورية . وهل كانت غينيا تتمنى شيئا آخر غير التى حصلت عليه الآن ؟ ! .

الانتاج

مبادىء

اننا بحكم تكويننا ومناخنا قوم عمليون . وربما يبدو أحيانا خلاف ذلك. والسبب يرجع لظروف ماضينا الاقتصادى. وكل نظرية اقتصادية صعبة تبدو لنا غير قابلة للتطبيق تقريبا ولو مدة من الزمن : فالرجل التحررى يجب أن يعترف بأن حالة نقدنا الأجنبى تحتم فرض بعض القيود على تحويل العملة وعلى المبادلات الدولية ومثله فى ذلك مثل الرجل الاشتراكى الذى يجب أن يقتنع بأنه بدون ادارة متخصصة شريفة لا يمكن الدولة أن تنهض بالصناعة الفرنسية .

وقد خصصت الصفحات التالية لدراسة التوجيه السليم للانتاج الضرورى وللصناعة والزراعة والتجارة . ولم نراع فيها التنسيق « تنسيق الحديقة الفرنسية » ، واذا كان لا مناص من أن نعمل مؤقتا وماضينا مشوب بالفوضى الضاربة أطنابها فمن المستحسن أن نضع بعض المبادىء . وأن نستخلص منها كل النتائج العملية لآجال قصيرة ، ولآجال طويلة .

واننا ، بوصف كوننا اشتراكيين ، نرى فى الاتفاق آخر مراحل النشاط الاقتصادى ونختلف فى ذلك عن الفاشست فى سنة ١٩٣٠ ، وعن بعض السياسيين السابقين للعهد الماركسى ، أولئك الذين يعتقدون ان الانتاج يجب أن يخدم أولا الاستقلال السياسى (اعتماد الأمة على مواردها) والقوة العسكرية والكرامة العمالية للدولة (الاستالينية) .

ونحن جميعا ، ما عدا الأحرار نرجو أن نوجه الانفاق الى الصحة العامة والحاجات الرئيسية . وان نستقل عن الأموال الخارجية . ولا يختلف اثنان على سخافة توفير الكحول مقابل أزمة فى الاسكان أو نقص فى أحواض السباحة أو الساحات.

الرياضية . ومهما يكن الامر ، فان الشيء ، غير المستساغ هو فوضى الدعايات الخاصة والبيع بأى ثمن والايرادات المالية التى تحقق الرأسمالية .

ويدعونا ذلك الى استعمال كل الوسائل لتوجيه الانفاق كما يلى : —

— توزيع عادل للدخل الفردى مع توفير الحاجات الأولية الرئيسية (من المأكل والمسكن، والرياضةالشعبية، والمواصلات الاقتصادية) مقابل الحد من الكماليات .

— الرقابة على دور النشر الخاصة والحد منها والتوسع فى النشر بوساطة الدولة وتهذيب القراء .

— تخفيض الاسعار باحتكار الدولة للسوق المالية وتنشيط حركة جزء كبير منها بعد تأميمه .

فنرى لزاما علينا أن يسير الانتاج وفقا للاستهلاك. فاذا أردنا أن نستهلك كثيرا ، فعلينا أن ننتج كثيرا . وحتى لايئوب الانتاج المرتفع الى فائض يخدم النظام الرأسمالى ، نظام الفوضى، النظام المعقد غير القابل للاشراف يجب اتباع ما يأتى : —

— اجراء دراسات عامة عن الأسواق المحتملة وبحوث تفصيلية .

— مشروع رسمى للدولة يحقق تأميم الأسواق المالية ومنشئات أخرى كثيرة ، بدلا من قصاصات الورق الخاصة بمشروع السنوات الخمس تلك التى يمنحها ايانا شارع «مارتينياك» .

والانتاج المرتفع يستلزم استثمارات مرتفعة ثم انه لا يمكننا الاعتماد على السوق النقدية وحدها لامكان تنفيذ تلك الاستثمارات. وأننا نغالى كثيرا فى تقدير دور الادخار الرأسمالى الخاص فى الاستثمار علما بأننا نشجع الادخار على حساب العدالة الاجتماعية باعفائها من الضرائب مثلا .

وان استثمارات الدولة ، والسوق المالية والمشروعات المختلفة الخاصة بالتمويل الذاتى، ستظل محتفظة بالمركز الأول.

ويجب ألا نعتمد كثيرا على المشروعات الخاصة « التمويل الذاتى » أو على السوق المالية «بنوك الاعمال» لتأمين الاستثمارات المطلوبة ولتنسيقها مع خطة الدولة ومع سياستها الاستهلاكية.

واننا لنعلم علم اليقين انه من الاخطاء الجسيمة والاجرامية التى ترتكب فى توجيه الاستثمارات توجيها يعطى حرية التصرف للرأسمالى : الذى لايهتم بمصلحة المجموع والذى لا يملك أى قدر من المعلومات العامة . والذى هو عاجز عن أن يوفق بين مصلحته ومصلحة جاره . ونتيجة لبعض أخطاء الاستثمارات نرى تضخما فى صناعة الادوات المنزلية الكهربية ونقصا فى صناعة المهمات والامدادات . ثم انه فى بلجيكا نقص فى انتاج الفحم وهكذا .

ونحن نعرف حق المعرفة من بين حالات الاستثمار التى تخضع لاعتبار واحد شيئا واحدا ، هو الكسب المادى فقط مع التهرب من دفع الضرائب ومع التلاعب فى الأسعار ومع مخالفة قوانين الأجور والاسعار مثال ذلك استثمارات مستودعات الخمور والتوسع فيها والمضاربات العقارية والمنشآت التى تشغل القاصرين ، وصغار السن ، والتى تبيع بدون «فواتير».

وبالجملة فان الاستثمارات هى من اختصاص الدولة تراقبها وتشرف عليها بتأميم المصارف «البنوك» «بنوك الاعمال» أو بالغائها ثم تدعمها (بالتمويل الذاتى) من الارباح التى تحققها المؤسسات المؤممة ، من الادخارات الوطنية .

على أنه من شأن زيادة الاستثمارات المخصصة للانتاج والاستهلاك المرسومين أن تساعد على توزيع أجور هائلة يذهب جانب منها الى الاستهلاك المتزايد والجانب الآخر الى الادخار الوطنى والادخار الذى يستخدم فى الاغراض العاجلة . (ملاحظة: ويجوز استخدام جزء من الادخارات المخصصة للأغراض العاجلة فى تمويل الصناعات الفردية الخاصة المصرح بها دون ضمان من الدولة ، تشجيعا للتنافس والابتكار فى الميدانين العلمى والفنى بنوع خاص) . والاقتصاد مرهون بالسير سيرا توسعيا شاملا.

والغرض الرئيسى من ممارسة التجارة الخارجية هو

الاستهلاك أيضا . ومن حيث المبدأ لا يجوز الاعتراض على استيراد بضائع مصنوعة فى الخارج بنفقات اقل منها فى فرنسا اذا كان فرق السعر ناتجا من استعداد طبيعى لدى البلد المنتج فى أن ينتج بضائع أجود من بضائعنا أو بأسعار أرخص من أسعارنا (لوفرة خاماتها أو لانخفاض المستوى المعاشى فيها أو لانخفاض نفقات القوى المحركة) .

ومن السخف أن نخصص فرنسا فى صناعة المنسوجات الطبيعية لأننا بذلك نضع فرنسا فى ميدان سباق مع الهندوس الذين يتضورون جوعا .

ولكن من المعقول ان نحمى الزراعة مؤقتا لأن تخلفنا فى هذا الميدان يرجع الى الاخطاء اكثر مما يرجع الى عدم استعدادنا الطبيعى للزراعة . ثم ان فى اطلاق حرية التبادل الزراعى تعجيلا بالهجرة الريفية واستحالة للتمويل الذاتى مما يتعارض مع الغاية المنشودة التى تنحصر فى مسايرة زراعتنا للعالم الحديث وللتطور النوعى لاستهلاكنا ولامكانياتنا فيما يختص بالتصدير .

وجملة القول فان مساوىء الماضى لم تؤثر فى أى قطاع من قطاعات الاقتصاد الفرنسى بقدر ما أثرت فى قطاع التجارة الخارجية .

وباغفالنا نظرية اعتماد الدولة على مواردها . وفى اعتقادنا أن من مصلحة فرنسا أن تنتج الآلات الالكترونية بدلا من المنتجات القطنية وأن منافستنا للمنتجات الخارجية مرغوب فيها ، من باب التطور ، ولا سيما فيما يختص بالمنتجات التى تمتاز فيها بتفوق طبيعى ، نتيجة لكل أولئك ، تبين لنا فى سنة ١٩٥٩ أن توجيه الانتاج لم يكن معقولا ولا مقبولا ولا سليما فضلا عن تأثر احتياطى النقد . وعلى ذلك ، يجب العمل على نطاق واسع لتطبيق الحقيقة الواقعة على العلم .

وفى نظرنا ان المنافسة الدولية من شأنها أن تخدم وسائل الضغط والمقارنة الاقتصادية فى الاقتصاد الاشتراكى — حتى يمكن الأخذ ببعض الاعتبارات فيما يختص بنفقات الانتاج . ويتمسك الاشتراكيون الحقيقيون بهذه النظرية التى لا تجد

تأييدا من الاشتراكيين الوطنيين والاستالينيين (بالنسبة الى ستالين) .

ويتطلب الاستهلاك اشرافا دقيقا على المؤسسات المؤممة ومما يساعد على ذلك ايجاد نوع من المنافسة الداخلية كالنظام اليوغوسلافى فضلا عن المنافسة الخارجية . لان أى نوع من التساهل فى ظل النظام الاحتكارى يعود بالضرر سواء أكانت المؤسسة اشتراكية ، أم رأسمالية كما أنه فى النظام غير الاحتكارى مهما كان وضع المؤسسة ، يخشى من التكتلات التى تسىء استغلال حرية الاستهلاك مما يعتبر فى دولة اشتراكية تآمرا على النظام والمجهود .

وهنا مصلحة الاشتراكى الذى يرغب فى تنظيم مسئولية رؤساء المؤسسات المؤممة (توقيع الجزاءات المهنية والجزاءات التأديبية) تلك المسئولية المعمول بها فى البلاد الديموقراطية الشعبية والتى تنصب على كثرة الانتاج ، بغض النظر عن جودته ، ومصلحته أيضا فى تنظيم المنافسة الخارجية والداخلية .

على أنه يجب أن نبنى اشتراكيتنا ، لا على أساس التجارب الفرنسية ، ولا التجارب الغربية ، بل من واقع وحيننا وطبيعتنا لا منقولة عن الغير ولا مضروبة فى غير فرنسا .

وفى الصفحات التالية نعرض الخطوط العريضة لذلك البناء .

الانتاج الرئيسى

بعد الحرب الأخيرة ، تقدمت الصناعات الرئيسية فى غربى أوروبا تقدما كبيرا . وبنوع ملموس ، فى القطاعات المؤممة .

وصناعة الفحم فى فرنسا ، على الرغم من جميع العقبات الفنية والرأسمالية تمكنت من النهوض ومنافسة الصناعات الأجنبية فى الكمية والاسعار . وفى الجزء المجاور لنا ، من بلجيكا تعطينا المؤسسات الرأسمالية مقياسا عظيما للكفاية .

وكذلك انتاج الكهربا والغاز فى فرنسا قد حقق لنا تقدما

سريعا وتفوقا على منافسينا الأوربيين الرأسماليين . وايطاليا نفسها قد أمكنها ان تقيم صناعة بترول وغاز طبيعيين تهدد رءوس الأموال العالمية فى الشرق الأوسط وفى بلاد المغرب . ولا يفوتنا أن نذكر هنا ذلك النجاح الذى أحرزته مؤسسات الدولة O. N. T. A. « وفولكسفاجون » و « ورينو » . وكذلك منافسة صناعة الطائرات الفرنسية ونذكر منها :«ايرفرانس» للصناعات الخاصة البريطانية والأمريكية .

ومن جهة أخرى فان انعدام الكفاية فى القطاع الخاص وافتقاره الى الأبحاث العلمية كان سببا فى تأخر صناعة المهمات فى فرنسا وفى عجزها عن تلبية الطلبات الداخلية والخارجية . أما فى القطاع المؤمم فالأمر يختلف نسبيا لمقدرته على الابتكار والبحث ولو اتبعت فرنسا النظام المعمول به فى مصانع « ريجى رينو » (قسم الماكينات والأدوات) لما حدث ذلك القصور أو التقصير .

على أنه فى بلاد أوربا كلها ولا سيما فى فرنسا ، توقف المشرع فى نصف الطريق وظلت المهمات الرئيسية ملكا للأفراد الذين تحولوا الى اقطاعيين يقفون فى وجه الدولة ويفرضون سيطرتهم عليها اقتصاديا وماليا وسياسيا أيضا . والفرنسيون لا يشعرون بتلك السيطرة وبذلك التحكم . وذلك لعدم وجود من ينبههم الى ذلك من الفنيين الذين يملكون بعض الشجاعة للوقوف فى وجوه أولئك الاقطاعيين . وليس الاتحاد الاحتكارى الخاص عملا انسانيا . وليست كذلك ، علاقته بالأوساط السياسية والادارية . اننا نرى رجال صناعة استخراج المعادن وصناعة الحديد والصلب وصناعة تحويل البترول يشتركون مع الحكومة فى جميع المفاوضات الاقتصادية ويفرضون عليها آراءهم غالبا حتى لو كانت تلك الآراء ضد المصلحة العامة . ثم ان الاقوياء منهم يحصلون على نصيب الأسد من قروض الدولة . وبذلك تفقد الدولة حرية الاختيار بين الاستثمارات العاجلة وغير العاجلة والمثمرة وغير المثمرة . كما أن السوق المالية تصاب بالارتباك نظرا لاهمال الدولة اياها . ولعدم اهتمامها بها نتيجة لتدخل الاقطاعيين فى شئون الجهات المختصة عن طريق المفاوضات والمناقشات والبحوث .

وحتى الآن لم ينجح موضوع تحديد الأسعار بوساطة الحكومة فى خلق ادارة سليمة فعالة للصناعات الرئيسية . فاذا رفعت الأسعار بحيث تحقق ارباحا هامة فتكون النتيجة عدم امكان الحكومة الاعتراض على التمويل الذاتى او على تصدير رءوس الاموال التى كانت فى وقت من الأوقات غير مرغوب فيها واذا خفضت الاسعار ، حماية للمستهلك ، تعرضت الحكومة لهجوم المنتجين الذين سيحاولون فى هذه الحالة أن يعوضوا العجز الذى يطرأ على أرباحهم على حساب دافع الضرائب والمستهلك برفع الاسعار .

والسوق المشتركة واطلاق حرية التبادل لا يسمحان بتوجيه الصناعات الرئيسية على اساس سياسة تحديد الأسعار. وقد لجأت الحكومات الوطنية الى استبدال امتيازاتها بنوع من اطلاق الحرية الاطلاق الزائف ، الذى يحتمل أن ينقلب الى اتفاقات تتم بين المنتجين الأوربيين لزيادة أرباحهم .

وفضلا عن أن الديموقراطية المعمول بها في أوربا تتعارض مع التمويل الذاتى الموجه فانها توشك أيضا أن تفقد الغاية المطلوبة منها . وهى تحقيق منافسة سليمة .

ان تأميم الصناعات الرئيسية التى ما زالت تحت النظام الخاص دون أن تتعارض مع سياسة التنافس الاوربى السليم يمكنه مع ذلك من أن يتفادى من الاتفاقات التكتلية ويضمن للحكومات الوطنية وصايتها على اقتصاديات البلاد .

ثم ان توجيه الاستثمارات فى المؤسسات الخاصة ، فى أفريقية وفي الخارج لهو الامر الاكثر صعوبة لان شركات الاحتكار الفرنسية متأثرة بالاعتبارات الخاصة وبالدخل المالى السريع وبالروابط التى تربطها بالشركات أو المصارف (البنوك) الانجلو ساكسونية ، والايطالية والالمانية ، فهى لا تهتم كثيرا بالمؤسسات التى اعتادت تحمل أعبائها المالية واعباء السياسيين من حاملى الاسهم .

ومن ناحية أخرى فانه بعد أن عرفت الاموال الروسية طريقها الى فيتنام الشمالية وسورية ومصر . والى كلميس والى دول متدهورة كثيرة ، بعد ذلك فان الرأسمالية الفرنسية ستتردد فى

منح الثقة الى « كيــه دورسيه » فى أن يختار استشماراته • ولكن اخطاء المــاضى لا تبرر فوضى الحــاضر • اذ يجب ألا تعترض بعض مصارف الاعمـــال ، نتيجة لمخاوفها ، أو خضــوعا لرغبة بعض المساهمين ، على قرار تتخذه الحكومة وترى فيه بعــد دراسة دقيقة ولأسباب تخفى على مصانع « بيشينيه » انه يجب الاستثمار فى الكونجو بدلا من البرازيل • ولذلك فاننا نفضــل أن يكون مكتب اعمال المنجم بشركة F. O. M فى موكتا الحديد Mokta el-Hadid ومصانع « رينو » فى « ستروين » •

وبالتاميم وحده تستطيع الدولة أن تحـدد مشكلاتها وبرامج أعمالها •

ولا توجد اليوم فى النظـام الرأسمالى غير حقيقة واحدة هى ظهور بعض القوات الخفية الدائبة التعبير والتى تتشكل منها ادارة المؤسسات التى نجدها دائما فى مفاوضات مع حكومة استئثارية منقسمة مغلوبة على أمرها •

أما فيما يختص بالتجــارة الخارجيــة فان ضعف الدولة فى هذه الناحية لهو أكثر وضوحا ، تمنح اعانات مالية هائلة الى مصدرى المهمات ، على حساب دافع الضرائب ، دون أى اشراف على سلامة هذا الاجراء وقد يبرر هذا العمل ضرورة تغطية العجز فى العملة الأجنبية ذلك العجز الذى أوجده الاقطاع المستهتر على حين أن ألمانيا وانجلترا بالرغم من الاحتياطى الهائل من الذهب والعملات التى يملكها كل منهما الا أنهما تستهلكان بنسبة احتياجاتهمـــا كميات كبيرة من المنسوجات الصناعية • أما الادارة الفرنسية فلم تستطع اطلاقا أن تفرض الاستغناء عن كميات الصوف والقطن و (الكاوتشوك) الطبيعية الهائلة والاستعاضة عنها بالمنسوجات الصناعية • واذا استمرت الحال على هذا المنوال فاننا سنظل متأخرين عشر سنوات •

ولكن ماحيلة جمهورية المحاسيب ازاء « ميشـــلان » ونقابة الصوف ؟ لايسعها الا ان ترجع مرة أخرى الى دافع الضرائب فتلجأ الى تصدير المنسوجات الصناعية (غير الطبيعية) نتيجة للتبــذير وضعف سلطة الحكم ، ومرة أخرى يدفع الأجير • أما الســادة فى الشمال وفى « سانت أتيين » فهؤلاء يعيشون فى رفاهية بدون مجهود

جسمانى أو ذهنى • وربما كان ذلك أخف وطأة من استبداد شركات البترول الانجلو ساكسونية فى فرنسا ، تلك التى لا يمكننا مهما حاولنا أن نقنعها بأن تكرر طنا واحدا من البترول المستورد بدون موافقة الشركة الأم (بترول الاتحاد السوفيتى ، وبترول رومانيا ، مثلا) ومن يدرى فقد يأتى فى الغد بلا ريب ، دور بترول الصحراء •

وعلى الرغم من كل تلك المساوىء فان المؤيدين للنظام الرأسمالى والاقتصادى والموظفين الرسميين يفضلون جميعا علاج الموقف بسياسة الاقتناع • وعلى كل حال فان اقناع مجلس ادارة مؤسسة كبيرة بأن تتنازل عن مكاسبها للمجموع لايقل شأنا عن اقناع النمر بأن يأكل السلاطة المطهوة (المسلوقة) • وتكون النتيجة فى آخر الأمر أن تعرض الوسائل القيادية التى تتطلب اشرافا مستمرا على حشود الموظفين الرسميين المسئولين عن مراقبة الاسعار والارباح والاستثمارات وتعقب المزورين والمدلسين الخادعين ، وتهريب الاموال والاتفاقات الاحتكارية والارتباطات الخفية مع الخارج •

وهذا النوع من الاشراف ليس عمليا اذ أن الاتفاقات الاحتكارية والتدخل السياسى يحولان دون تنفيذها تنفيذا فعالا • بل انهما يضربان عرض الحائط بالتعليمات التى تصدر عن السلطات فى قصاصات من الورق • ولماذا كل تلك الحشود من البوليس الاقتصادى من أجل حفنة من اللصوص على حين أنه من السهل عدم ترك زمام الامور بين أيديهم ؟ ولماذا كل هذا المجهود فى اصلاح الرأسمالية التى تشبه الآلة العتيقة • تلك الرأسمالية التى تنفق وتستهلك كثيرا • وتفقد أكثر فى ميدان التنافس مع الاشتراكية ؟ •

أما امتيازات النظام الرأسمالى المعمول به فى شركة «بيشينيه» فلا فائدة منه اذ أنه يسير على منهج النظام المعمول به فى مؤسسات « رينو » و E. N. I. على الرغم من ضخامة تلك المؤسسات وأهميتها ونظام التأميم لن يغير من نظامها الفنى ولن يؤثر فى دخلها ولا فى موظفيها • كل ما فى الامر يستبدل مجلس ادارتها الخاص المكون من الأقارب ، ويكلف مائة مليون سنويا ، بآخر ، شعبى عام ؛ لا يكلف أكثر من عشر قيمة النفقات وبذلك نلغى قوة اقطاعية تقف

عقبة كأداء ، أمام كل تنظيم اقتصادى أو مالى ونوجد وفاقا بين الاشتراكيين وبين مواطنيهم • وفى نظرنا سيكون ذلك أفضل وأهم من مصالح حفنة حقيرة من الطبقة البورجوازية ، أفضل وأهم بمقدار ألف مرة •

الصناعات الخاصة بالتحويل

بعض تلك الصناعات مركز تركيزا قويا وفى رأينا أن مشكلاتها الى حد بعيد مشكلات الصناعات الرئيسية ويبين ذلك بوضوح في صناعة السيارات وصناعة المنسوجات الصناعية والكيميائية • ان الكيان القانونى لتلك الصناعات يحتوى على عدة مساوىء فضلا عن أن الدولة ليست حرة فى فرض معاونتها الفنية والمالية لها وتنظيم درجة التركيز التى تلزمها ومن ناحية أخرى يصعب على الدولة الاشراف على استثماراتها فى الخارج •

ونتيجة لذلك يحدث تبذير في الاموال وتدليس وغش وتهريب فى رءوس الاموال وفوضى فى نظام التصدير • وفوضى نظام التصدير محصور فى أن تلك المصانع تعتمد قبل كل شىء على التوزيع المحلى الاكثر فائدة لها وتلقى مهمة التصدير العقيمة على عاتق الآخرين • ولا سيما فى مؤسسة رينو • ثم ان هناك مبالغ لا يستهان بها تصرف من الارباح على الحصص والاسهم والاوقاف بدل أن تستثمر استثمارا سليما أو توزع على العمال حتى تساهم فى حل المشكلة الاجتماعية وترفع من نسبة الاستهلاك للمواد الغذائية والاحذية والدراجات وتحد من طلب الخدم ومعاطف الفرو الثمينة والكماليات الاخرى • وعبثا نحاول أن نجد ميزات فى الكيان القانونى الحالى لتلك الشركات نظرا للمساوىء المتقدمة • والمعروف أن شركتى « رينو » و « فولكسفاجون » تتمتعان بادارة تستحق الاعجاب وتحققان أرباحا عظيمة ولكن لامجال للموازنة بين انتاجهما وانتاج الشركات المنافسة لانه أحيانا يرتفع وأحيانا أخرى ينخفض تبعا لجهاز المهندسين المعنيين بالامود والموظفين الذين يعملون فى كل مؤسسة • ان التأميم لن يغير من الامر شيئا وسيظل التنافس الفنى قائما على شكل مباراة اشتراكية • وكذلك المنافسة التجارية التى ستظل قائمة ، كما هى الحال بين الشركة العامة

وشركة B. N. C. I. وهما مؤممتان · وليس هناك أى دليل يثبت تفوق شركة « بيجو » التى يديرها الاقارب والمحاسيب على شركة « ليه فيسو » بل على العكس ان هذه الأخيرة ضمان للتخصص وعدم الجشع والاحترام التام للوائح المالية والمشروعات المرسومة ، فضلا عن انها تعمل على المصلحة السيكولوجية والمصلحة السياسية السالف التنويه عنهما ·

وليست كل مصانع التحويل مركزة ، كما هى الحال فى صناعة السيارات - وصناعة المنسوجات الصناعية · وتصنيع المنسوجات الطبيعية والجلود والمنتجات المعدنية الصغيرة والاغذية يتم بوساطة مؤسسات كثيرة يديرها الاهل والاقارب · فهل من المرجو أو من الممكن تغيير الكيان القانونى لتلك الشركات فورا وتأميمها ؟ أظن أن ذلك ليس كذلك · وعلى اية حال فان تلك المؤسسات متوسطة الاهمية ولا تخلو من المساوىء التى تنسب الى الصناعة كلها · ثم ان تلك المؤسسات المتكتلة على هيئة نقابات وطنية لها نفوذ عظيم فى قطاع باريس وهى تسيطر على الصحافة وعلى الرجال السياسيين المحافظين وتسهر على الدفاع عن مصالحها وعلى الامتيازات التى تتمتع بها وهى استغلال المستهلك ودافع الضرائب استغلالا دائما تحت ظل قانون حماية الانتاج المحلى فى الداخل والخارج· ثم ان التكتلات المهنية وارتفاع الاسعار والاعانات كل أولئك ، مما يضمن حياة هنيئة للبورجوازيين المدللين الاثرياء الذين لا يطمعون الا فى استمرار الحال · وفى الحالات الحسنة تسمح تلك النظم ببيع بعض المنتجات بأسعار تصل أحيانا الى ثلاثة أضعاف سعر التكلفة (الادوية مثلا) · وفى الحالات السيئة ، عندما يتعرض الدفاع (المنسوجات) تضمن ارباحا تتردد بين ٥٪ و١٠ ٪ على صنوف يعرضها الخارج بخصم يصل الى ٥٠ ٪ ·

والذى يهم هنا هو كيان المصانع غير السليم ويتبع ذلك غلاء المنتجات بصفة عامة بقدر أهمية موضوع الارباح الفادحة · ونظام حماية المنتجات المحلية ذلك الذى يمكن الجميع حتى الاغبياء من أن يعيشوا عيشة مرضية وفى مأمن من الافلاس ، هذا النظام لايؤيد نظرية التركيز الصناعى والقوة الانتاجية وحب المعارك فى ميدان الاسواق الخارجية وهذا هو مسيو « ديبون » فهو رجل من رجال

الصناعة يدير بدون عناء المصنع الذى تركه له جده ؛ وهو محوط باصهاره وحفدته الذين يضمن لهم مرتبات كبيرة · واذن : فلماذا يندمج مع مؤسسة مسيو « ديران » لتكوين منشـــأة أكبر وأكثر انتاجا على حين أنه سيعجز عن فرض نفسه وفرض نسبه· كما انه سيعجز عن توزيع الارباح كيفما شاء ؟ لماذا اذن كل هذا على حين انه يمكنه بسهوله أن يتفق مع مسيو « ديران » فى داخل النقابة على تفادى المنافسة الهدامة وعلى الاعتراض على الاستيراد من الخارج ولكن هذه الصورة المبسطة لاتنطبق على كل فروع صناعة التحويل على أنه حسب الخبرة والاحصاءات يمكننا أن نتبين أن مصانع التحويل الفرنسية ليست ، بوجه عام ؛ مركزة التركيز الكافى وينقصهـــا الادارة السليمة ·

اذن فكيف نعالج الامر ؟ يجيب المدافعون عن الرأســمالية بنفس الجواب المعتاد : التسليم بالأمر الواقع والاقتناع · وبهــذه السياسة تمكن هؤلاء القوم حرصا على الامتيازات التى يتمتعون بها من أن يحرزوا تقدما متواضعا فى الانتـــاج فى السنوات الاخيرة فتخلفنا عن كل من بريطانيا وألمانيا · ولـكن مبدأ الاقتناع ليس كافيا · وان القائمين بعلاج الاقتصاد الفرنسى ربما يعرضون عدم الانسياق وراء السوق الأوربية المشتركة لأملهم فى الوصــول الى غايتهم خلال ربع قرن اذا لم يحدث غزو سوفيتى يغير الامور فجأة ·

وباطلاق حرية التبـــادل لازعاج صناعتنـــا على أن تتطور تستنزف جميع الاموال المخصصة للاستقرار · ولانقاذ آخر أرصدتنا من النقد ، يحدث أن تقفل الحدود ويوقف التطور والاصلاح · ولما يتحقق لنا بعض الاحتياطى من النقـــد نتيجة لاعانات التصدير والاستعطاء تعاد تلك التجربة ··· لمـــدة ستة شهور · والفكرة هنا سليمة لانه ليس من المستحب أن تتولى السلطة نفسهـــا البناء الصناعى وحدها فى جميـــع القطاعات · وعلى التحرريين أن يجدوا حلولا فيما بينهم تمهيدا للاشتراكية · ومن المرغوب فيه أن تتبع القطاعات غير المركزة تركيزا كاملا الطـرق القديمة التحررية فى نطاق أوربى · هذا هو الاتجاه السائد فى الوقت الحاضر · ولكن هل من المنطق أن نرغم المؤسسات الصغيرة على التحـــول والتطور بدون أن نهيىء لها الوسائل اللازمة لتطورها ؟ ·

هل من المعقول بنوع خاص أن نتجاهل سياســـة التوظف

فى تضخم الاجور والمرتبات ؟ وهل من المعقول أن نتحدث عن التحويل والتطور على حين أن أزمة السكن شلت حركة الايدى العاملة ؟ .

اننا لا نلوم مسيو « بيتاى » على سياسته الاوربية . ولكننا نلومه لانه لم يدخل فى حسابه موضوع زيادة تعداد الدولة حتى كان يمكنه أن يعالج النتائج السيئة والمناهضة للاشتراكية ويتفادى من السيطرة الاقتصادية .

وترى أوروبا المتحدة أن سيكون هناك توازن فى رصيد الحسابات ولكننا نحن لا نرى هذا التوازن الا اذا تحققت لنا أرباح بالاسترلينى أو بالدولار اذ أن حسابنا سيكون مكشوفا لدى السوق الاوربية المشتركة مدى مدة من الزمن . وهذه الارباح لا يمكن تحقيقها الا بالضغط على الاقطاع (الصوف ـ القطن ـ الكاوتشوك البترول ـ القصدير) وذلك لا يتم الا ـ بالاشتراكية وحدها . بل ان تلك الارباح لن تتحقق الا بتنظيم التصدير (صناعة السيارات مثلا) وبرسم خطة شاملة للاستثمارات وذلك لا يتم أيضا الا بالاشراكية بعد سقوط النظام القيادى وسقوط مذهب الاقتناع .

وقد يحتاج الامر الى العودة المؤقتة الى النظام التحررى . ولكن هذا لا يحول دون وضع تشريع خاص من شأنه أن يصل بنا الى الغرض المطلوب وهو تركيز المؤسسات لارءوس الأموال فقط .

وبوساطة الضرائب وأسواق الدولة نستطيع تدعيم الشركات الهامة الناهضة على حساب مؤسسات المحاسيب والأقارب . ثم ان الشرط المعقول لذلك التركيز هو العودة الى الموضوع السابق وهو الخاص بالانتاج الرئيسى .

فاذا فصلنا هيئات مؤسسات التحويل وسلمنا ادارتها الى موظفين معينين كهؤلاء الذين حققوا نجاحا لمصانع « ميشلان » و « أوجين » و « الفرنسية للبترول » فانه يمكنها ، رغبة منها فى التطور أن تخضع لاشراف الدولة بعد تغيير مجلس ادارتها وشراء أسهمها مقابل سندات على آجال طويلة .

ثم انه لكى يكون موقفنا خاليـــا من اللوم نرى أنه من الضرر أن نعمم الاشتراكية والتأميم • وقــد أثبت التشيكيون أن صناعة الكريستـــال « بوهيم » وصناعة السينما لم تكن غير موفقة تحت النظام الاشتراكى ومن جهـــة أخرى فاننـــا نؤمن بميزات المجهود والابتكار الفردى مادام غير متعـــارض مع نظام الدولة ومصلحة المجموع •

والدولة اذ تتولى صناعة وعاءات « سيفر » أو صناعة السجاد لايعنى هذا أننا نحول « جاك فاس » أو « كريستيـــان ديور » الى موظفين •

اذن فيجب ألا نعارض ، ونحن مطمئنون ،فى بقاء مصانع عدة فردية تتوافر فيها الكفاية والابتكـار الشخصى لان فى ذلك مصلحة البـــلاد •

المهنـــــة

ان الذوق السليم هو أساس المهنة اذا لم يجد له أساسا فى النظريات الصناعية •

ولهذا لاينبغى اخفاء عيوب المهن البطيئة التى تســـتنفد مال العميل ، وترفض دفع الضرائب • ومن ناحية أخرى نرى أن المواطن السوفيتى يقوم باصلاح حنفية المـــــاء بنفسه لعدم وجود مهنى مستقل •

ولا نهدف هنا الى تطبيق الاشتراكية تطبيقا دقيقا على المهن • علما بأنه فى الامكان وضع تنظيـــم « مشترك » أو قطاعى ، ولكن ما نبغيه هو محاربة الجشع (مراقبة الاسعار ، تقوية جهـــاز الاختصاص ، الاعلان عن العقوبات ، تنوير العملاء) •

وحيث أن العـــدالة تقضى بألا يربح المهنى ثلاثة أضعاف ما يربحه أى أجير فى المهنة نفسها ، فالواجب اذن هو اعادة تنظيم وعاء الضريبة وطريقة سداد الضرائب •

الزراعــة

ان النظم الجماعية ليست عملية دائما ٠ وقد مر الاتحــاد السوفييتي والديموقراطيات الشعبية بتجارب مؤلمة ٠ ومـا على فرنسا الا أن تستفيد من تلك التجارب ٠ وهذا لايعني أن تظـل فرنسا متمسكة بنظام حماية الانتاج ، وان تعتبره الأصلح والأنفع٠ ثم ان فشل « الرابطة الخضراء » وتخلفنا الواضح في انتاج الفاكهة والخضر ومنتجات الالبان وفشل الأســواق التي نظمت لتصريف الحبوب والفاكهة واللحوم وخلافه ٠ كل اولئك يرجــع الى اخطاء الادارة والى سياسة التحبب الى الشعب ، تلك السياسة التي يمارسها السياسيون ، والى موقف نقابات الفلاحين وعنادها في التمســك بالقديم بحيث لم يتمكن الفلاح الفرنسي من التقدم ومسايرة العالم الحديث ٠ ثم ان الاكراه او الارغام لايحلان مشكلة عويصــة كتلك المشكلة المبنية على تقاليد ، هي غاية في القدم وعلى عوامل أخرى متباينة منها الميل الى المجهود الفردي واختــلاف البيئة والمنــاخ والانتاج ، ولكن بالتعليم والتحرر يمكن تنظيم الزراعة وتحويلها الى وحدة انتاجية مثمرة ٠

التعليم الزراعي

يجب أن يكون التعليم الفني الزراعي اجباريا لكــل الذين يعملون في الارض ٠ ويعهد بالتعليم الى هيئة فنية متخصصة في الزراعة وقريبة من الفلاح ومنمة بجميع المشكلات الزراعية ٠ على أن تزود تلك الهيئة بجميع مايلزم للزراعة من الرجــال والأدوات وغيرها ثم ان تكوين بعض ادارات زراعية محلية لتتولى بعض المهام الملقاة على عاتق وزارة الزراعة لمما يوفر كثيرا من الجهــد والوقت ويسهل على التربويين الفنيين في الدولة ٠ كما يلزم تشجيع قيام المؤسسات الزراعية القيادية التي يديرها بعض المهندسين الزراعيين بطرق تشبه طريقة « زوفكهوز » الروسية دون أن يكون في ذلك مساس بالزراعات الحرة التي يجب أن تترك لكي تنمو وتزدهر ٠ وأخيرا يجب تنظيم الابحاث العلميــة والمبادلات الثقافية الدولية ودراسة التجارب الدانمركية والهــولاندية والسوفييتية بحيث نستخلص من كل ذلك مايوائم حاجاتنا ووسائلنا ٠ ولا يمكن أن تتم لنا تلك الاصلاحات الا بزيادة الاعتمادات ٠ ولتوفير الزيادة يجب

الحد من التبذير فى النفقات المعتمدة لحماية الانتاج المحلى (وستكون الزيادة المطلوبة ضئيلة للغاية بالنسبة الى ضخامة الميزانية الفرنسية التى تشغل فيها الزراعة بابا تافها) بوساطة عودة تدريجية الى التحرر .

ان التحرر المفاجىء غير المدروس دراسة وافية من حيث أسعار المحصولات الزراعية ربما عاد بضرر بالغ يصيب الاشتراكية وليس من المستحب أن نطرد المزارعين فى المناطق المتخلفة من أرضهم ونعرضهم للمجاعة والفقر لان فى ذلك بوار الآلاف من الهكتارات من الارض التى اذا ما استغلت استغلالا سليما فانها تعطى فوائد عظيمة . ولذلك فان العودة الى التحرر لايتم الا بطريقة تدريجية.

فمن الواجب اذن أن نضمن للفلاح فى الحال حياة مناسبة وذلك بتحديد سعر الارض وبفتح اعتمادات ضخمة للتطور مع تهديده باطلاق حرية المعاملات الداخلية والخارجية تدريجيا . ثم يجب العمل على أن يحصل الزارع على قسط كبير من ثمن بيع محصولاته فى أسواق المدن والحضر . وذلك على حساب تجار المحصولات الغذائية لأن الفلاح الفرنسى الذى يمثل ٣٢٪ من مجموع السكان لايستهلك الا ١٤٪ من الدخل القومى . اما تجار المواد الغذائية فهؤلاء يستهلكون اكثر من الفلاحين انفسهم . ومن الأسف كل الاسف ، انه لم يتخذ أى اجراء حتى الآن نحو تحقيق عدالة التوزيع بين المنتج والموزع .

ثم ان الآراء التى نعرضها فيما بعد ، ليست بالآراء الغريبة فان لها علاقة وثيقة بآراء وزارة الزراعة رسميا ، والعالم كله يعرف أنه ، لتحقيق التطور ، لابد من تجميع الفلاحين فى هيئات تعاونية . كما أنه لابد من التعليم الزراعي ومن مكافحة الوسطاء الجشعين . وان ما ينقصنا هو الارادة الخلاقة ، مع بعض الاعتماد فى الضرب على أيدى الاستغلاليين ، من البقالين ، والجزارين ، وتجار الخيول ؛ اولئك الذين اصبحوا من أصحاب الملايين الكثيرة وجملة القول فانه تعوزنا الشجاعة فى التصرف القويم ، وفى العمل السليم .

التجـــارة

ان التاجر الفرنسي رأسمالى ، ولئن كان رأسماليا حقيرا ، لقد أصبح رأسماليا على أية حال ٠

والتجارة فى فرنسا هى شراء حق استغلال المستهلك ٠ وهى ان يشترى التاجر حق وضع خبرته لخدمة المجموع مقابل ثلثمـائة ألف فرنك شهريا على حين أن الخراط الأجير يعتبر نفسه سعيدا بتقاضيه ثمانين ألف فرنك شهريا ٠ هذه هى كل المشكلة التى لايمكن حلها ومهما فعلنا فلا نجد اية حيلة لحلها فى ظل النظام الرأسمالى وفى ظل نظام اطلاق الحريات ٠ على أن أى بناء فى هذا المجال لابد أن يتصدع نتيجة لمقاومة ولقوة الانتهازيين المستغلين ٠

واذن فلا مندوحة عن تغيير ثورى شامل فى الأســاليب وفى قوانين التوزيع حتى نحصل على النتيجة المرجوة ٠ ويجب اذن أن نحد من عدد الموزعين ومن دخلهم ومن الأهميــة بمكان ألا تكون هناك صلة بين الموزع والمستهلك حتى نتفادى من اســتغلال الأول للثانى ٠ لان الموزع قد يستغل سلطته وقوة مركزه لاستغــلال المستهلك بأية طريقة من الطرق ليحقق أرباحا تتراوح بين ٣٠٪ و ١٠٠٪ وهو غير مبال بالرقابة على الاسعار ولا بالضرائب ٠ وحتى لايحصل البقالون والقصابون والصيادلة العشــور رأســا من المستهلكين ، علينا أن نتبع مع هؤلاء فى سنة ١٩٦٠ ما قد اتبع نحو السادة فى سنة ١٧٨٩ فنعمل على اضعاف قوة الشراء والوراثــة والزواج من شارع « لويز بلان » او من ضاحية « سان دنيس » وقوة شراء الاراضى من « بارون فروماجيه » او من « ماركيز شاركوتييه » ثم نمنع الاعلانات الرنانة الطنانة التى نقرؤها يوميا بالجــرائد ومنها ٠ صفقة رابحة « ورأس مال يستهلك فى خمس سنوات » و « ثلثمائة ألف من الفرنكات هى ارباح يومية مضمونة » و « المطلوب موزع بمرتب شهرى قدره ثلاثون الفا من الفرنكات ٠ »

واذن فيجب أن يكون الموزع موظفا بالمرتب وليس (رأسماليا) ٠ وأن يكون موظفا لدى « أوليدا » أو « بوتان » أو « البروزونيك » فان ذلك ســيحقق حتما تطورا ملموسا ومن ثم سيحد من استغلال المستهلك ٠

وجملة القول يجب أن نحد من أرباح الاستغلاليين من « البورجوازيين » والملاك تلك الارباح التى لاتوائمها كفاياتهم ولا ادراكهم للاشتراكية ٠

واذن فما العمل ازاء كل اولئك ؟ يجب قبل كل شىء تدعيم المؤسسات ذات الفروع المتعددة على أن يطبق عليها اشراف شديد وذلك بمراقبة الاسعار وتنظيم توزيع الارباح وكيفية استعمالها وذلك عن طريق المشاركة فى الادارة (نظام شاخت أو شركة الاقتصاد المختلطة) اذا لزم الامر ، ثم ايجاد فكرة تغنينا عن التاجر الرأسمالى كفكرة المحال المتنقلة باستعمال الكاميونات ٠ وهذه تصلح لبيع اللحوم والخبز وصنوف البقالة وتستطيع الكاميونات أن تتوغل فى الريف حيث لاتوجد المحال النقابية «البروزونيك» باشراف الدولة على الأسعار أو باشراف المجموعات المحلية ٠

وفى حالات اخرى يتسنى للبلديات ان تجد الحلول وذلك بفتح محال كالجزارة والمخابز تديرها مجموعات محلية ، بوساطة موظفين بمرتبات شهرية وتقوم تلك المجموعات بالتسويق من المنتجات المحلية على أن يكون لموظفيها نصيب فى الارباح ٠ وبهذه الطريقة المرنة المنظمة يمكن تركيز عملية الشراء من المنتجين بين أيدى فئة محدودة من المسئولين العامين أو من رؤساء الأقسام أو مديرى الفروع وهذا العدد المحدود من المشترين سيقوم بالتعامل مع التعاون الانتاجى والمخابز ومحال الجزارة على أساس التجارب السوفييتية او الدانماركية او الامريكية ٠ على انه يجب الغاء دور تاجر الخيل وتاجر الجملة من ميدان التجارة ٠ وذلك لمصلحة المنتج والمستهلك كليهما ٠

واذن ، فيجب القيام بالثورة التجارية مهما كلفنا الأمر من جهود وذلك سعيا وراء مصلحة الشعب ٠

التوزيع

على أن التوزيع العادل للممتلكات القائمة هو موضوع هام بالنسبة للاشتراكي بقدر أهمية انماء الانتاج الوطني له . ثم ان الشعب يتوق الى المساواة بقدر مايتوق الى الرفاهية واليسر . وهو يؤثر ويفضل اليسر المشترك ، على الرخاء الموزع توزيعا غير عادل.

على ان هناك بعض الاحزاب وبعض الحكومات قد اقتنعت بأن بلاد اسكاندناوة تتمتع اليوم بالاستقرار الاشتراكي ، على الرغم من دخولها المتواضعة . وان تمسك الشعب اليوغوسلافي بالنظام التيتوى (نظام البطل تيتو) ليرجع الى ازالة الفوارق والرغبة في المساواة وذلك بالقضاء على طبقة الاغنياء بقدر مايرجع الى وطنية ذلك الشعب .

الا أن رجال السياسة الفرنسيين لايريدون أن يفهموا أن العامل ، والأجير العربي ، والرجل الأسود المأجور يهتم كل منهم بكرامته بقدر اهتمامه بالميزات المادية . ولذلك فان في عدم المساواة – ذلك الذى لايستند الى أساس – كل مساس بكرامة العامل . وليس بتوزيع الدراجات يمكن قهر الشيوعية بل بمصادرة الفيلات والسيارات واليخوت البخارية المملوكة لمسيو « م . بوساك » وبارسال بعض رواد « سان جيرمان دى بريه » وبعض الخلعاء من سكان الحى السادس الى الحقول والى المناجم ولو الى حين ، وقد حاول أولياء الأمور الشبان والاقتصاديون الأحرار وكبار موظفى الدولة محاولات كثيرة وبذلوا مجهودا كبيرا فى سبيل رفع مستوى المعيشة وفى سبيل الرخاء العام ولكن دون أن ينقصوا بذلك عدد الناخبين الشيوعيين .

ولا توجد أية وسيلة للاصلاح الوطنى طالما يوجد انتهازيون يستفيدون أكثر من غيرهم . والاشتراكيون الذين يتطلعون الى وحدة فرنسية يجب ألا يفوتهم أن الوسيلة الوحيدة لذلك محصورة فى

الاخذ ، مقصورة على اعادة الاخذ من بعض الفئات لاعطاء بعض الفئات الاخرى ؛ بدون اى حقد ؛ ولكن بدون أى استجداء ؛ او استخذاء ؛ أو ضعف ٠ ومما لاريب فيه أن العامل الاجير المغلوب على أمره دائما هو الذى سيستفيد ويفيد من هذه الطريقة المثلى فى اعادة التوزيع٠

العدالة داخل المؤسسة

ان العامل الاجير مغبون داخل المؤسسة الرأسمالية الفرنسية غبنا مزدوجا ٠ يشبه سيفا بتارا ذا حدين ٠ وعليه الغرم ٠ ولغيره الغنم ٠

فهو يشكو أول ما يشكو مما ترتب على تنظيمنا الاقتصادى فالمؤسسات الخاصة تعجز عن زيادة أجور عمالها بدون أن يتأثر ميزانها المالى ـ وذلك بالنسبة الى ادارتها السيئة وركودها وعدم تركيزها وعجزها عن مواجهة التصدير ٠ وينتج عن انعدام التخطيط السليم العملى زيادة فى الانتاج يترتب عليها تخفيض فى ساعات العمل ٠ فضلا عن أن عمال صناعة النسيج وصناعة الجلود والأدوات المنزلية يدفعون ثمن أخطاء المسئولين عن تلك المصانع من قصيرى النظر وأصحاب « الروتين » ٠ على أن صاحب العمل يرفض التوجيه الصناعى دفاعا عن استقراره وحريته ٠ وهو بذلك يحرم عماله الارباح التى قد تستحق لهم قانونا ، نتيجة لزيادة الانتاج ومن جهة أخرى ، فان السياسة الاقتصادية القاسية ، التى يتبعها أصحاب الاعمال تسلب العامل ، بوصف كونه مستهلكا ، ما تعطيه اياه بوصف كونه عاملا أجيرا ٠

هذا وان العامل الاجير ليقاسى كثيرا من اللائحة القانونية لمؤسسته ٠ ثم ان المؤسسات الخاصة تسلب العامل الاجير جزءا كبيرا من ثمرة عمله وانتاجه ، وذلك لمصلحة عدد كبير ، من الموظفين الذين يعملون قليلا ٠ والذين يودون عملا ، رديئا كليلا ٠ ولمصلحة صاحب العمل نفسه ذلك الذى يتراوح مرتبه ، بخلاف حصته مابين عشرة اضعاف وبين مائة ضعف اجر أى عامل من عماله٠ وما أكثر المحاسيب من الاقارب والاصهار والأصدقاء الذين لايتواءم عملهم اطلاقا وما يتقاضون من مرتبات فخمة ضخمة ٠ ثم انه ما أكثر المساعدين

المعينين فى المؤسسات • فمنهم المساعدون الماليون ومساعدو المحاسبين والمساعدون الاداريون ممن يعملون بالمؤسسة بغير انتظام ومع ذلك لهم نصيب فى خزانتها يقدر ببضعة ملايين • هذا بخلاف من يدعون بحملة الاسهم • وهم بعض الاشخاص الذين يقيمون فى الأحياء الشعبية من مدينة باريس ، والذين يمثلون بورجوازية متوسطة من التجار والموظفين وكبار المزارعين •

على أن هناك اتجاها الى اجراء تعديل فى نظام التوزيع بحيث يكون مجموع ما يوزع بصفة حصص وأرباح أقل بكثير من الدخل الاجمالى الموزع بوساطة المؤسسة (مرتبات ــ الاعباء الاجتماعية والحصص أو الارباح) وذلك على حسب النسب التى نذكرها هنا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر : ٢٠ ٪ للمنسوجات ، ١٠ ٪ للورق ، ١٥ ٠/٠ لاستخراج المعادن ، ٦ ٠/٠ للكاوتشوك ، ٠٥ ٠/٠ للمعادن •

ويمكن تحديد متوسط ما يوزع من الارباح بصفة حصص بخمسة فى المائة من مجموع دخل المؤسسة • فاذا اضفنا الى ذلك ما يصرف على الوقف الدينى والهدايا والمرتبات الصورية وامتيازات مديرى المؤسسة فانه يؤدى الى حرمان العمل والعامل أموالا تعادل ١٠ ٪ من قيمة المرتبات والاجور •

ولا نعتقد أن (ملوك) الصوف والصفيح ، وأولاد عمومتهم حتى الى الدرجة السادسة لهم الحق الادبى فى الاستمرار فى الحصول على ١٠ ٪ من دخل موظفيهم ، علاوة على ميراثهم : الذى ورثوه عن أجدادهم ، الذين عاصروا شارل العاشر • وهذا أيضا رأى الشيوعيين الفرنسيين الذين يمثلون جزءا من شعب شغوف بالعدل ، تواق الى المساواة • اننا نبرر حقدهم على هؤلاء الاثرياء • ولكننا لا نغفر لهم ولاءهم لموسكو •

وقد درسنا المشكلة من جميع نواحيها فوجدنا أن حلها من الناحية الفنية لا يتم الا بعلاج أساسى لموضوع استغلال صاحب العمل للعامل ، وحرصا على مصلحة المدخر الصغير يجب أن نكون أسخياء فى تعويض الاسهم وأن نقوم ولو عددا محدودا منها بأكثر من قيمته

الاصلية . وحيث أن الامر يتعلق بمؤسسات لا يمكن تاميمها فورا فاننا نكتفى مؤقتا ببعض الحلول : منها : مساهمة العمال فى الارباح وهذا موضوع لا يحتمل الجدال . وهناك آلاف الاقتراحات لم يتحقق منها الا القليل فاذا مافرضناها فرضا وصبغناها بصبغة الالزام فنخشى أن يؤدى ذلك الى اختفاء الارباح عن طريق زيادة مرتبات الاقارب والمحاسيب . وكذلك عن طريق زيادة الامتيازات الشخصية والاحتياطات التى لا مبرر لها .

ومن جهة أخرى فربما يدفع الالزام صاحب العمل الى أن يهمل مؤسسته التى انخفض دخلها بالنسبة له .

وعلى الرغم من كل تلك المساوىء فان العمل الرأسمالى الجماعى يستحق الدراسة . أما موضوع سوء توزيع الدخل فى داخل المؤسسات الفردية فهذا يتطلب اشرافا دقيقا مستمرا على تصرفات صاحب العمل .

وقد فشلت « لجان المؤسسات » فى القيام بهذه المهمة . وعلى ذلك يجب تنظيم الوعى النقابى بحيث يستطيع العامل أن يفهم حسابات المؤسسة ويناقشها على قدم المساواة مع صاحب العمل . وعلى الدولة أن تقوم بانشاء مدارس كتابية على غرار مدارس السويد تخرج جيلا جديدا من النقابيين يستطيع أن يدافع عن حقوق العامل الاجير بروح خالية من الحقد والانتقام نحو صاحب العمل . ووجود نقابيين متخصصين ينتمون الى نقابات منظمة تنظيما علميا دقيقا محايدا مبنيا على التجارب الدولية سيحقق العدالة الاشتراكية أكثر مما تحققه التنظيمات الاخرى أو الموائد المستديرة .

العدالة فى الاسكان

لا يمكن أن يتوافر المسكن الصحى القليل النفقات تحت ظل النظام الاقتصادى الرأسمالى (هذا ما قاله روبيراوين سنة ١٨١٦) . وبالفعل يتبين أن بناءنا مسكنا عماليا على مساحة ٥٠ مترا مربعا يتكلف مليونا وخمسمائة ألف فرنك . ولا يقبل أى رأسمالى فرنسى ايرادا صافيا يقل عن ٨ ٪ الى ١٠ ٪ أى أن الاسرة العمالية تدفع

خمسة وعشرين ألفا من الفرنكات شهريا ، عن مسكن من حجرتين ومطبخ • فلا يستطيع أى عامل أن يخصص مبلغا كهذا من أجره بأية حال من الاحوال • وقد يتمكن من ذلك لو بنينا كثيرا من أجله لان الرأسمالى الفرنسى يتردد فى التوسع فى البناء خوفا من تجمد الايجارات أو عجز المستأجرين عن السداد بسبب الاضراب أو المرض فضلا عن خوفه من الرقابة الضريبية •

ولم تتمكن أية دولة فى العالم بما فى ذلك ، الولايات المتحدة الامريكية من اسكان العامل اسكانا لائقا تحت ظل النظام الاقتصادى الحر • حتى أن الطبقة المتوسطة هى آخر من يمكنها الاستفادة من المساكن الاستغلالية ذات الدخل المرتفع • وفى الوقت الحاضر ، فى فرنسا أى فى سنة ١٩٥٩ لا يوجد كذلك اقبال من تلك الطبقة ، على المساكن التى من هذا النوع • وان اسكان صانع و جزارليجلب المال اما اسكان موظف فلا يجلب الا المشكلات • ولذلك فانه فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ دلت الاحصاءات على أن هناك عجزا فى المساكن يقدر بـ ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ مسكن • ولمواجهة زيادة التعداد يلزم ١٧٥٫٠٠٠ مسكن سنويا •

هذا الفشل من جانب الرأسمالية الفرنسية كان له رد فعل سيئ على حركة الايدى العاملة والانطلاق التخطيطى والصحة العامة والميزان المالى للضمان الاجتماعى والشعور العام للطبقة العاملة ووطنيتها • كذلك شجع المضاربات العقارية واستغلال العائل الاجيروالمتزوجين الجدد • ومن ناحية أخرى افسح هذا الفشل ، بسبب الازمة التى سببها ، مجالا واسعا للاستغلال أمام أصحاب الاملاك والمستأجرين القدامى واصحاب الفنادق ووكلاء العمارات ومحررى العقود والمحامين فكل هؤلاء وهؤلاء يحصلون على فوائد كثيرة ومتنوعة محصورة فى الايجارات المرتفعة وايجارات المساكن المؤثثة (المفروشة) وفروق المضاربات والسمسرة وأتعاب المختصين فى المنازعات • وضحايا ذلك الاستغلال هم فى الغالب المتزوجون الجدد والعمال الاجراء والموظفون المنقولون من الخارج ، والمبعدون عن تونس ، والراحلون عن مصر والعائلات حديثة التكوين • والعسكريون • وكذلك نجد ضحايا بين العمال الذين يغيرون عملهم

وبين الفلاحين الذين ينزحون الى المدينة وبين العمال الجزائريين وطلاب الضواحي ، وهناك مليون فرنسي يعيشون من ذلك الاستغلال عيشة مباشرة دون أن يفرض عليهم أي نوع من التكافل أو التضامن (ضرائب أو غيرها) ٠

ان تلك الاوضاع الجائرة غير العادلة ، تلك التي تثير الضمير من شأنها أن تضر بمصلحه البلاد وتساعد على انتشار الشيوعية وتقوى مركز المحافظين الموالين للامريكيين ٠ ولذلك يجب أن نواجه الحاله بقوة وشجاعة وذلك ، بتحقيق المساواة ، والاشتراكية على الوجوه الآتية :

أولا : يجب اعادة توزيع المساكن الحالية :

هناك كثير من المساكن الخالية ومساكن يشغلها شخص أو شخصان (يوجد حسب الاحصاءات ١٢٥٠٠٠ر مسكن من خمس وحدات أو اكثر يشغلها شخص واحد و٣٦٥٠٠٠ر مسكن يشغلها شخصان وكم في باريس من الاستراحات المملوكة لشركات الضواحي والمخصصة لسكنى مديريها الذين لايستعملونها الا مرات قليلة في السنة ؟ ويوجد في باريس ٤ر٤٪ من المساكن في حالة أقل من المستوى الشعبي وترتفع هذه النسبة الى ٧ر٩ ٪ في المدن التي يزيد عدد سكانها على ٥٠ر٠٠٠ شخص) ٠ وهناك أيضا مساكن مؤجرة من الباطن بايجارات تعسفية ويجب الاستيلاء عليها بأى وضع ٠

وهناك تشريع معطل وغير معمول به وهو الخاص بالخدمات البلدية ويفرض ضريبة على المساكن غير المسكونة اسكانا كاملا ٠ فيجب تطبيقه حتى نقضى على شغل المساكن شغلا غير كامل ثم الاشراف على تطبيقه اشرافا فعالا ٠ وعلى رجال البلدية ومفتشيها أن يخرجوا من الخيال الى الحقيقة وأن يستعملوا القسوة في تعقب الحائزين المستغلين ومعاقبة أصحاب الاقرارات غير الصحيحة (بالحرمان من الحقوق المدنية وبتوقيع غرامات صارمة وبالحبس المؤقت) ٠

ويتحتم في هذه الحالة أن نحدد تحديدا واضحا معنى المسكن غير المشغول شغلا كاملا وان يكون تحصيل الضرائب على أساس أن

الفرد لايجوز له أن يشغل مساحة تزيد على ٢٥ مترا مربعا • أما الاستيلاء فهو متمم للضريبة ومن اللازم تبسيط التشريعات الخاصة وتعزيزها حتى يكون أداة قانونية فعالة • وربما يكون فى تنفيذ الاستيلاء ضرر ولذلك فمن المستحسن تفاديه اذ أنه يمكن الحصول على النتيجة المطلوبة عن طريق فرض الضرائب •

ثانيا : يجب صيانة المبانى :

ان ٢٧ ٪ من المبانى أصبحت عتيقة ومحرومة من الصيانة ولاسيما فى المناطق العمالية• لان من عادة أصحاب الأملاك تجميد الاموال لاشباع جشعهم المعروف ودناءتهم المعتادة • فنرى المالك عندما يتوافر لديه المال يفضل أن يشترى سيارة على أن يشترى (عشة) ومن هنا نشأت فكرة المشرع تلك الفكرة الحكيمة المتضمنة انشاء صندوق لتحسين الاسكان يمول من نسبة مئوية على الايجار ، وتصرف كقروض لاصحاب الاملاك لاعمال الصيانة • بيد أن هذا التشريع فيه خداع اذ أن الصندوق لا يمكن أن يقرض أكثر من ٥ ٪ وهى النسبة التى يحصلها • واذ أنه لا يمكنه أن يعطى أكثر مما يأخذ ، فعلى ذلك يجب رفع النسبة • وذلك برفع قيمة الايجارات • والزيادة الناتجة تعود كلها الى الصندوق ثم ان الزيادة التى يتحملها الساكن ستعود اليه تحت شكل خدمات وتخصص كلها للمبانى بدلا من أن تذهب الى جيوب أصحاب الاملاك • وعلى الرغم من أن دخل المالك لن يرتفع فانه سيستفيد حتما من القروض لصيانة عقاره وفى ذلك ضمان لبقاء رأسماله •

ثالثا : يجب التوسع فى البناء ولا سيما للطبقة العاملة :

فى سنة ١٩٥٦ كانت المساكن القائم بناؤها ٣١٠٠٠٠ مسكن وفى سنة ١٩٥٧ ، ٢٥٠٠٠٠ وهبطت الى ٢٣٠٠٠٠ فى سنة ١٩٥٨ ولو اعتبرنا أن جزءا من تلك المساكن أعد لسكن متوسطى الدخل من الاجراء فان هذا الجزء لن يتعدى النصف على حين أن هؤلاء يمثلون ٧٦ ٪ من سكان المدن مقابل ٢٠ ٪ من أصحاب الاعمال

وان نداء وزير الاسكان • ذلك النداء الموجه الى رءوس الاموال

الخاصة ليعتبر علاجا من كل جانب على الرغم من جميع الامتيازات الضريبية التى تمنح للبورجوازيه حتى تقرض من المال الذى لم يكن يجوز لها الحصول عليه مطلقا. وربما يتمخض هذا النداء عن الحصول على بضعة مليارات من الفرنكات فان هذا المبلغ سيصرف على اسكان الطبقة المتوسطة وان مدخرات الاطباء والتجار وأصحاب المصانع ستصرف على اسكان المهندسين والمدرسين . كل هذا حسن ومفيد. ولكن سيظل العامل فى الكوخ نفسه . وستظل العائلات حديثة الزواج ، تلك التى تستجد كل عام والتى يبلغ عددها حوالى ٣٥٠ر٠٠٠ شخص هم ضحيه لاستغلال الفنادق والمساكن المؤثثة (المفروشة) على أن التبعة فى كل أولئك تقع على الدوله بيد أن الدولة لم تساوم فى مساعدتها المالية للبناء بدليل أن ٢٨٣ر٠٠٠ مسكن من جملة المساكن التى بنيت فى سنة ١٩٥٦ وهى ٣١٠ر٠٠٠ مسكن ، تم تموينها من الأموال العامة أى من الاعانات والقروض. ثم ان نشاط الدولة يصطدم بثلاث عقبات :

أ ـ عدم كفاية الاعتماد فى الميزانية .

ب ـ وما يترتب على الاعتمادات من تضخم مالى .

جـ ـ ثم عجز مصانع مواد البناء عن مواجهة الطلبات . وبذلك يحدث ارتفاع فى الاسعار وتوقف فى حركة البناء . وتلك العقبات تتعلق بالنظام الاقتصادى الفرنسى الذى يدمج فوضى الضرائب وفردية الانتاج والاستهلاك فى هيئة المقاولين والمهندسين المعماريين وعمال البناء وموردى مواد البناء . وللتغلب على تلك العقبات يجب الالتجاء الى طرق جديدة من الناحيه الاقتصادية والمالية .

ولتنمية اعتمادات الميزانية يكفى أن نحمل المنتفعين مهمة تحسين حال الذين لايتوافر لهم المسكن الصالح . ولا نعتقد أن زيادة الضرائب الحالية (الضرائب غير المباشرة والضريبة التصاعدية) تحل المشكلة لأن أعباء الضريبة تقع على عاتق العامل الأجير واصحاب الدخل الصغير . وهى لا تفرق بين ضحايا أزمة المساكن وبين المنتفعين منها. ولذلك فمن رأينا فرض ضرائب خاصة بالاسكان ، ومن أجل الاسكان . ولكن من ذا الذى يتحمل تلك الضرائب ؟ والجواب عن هذا السؤال هو ما يأتى :

اولئك الذين يتمتعون بامتيازات من جراء التشريع الحالى وهم المنتفعون بقانون الايجارات الصادر سنة ١٩٤٨ . ثم الذين يشغلون مساكن فاخرة ثم مكاتب العقارات ثم الذين يعملون فى بيع الاراضى اننا سنجنى ثلاث فوائد من تلك الضرائب :

أولا : تمويل صندوق للاسكان يقوم بمنح القروض وصرف الاعانات بفوائد بسيطة أو يقوم باستثمار الاموال فى بناء مساكن رخيصة .

ثانيا : تحقيق بعض العدالة الاجتماعية وتعويد الفرنسيين تدريجيا على دفع ايجار مناسب لا مرتفع للغاية فى المساكن الجديدة ولا منخفض للغاية فى العمارات القديمة .

ثالثا : وضع حد لحرية الايجارات التى تشبه قانون الغاب والتى لا تفيد الا أصحاب الاملاك بدلا من أن تفيد الرأسمال الفرنسى عن طريق الاستثمار . وعلاوة على الضريبة الخاصة بالاسكان يمكننا فرض ضرائب جديدة على الكحول خاصة بالاستهلاك وعلى المشروبات الروحية وعلى مطاعم الدرجة الاولى .

وفيما يختص بالعقبة الثانيه وهى التضخم الناتج عن الاعتمادات فبغض النظر عن الاعتبارات الفنية نقول ان ذلك التضخم لا يأتى الا بسبب قوة شرائية نقدية لا يكون مصدرها الادخار ولكن يكون مصدرها سلفيات على ثمن منتجات لم تنتج بعد . وحلا للمشكلة يجب أولا أن يقابل زيادة استهلاك البعض (مساكن جديدة أو أجور جديدة فى المبانى) تخفيض فى استهلاك البعض الآخر ثم بتحويل جزء من دخل المتمتعين بميزات قوانين الايجارات الى الدولة (لتمويل صندوق الاسكان وللبناء) والدولة بدورها ترد تلك الادخارات الاجبارية الى المغبونين فى شكل قروض أو اعانات للبناء السكنى .

وبفرض ضرائب جديدة على الذين تعودوا تجميد الاموال أو اجبارهم على الادخار ستحقق الدولة لا نوعا من العدالة الاجتماعية فحسب ، بل اصلاحا ماليا أيضا .

والعقبة الاخيرة التى تصطدم بها الدولة هى أهم من العقبتين السابقتين ولذلك فانها تتطلب مجموعة من الحلول الجذرية . والحو ال

يقال ان الاقتراحات المعروضة سالفه الذكر ، فيها قسوة . ولـكنها قانونية والعبرة ليست باستساغتها ولكن بتطبيقها بشجاعةوصراحة بدون تملق . ومن ناحية أخرى فان تخفيض نفقـات المبانى يتطلب كذلك مجهودا فنيا جبارا وارادة ثورية لا يجوز لأية تكتلات بشرية أن تقهرها .

والواقع أن البناء فى فرنســا يتكلف كثيرا فلا يكفى أن ننمى الاعتمادات المخصصة لذلك بوساطة الضرائب بل يجب أيضـا أن نبنى بالقيمة نفسها أكثر مما اعتـدنا أن نبنى . ولتنشيط حركة البناء يجب أن نهمل الاساليب القديمة وأن نتجه الى التوحيد والى المجموعات السكنية . اذ يمكن الآن اعداد أجزاء المبـانى فى داخل المصانع وكلما زادت أهمية المجموعات زاد تركيز المبـانى الصناعية وانخفضت نفقات المتر المربع . وهذا ما ينادى به وزير المبانى بكل شـجاعة . وتنظيم صـناعة العمارة التى تتمثل فى صناعه أجزاء العمارة فى داخـل (الورش) . وتخطيط حقـول البنـاء ودراسة المشروعات بوساطة مكاتب مهندسين ذوى كفاية كل ذلك يتعـارض مع الوضع الحالى للبناء ومع روح المهندسين الرجعيين ولذلك يلزمنا اعادة تنظيم تلك المهن تنظيما شاملا يتناولها من جميع النواحى . وعلى الدولة أن تفرض سلطانها لتحقيق التنظيم المطلوب حتى تتمكن فرنسا من أن تبنى ما ينقصها من المســاكن . ويجب أن نتغلب على تلك العصابة المؤلفة من الانانيين والتى تقف حائلا دون التقدم ودون مصلحة الاجير . ثم يجب ان نعمل على ألا تزيد نفقات البناء الصناعى على مثيلتها فى البناء المهنى حتى لا نوجد مجالا للربح للمؤسسات الخاصة . وفى فرنسا ينتج غالبا عن وجود مؤسسات قديمة وأخرى حديثة أن تحقق هذه الاخيرة ما يشبه « المعاش » على حساب المستهلك بدلا من قيام منافسة سليمة بين هذه وتلك .. ولكى تتحول أموال المستأجرين الذين يشغلون مساكن غير صالحة الى جيوب مساهمى بضع شركات مساهمة بعد أن كانت تذهب الى جيوب المقـــاولين والمهندسين المعماريين والسمكرية والنقـــاشين يجب على الدولة أن تتولى بنفسها استثمارات البناء الصناعى وأن تشرف على تلك الاستثمارات بطريقة مباشرة أو عن طريق المشاركة الاقتصادية .

وعندئذ يتحقق فى فرنسا كما فى بعض البلاد الاجنبية مسكن عمالى بثلاثين ألف فرنك للمتر المربع ٠

ملاحظة :

هناك مشروع يدرس الآن لتخفيض سعر المتر المربع الى ٢٠٫٠٠٠ فرنك ٠ وبفضل الاعتمادات التىستكون متوافرة من فرض الضريبة على الامتيازات وبفضل صرف تلك الاعتمادات بحكمة على البناء والحد من جشع المهنيين ستتمكن الدولة من بناء ٣٥٠٫٠٠٠ مسكن سنويا وهو الحد الادنى المطلوب اذا أردنا أن نؤمن مستقبلنا الاقتصادى والاسكانى فضلا عن اعادة العامل الشيوعى الىحظيرة المجموعة الوطنية ٠

عدالة الضرائب

فى الحالة الراهنة لا يمكن تحديد ما تتحمله كل مجموعة اجتماعية من الاعباء الضريبية ، لاسباب يرجع بعضها الى صعوبة التحديد ، ويرجع بعضها الآخر الى الخوف من أن تستغل بعض الاحزاب نتيجة التحديد فتعلق عليها ٠ ولم يشأ وزير المالية أن يكشف ما تتحمله كل فئة اجتماعية من الضرائب (الاطباء ٠ والتجار ٠ والممثلون وسائقو السيارات ٠ والفنيون الموظفون) وما تتقاضاه من الدخل الوطنى. ولكن من المتفق عليه أن أصحاب الاجور يدفعون نسبةمرتفعة للغاية منالضريبة التصاعدية الاضافية وفى الواقع أن الاجور تمثل ٤٢٪ من الدخل على حين أن اقرارات كسب العمل تشمل ٦٤٫٦ ٪ من الدخل الذى يخضع الى الضريبة الاضافية ٠ وبصفة عامة فان التجار وأصحاب المصانع والمهنيين والاطباء والمحامين والزارعين (الزارعون لا يدفعون الا ٦٫٠ ٠/٠ من الضريبة الاضافية و ٢٫٤ ٠/٠ من الضريبة النستبية أى الاصلية) كل هؤلاء يعرفون كيف يتهربون من الضرائب ولايترددون فى تنفيذ ذلك ٠

ان طريقة فرض ضرائب مباشرة على الاشخاص طريقة غير عادلة وعدم عدالتها يرجع الى كيفية التطبيق أكثر مما يرجع الى

التشريع نفسه والواقع أن الخاضعين لضريبة كسب العمل يتمتعون بامتيازات نظرية عدة ، ومنها اعفاؤهم من الضريبة الاضافية واعفاء ١٥ ٠/٠ من الدخل وخلافه • ويحسدهم على ذلك كثيرون من غير أصحاب الاجور أولئك الذين يخضعون لضعف ما يخضع له العامل الاجير من ضرائب ولكنهم أكثر غشا بقدر مرات عشر •

ومن أمثلة الظلم الذى يحويه التشريع الضريبى نتيجة لتدخل أصحاب الاغراض والاستثناءات فى العهود الماضية فضلا عن الظلم فى التطبيق ، ما يأتى : ـ

ـ قبول الحكومة نظام مقطرى النبيذ •

ـ اعفاءات ضريبية متنوعة للمهنيين اذ أنهم لا يدفعون الآن أكثر من الضريبة المحلية •

ـ تخفيض الضريبة الاصلية من ٢٢٪ الى ٥ر٥٪ للشريحة التى تقل عن ٠٠٠ر٣٠٠ فرنك (للارباح الصناعية والتجارية والزراعية) وللشريحة التى تقل عن ٠٠٠ر٤٤٠ فرنك (للارباح غير التجارية والمهنية) •

ـ تمتع أصحاب المهن الحرة بخصم ٥٪ على المبالغ التى تدفع بالمساومة للتسوية الجزافية وبالجمع بين وظائف عدة علاوة على تمتعهم بسعر ضريبى مخفض •

هذا الى أن نظام الضرائب الحالى ، ذلك الذى وضع بحيث يخدم مصلحة الشركات يعطى مجالا واسعا للتحايل • وأن تعدد الاعفاءات يجعل من الصعب تنفيذ المراجعة الضرورية على وعاء الضريبة (مراجعة تسعير الموجودات ـ وتقويم الميزانيات ـ ومراجعة الاستهلاكات ـ وتقويم الاندماج وحصص الشركات ـ ومراجعة احتياطى التجديدات ـ واعفاءات المنشئات البحرية الى غير هذا وذاك

وبعكس ذلك نجد أن العلاوات الاجتماعية ومكافأة العمل يستنفدها غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار فيما يضر بمصلحة العمال والعائلات الفقيرة • ومع هذا يفكر المختصون فى الغاء الاعفاء الخاص بالضريبة الاضافية التصاعدية ذلك الذى نص عليه تشريع وضع

لمصلحة العائلة ضمانا لمستقبل البلاد • ومن المؤلم أن يهاجم تشريع كهذا وضع لضمان حياة متواضعة لبعض المواطنين على حين أننا نسمع بعبث السادة الذين تخصصوا فى المشكلات والمنازعات وعبث « ملوك كاربونات الصودا » •

وفضلا عن خلو نظام الضرائب المباشرة من العدالة فانه لا يغطى الا جزءا يسيرا من نفقات الدولة • وان نظام الضرائب غير المباشرة لا يخلو من الشوائب وان ضريبة « القيمة المضافة » تمثل وحدها ٣٨ ٪ من ايرادات الضرائب • وتطبيق نظام الضرائب غير المباشرة ان لم يكن بأثر رجعى فانه لا يسمح بتناسب الاعباء مع الايرادات الا بكل صعوبة. وربما ينتج عنها ضرر يصيب جميع أنواع الاستهلاك دون اعتبار لطبيعتها أو لاهميتها الاقتصادية أو الاجتماعية • هذه العيوب فى نظام الضرائب غير المباشرة (عيوب دخيلة عليها) تظهر بوضوح عندما تتدخل الوساطات السياسية وسياسة الخوف من الناخب والتحبب الى الشعب فتجعل الحكومة والسلطات تفقد تقديرها السليم للمبادىء الضريبية الديمقراطية وهى المساواة والتصاعد •

وتصحيحا للاوضاع يجب مراعاة الآتى فيما يختص بالضرائب غير المباشرة •

ـ ألا تؤثر القرارات والقوانين فى القرارات والقوانين ذات الصبغة العامة (تحصيل الضرائب ـ الاعلان عن الضرائب ـ المظهر الخارجى للثراء) •

ـ فيما يختص بالعلاقات العامة :

انشاء مراكز حقيقية للاستعلامات والتحرى ـ تنظيم الدعاية المدنية ـ توقيع الغرامات الرادعة للعبرة والامتثال •

ـ فيما يختص بالضرائب المباشرة :

تعزيز أجهزة المراجعة (ولاسيما فى باريس ، التى تعتبر ملجأ للمهربين) ـ تعقب التهريب ومكافحته مكافحة فعالة ـ الاعلان عن الضرائب كالنظام السويدى • ولابد من تلك الوسائل الضرورية

لان نصيب الاجور من الاعباء المشتركة يتزايد باستمرار ويقع العبء الاكبر على عاتق أصحاب الاجور الصغيرة • وكثير من هؤلاء قد وصل الى أقصى حدود الانحطاط (سواء بزيادة الاجور الاسمية أو بارتفاع مستوى المعيشة) وضخم عدد دافعي الضرائب • ومن هنا وجب أن يتناسب جدول الضريبة الاضافية التصاعدية لسنة ١٩٥٣ مع نفقات المعيشة •

ـ وفيما يختص بالضريبة غير المباشرة :

اعادة تنظيم أنواع الضرائب تنظيما سليما واعادة فحص أسعار الضرائب المتفاوتة على أساس الاعتبارات الاقتصادية الاشتراكية لا على أساس الاعتبارات السياسية وسياسة التحبب الى الشعب •

ولنذكر كذلك تلك الضرورة الملحة الى الضرائب أو العوائد الجزائية • وهى التى تفرض على الكماليات الاستهلاكية ، ذات الضرر الروحى والصحى والفكرى ، التجارية فيها والصناعية ومن المحتم اذن أن نضع حدا لاستهلاك الخمور والكحول بأنواعها ولحركة مرور السيارات « الملاكى » الباريسية (التى تضيع على الدولة كثيرا من ساعات العمل أو ساعات الراحة وتؤخر حركة مرور النقل المشترك وتفقده توازنه المالى) ثم نضع حدا للمغالاة فى الاعلانات وقد تصل نفقات الاعلانات أحيانا الى ٩٠ ٪ من ثمن بعض السلع كما ينبغى أن نضع حدا لانتشار بعض الصحف التى لا تهتم كثيرا بالتربية الفكرية •

ولم توجد الضرائب بمثابة كونها مصدرا للمال ، فحسب بل انها وجدت كذلك لاقامة مجتمع عادل سليم ولتطهير هذا المجتمع من وباء الكحول والخمو ومن الاسراف والتبذير ، ومن أنواع الترف التى لا مبرر لها :

وفى المستقبل ، وعندما يصبح مجتمعنا اشتراكيا وتكتمل اشتراكيته يجب ألا يتعدى دور الضرائب فيه تمويل خزانة الدولة • أما قبل ذلك أى فى مرحلة الانتقال الى الاشتراكية فمن الضرورى

أن تكون جباية الضرائب أداة مؤقتة لتصحيح الامور وتنظيم الاوضاع السياسية ٠

ثم انه من المستحسن ، لتحقيق التنظيم واعادة التوزيع ان يكون التوسع فى تشغيل العمال أصحاب الأجور وتمليك الانتاج جماعيا بدلا من الالتجاء الى الضرائب ٠

العدالة فى التعليم

ان جميع الفرنسيين لديهم الامكانيات النظرية لتولى الاعمال الزراعية ولا ينقصهم ، فى اسف ، الا الامكانيات العملية ٠ فان ازمة المساكن والمدرسين وعدم توافر الكتب بالمكتبات الجامعية لا يمكن أن يواجهها غير أصحاب الامتيازات ٠ انهم يرسلون أولادهم الى المدن للتعليم العالى وينفقون عليهم فى يسر اذن فان اول شرط لديمقراطية التعليم هو تحقيق المساواة الاجتماعية بوساطة الضرائب ثم زيادة الأجور والحد من دخل رءوس الأموال التجارية والصناعية وحل مشكلة اسكان الطلبة ٠ وان التعليم المتوسط ، اذا عم ، فهو أصلح من أن يقتصر التعليم العالى على اولاد الذوات دون غيرهم من الطبقات لأنه من المستحيل أن نلغى الفوارق المادية الغاء تاما ومهما خففنا من تلك الفوارق فأن فرص التعليم ستبقى متوافره لدى أصحاب الدخول المرتفعة ٠

وديمقراطية التعليم ، اذن ، هى قبل كل شىء مجانية التعليم ومجانية مستلزماته وتوفير الكتب والمعلمين ومساكن الطلبة تلك التى يؤدى فيها المال دورا هاما ٠ وربما يقول بعضهم ان ذلك يتطلب مجهودا كبيرا وأموالا كثيرة ولكن التقاليد الانسانية الفرنسية تقضى به وتحتمه ٠ لانه لا يمكننا بأية حال الموافقة على أن توزع الممتلكات الحالية على الفرنسيين ٠ ثم انه ليس من المستساغ أن نطرد البورجوازيين من الجامعات كما فعلت تشيكوسلوفاكيا ونضع فى أمكنتهم أولاد العمال بل نحن نكتفى بأن نجعل بعض مراحل التعليم بالمجان المطلق ٠ ويعتبر ذلك بمثابة توجيه مهنى ٠ اذ يجب أن يتمتع بالمجانية المطلقة الطالب المتوسط طالما أن لديه استعدادا لسحب الاسياخ وبرادة المعادن ٠

ومن عادة الفرنسيين ألا ينظروا الى الامور بترتيب أهميتها ولذلك يجب أن نلجأ الى الاحصاءات والتحريات لامكان التنظيم . ويجب اذن أن نراعى الناحية الاقتصادية عندما نتصرف فى أية مسألة من المسائل . وعلى ذلك يجب أن نتوسع فى التعليم الفنى والعلمى والزراعى . يجب تخريج كثير من الاخصائيين وقليل من المحامين وكثير من المهندسين وقليل من المحررين . والموضوع هنا ليس موضوع عدالة ، انه الضرورة ، انه الواقع الذى اقتنعت به فرنسا والدول الاجنبية بعد دراسات كثيرة .

العدالة فى اعادة توزيع دخل المتزوجين الذين لهم أولاد (الدخل العائلى) :

كان الغرض من وضع الاعانة العائلية اصابة هدفين : تقوية الامة بتشجيع النسل . ثم موازنة الدخل مع الاعباء .

وقد تحقق جزء من الهدف الاول فقط . وبالرغم من أن نسبة المواليد فى فرنسا تعتبر مرضية ، بالنسبة الى دول أوربا ، فانها تعتبر ضعيفة بالنسبة الى المواليد فى أمريكا وكندا وهولاندا واستراليا وبلاد السوفييت .

ومن المؤكد انه اذا وصل مستقبلا عدد المواليد الى ٩٠٠ر٠٠٠ مولود أو الى المليون من المولودين (مقابل ٨٠٠ر٠٠٠ فى الوقت الحاضر) فان ذلك سيشكل عبئا ثقيلا على المجتمع . وسيحول دون زيادة الاستهلاك الفردى لمدة ١٥ عاما أو بالتحديد الى أن تصبح مواليد ما بعد الحرب الاخيرة عمالا منتجين فى النشاط الفرنسى . الا أن الزيادة فى المواليد ستكون مصدر رخاء فى سنة ١٩٨٠ ولا تعود فائدته على فرنسا وحدها بل على أوربا كلها . وكذلك على الفرنسيين الذين تزيد أعمارهم اليوم على ٣٥ أو ٤٠ عاما .

وعلى ذلك فان زيادة الاعانات العائلية التى ترتبط ارتباطا وثيقا بنسبة المواليد هى أحسن نوع من الاستثمارات . وعندما نقدم الاعانات للعائلات وندعمها على حساب باقى المواطنين الفرنسيين (أصحاب الاعمال ممن لم يتزوجوا . ومن متزوجين ، بلا انجاب

أولاد) انما نزيد من الاستهلاك فنزيد تبعا لذلك ، انتاج المواد الغذائية وانتاج الاقمشة الرخيصة ، ووسائل النقل الاقتصادية ثم نزيد بطريقة غير مباشرة انتاج السماد والجرارات والالياف الصناعية والجلود . ومن ناحية أخرى يقل استهلاك الكماليات (الخدم والفيلات . والجراجات الخاصة ، والمشروبات الفاتحة للشهية . تلك المشروبات الكحولية أو غيرها وضررها أكثر من نفعها) وجميع هذه الاشياء مضيعة للجهود مفنية للاموال . ثم اننا بذلك نخدم العدالة . ونحقق الديمقراطية في التعليم . ونهيىء الفرص السانحه بالخير لجميع الناشئين .

ولكي يكون عملنا بعيدا عن كل نقد يجب أن يقابل كل زيادة في دخل ما ، ولا سيما في الاعانات العائلية ، نقص في دخل آخر والا تعرضنا للتضخم النقدي وارتفاع الاسعار . يجب أن نتنبه لذلك حتى لا يقال عنا اننا أعطينا مالا لبعضهم قبل أن نوفره من البعض الآخر أو اننا ارضاء للجميع أصدرنا عملة زائفة . وهناك القسم الفرنسي في لجنة العمل الدولية ذلك الذي قد نال شهرة قوية في الافلاس في الداخل والخارج وفي اصدار شيكات بدون رصيد .

واذا نظرنا الى الاعانات العائلية نظرة فنية خالية من المصلحة فاننا لا نجد مجالا للمناقشة في ضرورة احتفاظها بنسبة مرتفعة ، وان في الدعوة المتكررة والتمنيات الكثيرة بدون تنفيذ ضعفا بينا أمام أصحاب الامتيازات والمصالح . وبالفعل، فاننا نلحظ ، منذ سنين عدة ؛ هبوطا مستمرا في الاعانات العائلية ؛ تلك التي تمثل جزءا من دخل العامل .

وعدم الاهتمام بالاعانات . والزيادة الطفيفة التي طرأت عليها كل ذلك قد وفر كثيرا من الارباح في صندوق الاعانات العائلية . اذ أن الايرادات قد زادت بنسبة الزيادة في الاشتراكات . فأين ذهبت تلك الارباح ؟

انها استخدمت لتغطية العجز في التأمينات الاجتماعية أو بعبارة أخرى لسداد فواتير المرضى للصيدليات ولمعامل « روسل »

لاثراء تلك الصيدليات والمعامل • واستخدمت أيضا بطريقة غير مباشرة لسداد ثمن « فيلا » فى حى « بوتارد » أو عمارة فى حى « روسيل » من طراز عمارة شارع بابيلون •

وبعد عشرة أعوام من اليوم ، اذا قام أولاد هذا الجيل الصغار ، بثورة ، فانهم ؛ بلا ريب ؛ سيذكرون شقة الخبز والكمية الضئيلة من المربى ؛ مما حرمهم ، اياها الصيدلى ؛ والطبيب وصانع الخبز• انهم سيطلبون اليهم كشفا من كشوف الحساب وسيكون ذلك من حقهم •

ونحن نرجو أن نرى حصيلة الاشتراكات ، تدفع بأكملها الى العائلات • كما نرجو أن يغطي العجز فى التأمينات الاجتماعية بوساطة ضغط النفقات المنصرفة • أو اذا لزم الامر بفرض ضريبة مباشرة على الايرادات المرتفعة

(وسيكون هذا أفضل منزيادة الاشتراكات علىحساب الأسعار) وبعد • فماذا ينتظر اليساريون الذين لا يكفون عن الكلام والثرثرة من محامين ، ومعلمين ومناهضين للكهنوت ، ليستنكروا تبديدالاموال التى تقوم بها ، منذ عشرة أعوام ؛ ثلة من الاوغاد على حساب عشرة ملايين من الاطفال ؟ ماذا ينتظر الحزب الشيوعى ليبين للشعب أين مصالحه الضائعة ؟

ان هؤلاء وهؤلاء مشغولون فى هدم ما تبقى من الوطنية الفرنسية وفى ايقاظ الاحقاد القديمة • وفى اثارة الشعب عن جيشه وعلى رجال أمنه • هؤلاء وهؤلاء يخشون قيام اشتراكية حقيقيةتتمكن من حل جميع تلك المشكلات فتنبه الشعب الى الخرافات التى تقوم عليها مبادئهم السياسية •

الرعاية

منذ ألف عام وانتصارات فرنسا وهزائمها تملأ الدنيا . وما كان لأية كارثة أن تحل ببلدنا . واليوم تجتاحنا موجة من الضعف أمام الاخطار والحوادث . ولا نجد مجالا للتمتع بالسلام الا بصفة مؤقتة أو خيالية . وكان من الضرورى أن يعود ديجول ولكن كل فرد منا ، ومن بينهم ديجول نفسه يشعر أنه ليست فى عودته الكفاية

واذن فما العمل ؟ هل نعيش لنرى أسوأ من ذلك ؟ هل نظل نشاهد التليفزيون ، وقدما كل منا فى « البانتوفل » على حين ان ظلام الهمجية ، مقبل علينا ، لا مدبر عنا ؟ وما أضيق الطريق الذى يؤدى بنا الى مستقبل يليق بماضينا . الطريق الذى حاولنا فى الصفحات السابقة أن نهتدى اليه . ان فى عقولنا أكثر من مثل أعلى وأن كفاحنا لا يقتصر على العدالة الواقعية فقط واذا تساءلنا لماذا نحن قلقون ، على حين اننا فى أسعد أيام الجمهورية الخامسة ، ولاسيما ان ديجول على رأسها . ديجول هذا الذى أيده وناصره بعضنا بكل قوة عندما كانت فرنسا تفضل « م. بتناى » عليه ؟ ان جوابنا عن هذا السؤال : اننا قلقون لاننا نجول بأبصارنا خارج الحدود ، فنرى ان فرنسا ليست وحدها .

اى فرنسا الجميلة ! ان شعبك المغلوب على أمره المنقسم على كل شىء لا يبغى الا أن يحتفظ بتركة الآباء . فاذا لم نرض بالنظام الاقتصادى والاشتراكى ، ذلك النظام الذى هو نظامنا بالفعل ، فلا مفر من التحول الى النظام الماركسى فى القريب العاجل . أجل ان الرجل الذى ولد وفى فمه ملعقة من ذهب موجود دائما فى نظر مسيو « م . دوشيه » .

ومن المؤلم حقا ان نقول فى صراحة ان العالم لا يريد خيرا لبلادنا . أما ما نريده لبلدنا ، نحن الذين غيرتنا ظروفنا الاقتصادية

والاجتماعية فهو أن نحقق له ديموقراطية شعبية وأن نعيد اليه مكانته القديمة بين شعوب العالم .

هل أوروبا معتدلة أو أوروبا اشتراكية ؟

ان فرنسا بوضعها الحالى الغنى المسيحى الحر ، لن ترى نهاية هذا القرن . ذلك لانه اذا لم تقم ثورة تحدث انقلابا فى غرب أوربا فان الشيوعية ستجتاح تلك المنطقة . واذن فيلزم فرنسا أولا ثم يلزم باقى دول أوربا بعد ذلك نظام اشتراكى أصيل يضع حدا للاستغلال والاحتكار الرأسمالى دون المساس بالاستقلال. يجب الا يقال لنا ان هذا النظام غير مستطاع تطبيقه. انه ضرورة عند الذين يحاولون أن ينظروا الى أبعد من سعر القمح فى سنة ١٩٦٠ وقيمة كوبونات أسهم الهواء السائل. ان تلك الضرورة التى يحاول انكارها الذين يعيشون يوما فيوما ، والذين يتركون مستقبل البلاد خلف ظهورهم ويضعون الوطن فى حقائبهم ، تلك الضرورة ليست دخيلة علينا انها تنبع من ظروفنا الاقتصادية والتعدادية والسيكولوجية الاولية . ومهما تكن تلك الظروف أولية فاننا نسأل : اذا كان الذين سيقودون فرنسا الى مستقبلها يمكنهم أن يتجاهلوها . والواقع ان الانسان يتخيل بكل صعوبة ما سيحدث له بعد موته .

وشيئان يهددان الغرب : البروليتاريا (عامة الشعب أو الطبقة الكادحة) الداخلية والبروليتاريا الخارجية . وهذه الاخيرة هى أكثر خطورة من الاولى ، فعلينا أولا أن نعمل لمعالجة البروليتاريا الداخلية بازالة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تبرر قيامها . واذا بقيت البروليتاريا الداخلية فانها ستظل دائما معرضة لارتباط روحى مع البؤس العالمى (ولو عن طريق الشعور بالتضامن الزائف لان البروليتاريا الغربية تستغل هى أيضا ثروات أراضى البلاد المتأخرة وانها ستندمج بمرور الوقت مع باقى الغربيين وستتعرض معهم لثورة تلك البلاد لاسترداد حقوقها) . ان ذلك الارتباط سيظهر على أشده فى اللحظة الاولى من انعكاس الخوف من الموت بالقنابل الذرية أو تجمع الجماهير الجائعة ، التى ستبدأ الزحف نحو الغرب .

ان ثلثى سكان العالم يعيشون فى جوع فى حين ان العشر فقط يتمتع بثمانين فى المائة من الدخل . ان نسبة زيادة السكان فى البلاد المتأخرة تتردد بين ٤٠ و ٥٠ فى الالف ، أما فى أوربا فان الزيادة تقل عن ٢٠ فى الالف . وبعد أربعين عاما سيرتفع عدد سكان البلاد المتخلفة عن التطور من ١٨٠٠ الى ٥٠٠٠ مليون نسمة على حين انه فى المدة نفسها سيرتفع عدد المجتمعات المصنعة من ٩٠٠ مليون الى ١١٥٠ مليونا من النسمات فقط وان تحطيم أساس التقاليد فى البلاد المتخلفة عن التطور وسرعه الدعاية ومضاعفة وسائلها ووسائل الاضطرابات السياسيه ، كل أولئك من شأنه أن يوجه التطور التعدادى فى سكان تلك الشعوب الى نهاية مدمرة .

حينئذ لا يوجد هناك علاج سريع للحالة . ثم ان المساعدات التى يقدمها كل من الغرب والاتحاد السوفيتى لتلك الشعوب الفقيرة تختلف حسب المصالح الاستراتيجية لكل من الفريقين . ويواجه فرنسا الآن عاملان : عامل تهديد وعامل حظ . أما عامل التهديد فهو ان فرنسا الرأسمالية المنقسمة لا يمكنها أن تهرب من مصيرها المحتوم وهو مصير الدولة الغنية أمام ألوف الملايين من الجماهير المحرومة . والبروليتاريا الخارجية غير الشيوعية لا تحترم الغرب ـ الا لقوته وثروته ـ أما قوة الغرب فانها آخذة فى التضاؤل . وأما الثروة فانها ثروة البخلاء ، واذن فمن يعطى غذاء للبلاد التى ينقصها الغذاء والتى لم تكف عن المطالبة بذلك؟ وأين الخبراء الملهمون الذين يمكنهم عمل حساب لتطورات النسل ونسبة زيادته المطردة ؟ .. لاشك ان الرجل الاقتصادى هو ساحر القرن العشرين . ولا نظن ان السماء ستمطر على الاراضى البور التى تعيش فيها الشعوب الخصبة كثيرة النسل .

أما عامل الحظ فان فرنسا يمكنها أن تتخذ لنفسها أصدقاء من بين الشعوب التى تطالب باسترداد حقوقها ، لو ذكرتهم . وماذا كانت هى فى الماضى؟ : كانت الدولة التحررية الثورية العظمى وكم من بلاد من افريقية الى الهند قد يكون لديها استعداد أن تولى وجهها شطر باريس لو اصطبغت فرنسا بالصبغة الاشتراكية . لنتصور الضجة التى يحدثها خارج حدودنا اعتناق فرنسا للمذهب الاشتراكى ولو كانت يوغوسلافيا هى فرنسا لقام بين المعسكرين الفرنسى

والسوفيتى معسكر ثان للاشتراكية ولاصبحت فرنسا دولة قوية ٠

وفرنسا الفتية المتحررة من رواستب الماضى يمكنها وحدها أن تخلق لاوروبا الانطلاقة التى طالما بحثنا عنها عبثا فى النظم الحرة ٠ ان المستقبل هو للاشتراكية . وربما كان الله جل جلاله محبا للاشتراكية، بقى أن نعرف هل لبلدنا مكان فيها ؟ واذا أردنا ألا يكون ربع القرن المقبل روسيا والربع الذى يليه صينيا فيجب على فرنسا أن تقلب أوضاعها الاقتصاديه والاجتماعيـــة وأن تتـــذرع بالايمان والجرأة مثلما كان يتذرع بهما ثوار سنة ٢ ٠ ان فرنسا ، وفرنسا وحدها هى التى يمكنها ان تعيد لأوربا الشعور بالعظمة والكرم ٠ وبذلك نستطيع أن ننقذ من الموت تلك القارة التى أخرجت رجالا كثيرين ذوى عقول جبارة ٠

لتكن أوربا حرة أو اشتراكية ٠ هذا بالنسبة الينا خيـار فى غير موضعه ٠ لان على فرنسا أولا ثم على أوربا ثانيا أن يثـــورا والا فقدا حريتهما ٠

القدوة الحسنة الفرنسية

لنحدد ما يمكننا عمله :

فى افريقيا أولا : هناك على حدود العالم الشيوعى تقيم فرنسا حاجزا أمام الشعوب الحائرة ٠ وفرنسا بوضعها الحالى رأسماليـــة كانت أو حرة لا ينبغى لها أن تأمل فى الاحتفاظ بصداقة تلك الشعوب لمدة طويله ٠ وبناء المستشفيات وانشاء الطرق لا يكفيان ٠ ولا ريب فى أن فرنسا بلد كريم ٠ ولكن بماذا ينفع ذلك الكرم الذى يفيـــد الشركات الاستعمارية أكثر مما يفيد الافريقيين أنفســـهم ؟ وتلك التحويلات المالية التى ينوء تحتها كاهل دافع الضرائب تحقق الثراء لاقلية رأسمالية فقط ٠ وتطور افريقية داخل مجتمع فرنسى لا يمكن تحقيقه الا بتغيير النظم والوسائل ٠ ان المصادفة وحدها هى التى جعلت أكثر البلاد الافريقية قليلة السكان (والمغرب لم يصل الى درجة من تضخم فى السكان يتعسر أو يتعذر علاجها)٠وان مستوى معيشتهم على الرغم من انخفاضه لا يحسب بين المستويات المنخفضة للغاية ٠

وعلى القادة الافريقيين أن يعلموا ان المساحة الشاسعة التى لا يشغلون الا جزءا منها ستغرى الشعوب الاسيوية المتكاثرة على الهجرة اليها .

وعلينا نحن أن نفهم ان فرنسا الاشتراكية يمكنها أن تفتح أمام الشعوب الافريقية مجالا للتعاون المثمر : تعاونا اقتصاديا بالطبع ثم فى الوقت نفسه فكريا والا أصبحت افريقية سيبريا أخرى .

ان سكان افريقية الذين أخذت أعدادهم تتزايد فى اطراد أكثر يتطلعون الى الشرق ثم انهم سيحاولون اقامة علاقات ونظم اشتراكية اقتصادية معه وان الجمهوريات الاقتصادية والاشتراكية لا يمكنها أن تعيش طويلا فى نطاق النظام القائم فى مجتمع جمهورية مسيو « بينيه » ، وبالفعل انهم اذا تحولوا عنا فانهم لا يفقدون أكثر من حفنة من أولئك الرأسماليين الفرنسيين الذين يحولون الى باريس أرباح استثماراتهم أولا فأولا . اذن فالذى يجب عمله هو اقامة جمهورية : فرانكو ـ افريقية اشتراكية . وعندئذ يبدأ الاندماج والتطوراللذان بدونهما ستلحق تلك الشعوب بالمعسكر السوفيتى . وفرنسا الاشتراكية لن توصد أبواب جامعاتها أمام الطلبة الافريقيين ولكن بالعكس ستصبح جامعاتها مثلا أعلى لهم وستغنيهم عن الاتجاه الى القاهرة أو الى موسكو الا اذا هم أرادوا ذلك على الرغم من كل أولئك . كما اننا سنفهم عندئذ معنى الخطأ الذى تقع فيه المصانع الفرنسية بتشغيلها حفنة قليلة من العمال الافريقيين ومدى حقد العدد الهائل من العمال المتعطلين على تلك الحفنة . والنظرية القائلة ان رأس المال المثمر يحقق دائما أحسن النتائج السياسية هى نظرية غير صائبة . وان البلاد المحرومة لا تغنيها صناعة تنتج سلعة للتصدير تضاف الى السلع الاخرى التى تعيش منها عيشة بؤس . وان أفريقية تحوى احتياطيا هائلا من المواد الاولية الاستراتيجية فاذا أردنا ألا نحرم تلك المواد فلا يجوز أن تكون استثماراتنا استراتيجية فقط . واذا تم ننظر الى استغلال القوى العاملة والمناجم على اعتبار انه شىء آخر غير استدرار الفوائد لرءوس الاموال الغربية فان هذا الاستغلال سيظل مصدرا للربح فعلا الى أن يأتى اليوم الذى فيه يقضى الله أمرا كان مفعولا .

ثم فى أوربا :

لنا فى فشل هيئة العمل الدوليه درس • وفى أزمة حزب العمال البريطانى درس آخر • لان المساواة المادية لا تكفى اذا كان من شأنها ترك النظم الاشتراكية جامدة • على أن حزب العمال البريطانى عندما ترك الحكم ثم تحول الى مقاعد المعارضة توقف عن محاولته فى اقامة اشتراكية حقيقيه فى بريطانيا ثم ان سبب هذا الضعف يرجع الى عاملين : العامل الاول كبر وعظمة الشعب البريطانى • والآخر تقدم السياسة فى الخارج تحت قيادة الزعامات العمالية • وعلى ذلك فان أنصار الامر الواقع يزيدون فى أطراد داخل صفوف العمال نفسها • أما المجتمع البريطانى فلا يجد اهتماما من أحد ، وتحت علم الاتحاد الوطنى يختفى عقم شديد فى الآراء • ولذلك فان بريطانيا العظمى أصبحت مصدرا للكدر والمضايقات من جراء خضوعها لقيادتين : القيادة الرأسمالية والقيادة النقابية •

ولا يختلف الامر فى ألمانيا • لانه بالرغم من انتعاشها وخصوبتها الا أن هذا الانتعاش قد بنى على أساس خاطىء لاعتمادها على الاسواق الخارجية • فأذا ما زالت تلك الاسواق أصبحت المعجزة الالمانية ذكرى فقط • وفى المانيا يعمل الناس كثيرا ويعيش الكل عيشة بورجوازية كاملة • وان سقوط الريخ الثالث قد هذب النفوس • وان وجود الجيش الاحمر بجوارها قد أيقظ شعور شعبها • علاوة على تلك الاسباب فان التطور الذى حدث فى عدد السكان ذلك الذى يشبه التطور الذى حدث فى انجلترا أو بالاحرى فى فرنسا ، ما بين الحربين العالميتين حمل الالمان على الاعتقاد ان السلام هو فى الحياة الرغدة وفى العناية الالهية التى يعدهم بها المستشار أديناور • والمجتمع الالمانى يحيا الآن بالاسلوب المنغص للحياة الامريكية وعلى طريقة البورجوازية السويسرية وانجلترا العجوز المرتعدة قد ضحت بايدن ، من أجل « ناصر ومن أجل شجاعة ثورة ورجال ثورة ناصر » •

ثم ان فرنسا التى يتجدد شبابها يوما فيوما فعلت ذلك فقذفت « بجى موليه » وأصبحت الآن آخر أمل يرجى لاوربا بل

يا لخيبة آمل أوربا فيها ! ويجب على فرنسا الاسراع فى ايجاد نظام اشتراكى موائم لامكانياتها . وفرنسا الفتية يجب عليها أن تعثر على الروح الثورية التى فقدتها والتى لايمكن أن تنساها وأن تعثر على ذلك الحافز العظيم الذى قد يحول مع الاسف الى اشتراكية عاطفية ، أو الى وثنية سوفيتية . حينئذ ستكون القدوة الفرنسية من القوة بحيث لا يمكن مقاومتها وستمحو الثورة الجديدة كل أثر للرأسمالية . وهذا ما ستفعله الاشتراكية ان عاجلا أو آجلا وبذلك تتمكن فرنسا من أن تعوض تخلفها فى الميدان الفنى مستندة الى فرص التقدم الصناعى الكثيرة (القوى الذرية والتحول الذرى) .

والثورة الجديدة سترد حدود الامبراطورية الموسكوفية حتى لا نجد أنفسنا بعد عشر سنوات أو عشرين سنة أمام احتمالين لا ثالث لهما وهما الفناء التام أو النظام المجرى .

والاشتراكية فى أوربا هى الرد المقنع للتحدى العنصرى للبلاد المتخلفة ولا يمكن أن توجد أوربا اشتراكية الا فى فرنسا تلك الدولة التى تعتبر الدولة الوحيدة التى تتمتع بهيبة قوية بحيث يمكنها أن تجمع شمل البولنديين والتشيكيين والرومانيين الذين لا يمكن أن يرجعوا الى الاقطاع الرأسمالى . وبعد ذلك تلك الدول الافريقية التى هى وحدها لا تعتبر شيئا . ولكنها تفضل أن تكون لا شىء على أن تكون حليفة لاوربا الرأسمالية . ثم أخيرا دول جنوبى أمريكا كل تلك الشعوب يمكنها أن تجد مع أوربا الاشتراكية الطريق الوسط وهو الطريق الضيق الذى يؤدى الى التقدم الاقتصادى والى الاستقلال . ولكن يأتى قليل من الوقت وكثير من الذكريات التى يجب محوها . فالبولانديون مثلا لم ينسوا ان الغرب الذى يعتنق المذهب الحر كان يستغلهم قبل الحرب والبرازيليون والفنزويليون ما زالوا يعانون من ذلك الاستغلال . ويخشى ان وطنية تلك الشعوب القريبة منا والتى ننظر اليها باحتقار ستدفعها هذه الوطنية الى مصير واحد . وهو الاتجاه نحو المعسكر السوفيتى .

فاذا لم نقم بعملية [illegible] أوربا ، كما تراها الشعوب المحرومة ستظل تعانى [illegible] الآثار السيئة ، كالاستعمار والمادية ، والمسيحية . تلك آثار متناقضة ولكنها فى نظر الشعوب

التى كانت ترزح تحت نير الاستعمار لا تتفق مع مبدأ حسن المعاشرة وبالفعل فان المسيحية مهما كانت أعمالها الحسنة فى الماضى فانها باتت مرتبطة بأثر الاستغلال الرأسمالى • ولئن كانت تلك النظرية خاطئة ، فقد استغلت استغلالا كبيرا بوساطة الاستعماريين الجدد الماركسيين لدى القادة الافرو آسيويين ، ولا سيما لدى الشبان منهم ومن ناحية أخرى فان المسيحية مهما كانت أخطاؤها فانها تحتفظ بتأثير عظيم وهى غالبا عامل من عوامل تحقيق صداقات باهرة واليكم فى ذلك مثلا : وهو رحيل مئات الالوف من الكاثوليك من تونكان الى الجنوب فى سنة ١٩٥٤ ومثلا آخر فى استدعاء السيد «ماماموديا» رئيس حكومة السنغال للأب «ليبرييه» لاعداد مشروع اقتصادى اجتماعى • وربما شعرت الديانات المسيحية بأن أهميتها قد تضاءلت بالنسبة للتطور الذى حدث فى تعداد سكان بعض الشعوب الا انه بالنسبة للجموع الجائعة المتعطشة الى الكرامة ما زالت أهمية المسيحية والرجل الابيض أو الغربى باقية فى بعض الاحيان كما هى لم تتغير • ولا جدال فى أن الديانات الاوربيه قد انهزمت ولكن فى المستقبل ربما نهضت المسيحية فألهمت البشرية مثلا عليا من جديد • أما اليوم فعلى الرغم من المجهود العظيم الذى تبذله المنظمات الكاثوليكية فان المسيحية ستظل فى نظر الجموع الهائلة الآسيوية التى تستعد للانتقام ، شريكة فى جرائم الرأسمالية

فلهذه الاسباب لابد من اقامة نظام اجتماعى متسامح مع جميع أنواع الفكر ، ما عدا ما يعرض أوربا فيها للحقد والكراهية • حتى تستطيع أن تحقق لاوربا القوة والمروءة اللتين بدونهما لا يمكنها أن تعيش فى سلام مع باقى الشعوب •

ويتسنى لفرنسا فى هذا المجال أن تكون قدوة للعالم . أن الكاثوليكية أصبحت من الضعف بحيث لم تعد قادرة على السيطرة على الحياة السياسية كما انها أصبحت من القوة بحيث تستحق التقدير الذى تستحقه جميع العقائد • وفى المجتمع الجديد الذى سيحتاج كذلك الى قيم روحية ستزدهر تلك القيم جميعها حسب ما تريده فرنسا ذاتها • وان الغاية المنشودة من الثورة الجديدة هى تطوير أحوالنا الاقتصاديه والاجتماعية تمشيا مع التقدم العلمى

وتحقيقا للعدالة حتى يمكننا مواجهة تحدى الدول الشرقية وحتى يمكننا أن نعترف بحقوق جميع النظريات الفلسفية .

التحدى :

لقد تبين بوضوح ان الروح الثورية منعـــدمة فى الشركات الصناعية الغربية وهذا يعد انتصارا لمؤيدى اصلاح الحالة الراهنة أو بالاحرى يتفق مع ميول الرأسمالية. ولو قدر للغرب أن يعيش بمفرده فى كوكب مستقل لامكن أن تستمر الرأسمالية فى سلطاتها بعد تحسينها وتهذيبها .

ولكن بالرغم من وجود الغرب فى عالم مهدد بزيادة السكان نراه لا ينشد الا اصلاحا لأمد طويل . أما الشيوعية فانها تدعو الى الثورة . واليأس من شأنه العنف والاكراه والا لما سمى يأسا .

والغرب فى هذا العـــالم ذى المعســـكرين ، لا يملك حرية التصرف وباحترامه للحقوق المكتسبة للفرد لا يستطيع أن يأخـذ من البعض ليعطى البعض الآخر . ومبدؤه هو أن يحتفظ الفرد بما يملك . وبذلك يزيد من مظاهر البذخ أمام الذين لا يملكون شيئا. ذلك البذخ من جانب القادرين لايخالف المبادىء الاقتصادية فحسب بل انه أيضا يعد اهانة فى حق الفقراء والمحرومين . وتلك الاهانة التى هى سبب غبن المتعطل الايطالى أو العامل الفرنسي تزيد مرارتها مائة مرة لدى الافريقى أو الآســيوى الذى يعيش بأقل من ثلاثين ألفا من الفرنكات فى السنة . فكيف يمكن تجاهل كل ذلك ؟ وهل مات الناس جوعا في الجمهوريات السوفيتية وفى الصين عنـدما أمحى البذخ ؟.

ان الغرب يقدم تلك التمثيلية الاقتصادية المروعة وهو يجرى خلف أسواق جديدة . كما يدور الكلب خلف (ذيله) . ان مبـدأ المصلحة والربح يسود بالاسف فى الغرب فى حين ان الربح لايجوز أن يزيد على الضرورات .

وتعيش الرأسمالية فى رغد ورفاهية تحت ستار الديمقراطية والحرية الفردية . على حين ان ايمان الفرنسيين أنفسهم بتلك المثل

السامية أخذ يضعف شيئا فشيئا • وتتذرع الرأسمالية أحيانا باسم الانسانية الجميل وترفض الثورة الغنية الفنية التى تحتاج اليها وذلك دفاعا عن النظم القديمة البالية التى لا يقبلون عنها بديلا . ان هذه الروح الرجعية بالاضافة الى عجز الانجلو ساكسونية عن اتباع سياسة متناسقة لمايؤدى الى خاتمة مشئومة

والكتلة السوفيتية أمامنا ترسم خططها وتنظم اقتصادها وفقا لتلك الخطط • وازاء البلاد المتخلفة تظهر أقل مادية من الذين يدافعون عن القيم الروحيه • فهى من ناحية نراها متماسكة • حرة التصرف • زاهدة فى المصالح • ومن ناحية أخرى نرى نظمها مشتتة ونراها تتحصن وتسعى الى الربح •

ان بعض أهالى السوفيت يضربون بالاخلاق عرض الحائط • ان المحرومين من سكان الارض يتجهون بالاعجاب والحسد الى أمريكا وبالامل والعواطف الى الشيوعية •

واذا اعتقدنا أننا سننجو بالسير وراء الامريكيين فلا مناص من أحد أمرين : الحرب النزيه أو تحويلنا الى سوفيتيين • ولا يكفى رفع مستوى المعيشة للشعوب الاوربية • والحياة (على الطريقة الامريكية) خيال لن تتمتع به طويلا. وفى الغد القريب لن تصغى شعوب آسيا وافريقية الا لاوربا المرتدة المتحولة •

وقبل كل شىء يجب تحويل فرنسا • وبعدئذ يأتى دور أوربا ويتعين على فرنسا أن تقوم بتطوير نفسها لتصبح أحدث دولة فى أوربا الغربية وأن تعوض عن ركودها خلال الاعوام السابقة ذلك الركود الذى أبعدها عن التنافس الاقتصادى للكتلتين العالميتين وذلك بتغيير أسس مدنيتها تلك المدنية التى بدونها سيعيش العالم فى جمود •

الجزء الثانى

تأملات واقعية وأخرى غير واقعية :

فى الصفحات التاليه نعرض بنظام غير معين ، وباسلوب متنوع ، رد الفعل الذى يترتب على الظلم ، والفراغ والجهل السائد فى كل من فرنسا والغرب اننا نقدم تحليلا فكريا غير مبالين بترتيب الادلة وسنبين اجماع الآراء الكثيرة الاقتصادية والسياسية على ضرورة قيام اشتراكية أصيلة لا دخيلة .

صيادو (الكاسكيته)

ان بعض اليساريين ليشنون حربا شعواء حامية الوطيس على الفاشية وان محاربة الفاشية لشيء جميل يجب التمسك به ، كما يجب اعلان تلك الحرب فى المناسبات الكبيرة وكذلك فى حياتنا اليومية . ولكن لا يجوز أن تنقلب مناهضتنا للفاشية الى داء كداء شرب الخمر أو داء لعب الميسر (القمار) ، مما من شأنه التأثير فى عملنا البناء المجدى المثمر .

ونحن نعرف كثيرين من المتهورين المعاتيه ذوى الهوس الذين اذا هم لم يعثروا على وكر من أوكار الفاشية لجئوا الى ممارسة صيد (الكاسكيتات) لاشباع نقص دفين فيهم . لانهم دأبوا على ايقاع الأذى بالغير وعلى سلبهم ذوى الحقوق حقوقهم .

وهدفهم الوحيد هو بلا شك (الكاسكيت) : ذات الشريط المذهب وهناك بعض الذين يجرى السم فى عروقهم وهم عندنا لا يجدون عملا يقومون باطلاق النار على كل شيء يتحرك . وعلى كل شيء غير عادى .

وحذار اذا أنت لم تكن صاحب (اتيكيت) كباقى الناس لا قدر الله وحذار اذا أنت لم تسر فى الطريق المطروق . أو اذا لم

يكن شكلك غيرمقبول أو اذا لم تظهر بمظهرالمحافظين أوالاشتراكيين من طراز سنة ١٩٣٤ . حذار التهديد بالويل والثبور وعظائم الامور . وحذار وقوع كل أمر خطير ، ثم حذار على الاخص اذا أنت حاولت أن تبدى رأيا فى فكرة جديدة أو اذا أنت تناولت فى كلامك تلك النظم القديمة العاتية والذكريات والاحقاد التى دعت الى انقسام الصفوف السياسية . فانك بلا ريب لن تسلم من مطاردة صيادى (الكاسكيثات) . ان تهديدا ووعيدا وان بأسا شديدا . وان فتكا ذريعا .

جيشنا : الافريقى البروليتارى :

ان الجيش الفرنسى ليس له من هم سوى الدفاع عن مصالح البورجوازية وضياع الشعب الاجير فى تيار مقاومة «الروح الحربية

ويجب أن يكون الجيش اشتراكيا وذلك للاسباب الآتية :

لوطنيته . ولان عظمة الدولة الفرنسية تتوقف على قدرته فى استبعاد النظم الاقتصاديه والاجتماعية البالية .

ولانه يعمل بأجر . وان ما يضايق الجيش هو على الوجه الأعم تدهور الحالة الاجتماعية التى ينتمى اليها كباقى المرافق العامة . والارصدة الهائلة التى فى المصارف («البنوك ») تشكل لاصحابها الذين هم من المرابين ووكلاء الاراضى والعقارات التفوق الاجتماعى على أصحاب الآراء المثالية السذج الذين دافعوا فى اصرار وعناد وشجاعة عن المصالح الفرنسية المادية والادبية من «بير حكيم» ثم عبر « كاو ــ بانج » حتى « طيبسا » .

ولأنه افريقى . ولاخلاصه لتقاليد « لوتييه » و « جاليينى » ولنصوص محادثات برازفيل يعمل على أن يكون محبوبا لا مرهوبا . وحينئذ فلا مناص من أن تصبح افريقية اشتراكية فى مدى عشر سنوات لان النظم «التى تتبعها الصين الجديدة تتفق واحتياجاتها أكثر من الاستثمارات الرأسمالية التى لا يفيد منها سوى المنشآت الكبيرة والموظفين العظام . ولذلك فأما ان يقوم الجيش

بثـــورة اشتراكية لمصلحة الجزائريين والسنغاليين أو يظل أداة استعمار فى أيدى « بورجو » والشركة الفرنسية الافريقية الغربية فيطرد ان عاجلا أو آجلا من المغرب • ومن شواطئ نهر النيجر •

وفضـلا عن ذلك فانه أى الجيش سيفقد هيبته بوصف كونه جيشا لدولة محاربة حتى يعبر الرفيرا كالجيش السويسرى •

ويجب على الأجراء من ناحيتهم ان يعتمدوا على الجيش وان يفهموه ويساعدوه ـ لأن الجيش اذا فصل عن الشعب فانه يشكل كسادا فى فرنسا بفضل الاغراءات والتمنيات التى يمكن أن يتعرض لهـا •

ولانه بعكس ذلك يمكنـه ان يـكون عـاملا قويا فى تنظيم الاقتصاد والمجتمع وان الذين أنشئوا مدارس الجزائر ودافعوا عنها سيعملون فى الشـمال أو السين ، جنبا الى جنب ، مع النقابيين والطلبة وسكان افريقية الشمالية وبعد عشر سنوات من اعـلان الحرب الثورية سـتمكن جيش الهند الصينية او الجزائر من ان يكشف ان له دورا ايجابيا فى البنـاء وأن عليه تقع مهمة حماية مصالح الأجير •

بعد عشر سنوات من الخلافات والانقسامات ونكران الجميل واضعاف الروح العسكرية سيعلم النقابيون والمجاهدون ان الجيش فى فرنسا وفى الجزائر يملك وحده الشجاعة ليفرض الاصلاحات التى رفضها الرجعيون •

وجميع الذين يقدمون للشعب صورة زائفة للجيش ويصورون للجيش فظاعة الطعن من الخلف هم الذين يخلقون المنازعات والخصام بين الوطن وجنوده وسـيأتى اليوم الذى سيكون فيـه حسابهم عسيرا •

صناعة الأدوية :

ان صناعة الأدوية فى فرنسا تقوم بدعايات واسـعة عن منتجاتها ولكنها لا تعلن عن ارباحها وعن دورها الاقتصادى الحقيقى •

وقد حققت تلك الصناعات تقدما هائلا خلال السنوات الأخيرة وقفز رقم مبيعات شركة U. C. L. A. F. من الف مليون فرنك فى سنة ١٩٤٨ الى حوالى ١٥٠٠٠ مليون فرنك فى سنة ١٩٥٧ .

ويضيف المنتج نسبة مئوية تتراوح بين ٣٥٪ و ١١٠٪ من ثمن التكلفة لمواجهة النفقات ومن ٦٪ الى ١٢٪ نفقات الابحاث و ١٠٪ لنفقات الترخيص و١٠٪ لنفقات التوزيع . ويحصل تاجر الجملة على ربح يوازى ١٢ر٤٪ وتاجر القطاعى على ٣٣ر٣٪ أو ٤٠٪ من الثمن بعد اضافة نسبة ١٩ر٥٪ لمصلحة المؤسسة « T. V. R. » . وعلى ذلك فان الدواء الذى يكلف ٣٠ فرنكا يباع فى النهاية بسعر ٣٦٠ فرنكا والسبب فى ذلك يرجع الى عدم المنافسة اذ أن المشترى هو المجموعة وليس « الزبون » وما المجموعة سوى جزء من الشعب يتحمل مهمة الضمان الاجتماعى للشعب وعلى رأسه العامل الاجير .

بيد أن هناك منافسة ولكنها منافسة صعوديةفى الاسعار ولكى تتمكن الصناعات الفرنسية من توزيع منتجاتها من الادوية التى يبلغ عددها حوالى ١٨٠٠ صنف يزعمون أنها منتجات مختلفة ينفقون من سبعة آلاف الى عشرة آلاف مليون فرنك سنويا للدعاية . وأن نفقات تلك الدعايات والاستهلاكات والاسراف فى الاموال تقع جميعها على عاتق الضمان الاجتماعى وحده .

وعلى العكس من ذلك فان الاعتمادات الخاصة بالابحاث العلمية انخفضت الى أدنى حد فوصلت الى ثلاثة آلاف مليون سنويا « منها ألف مليون لحساب مؤسسة رون بولانك » .

ولا نرى أى مجهود يبذل فى سبيل مسايرة التقدم الفنى فى الخارج فى المانيا والولايات المتحدة مثلا . ويوجد عجز كبير فى ميزان مدفوعات الصناعات الفرنسية الخارجية اذا أخذنا فى اعتبارنا الواردات الاضافية وضريبة المدفوعات . ومنذ الحرب الأخيرة بدأت صناعة الادوية تتدهور فى فرنسا فنزلت من الدرجة الثالثة الى الدرجة الرابعة عشر فى ميدان التصدير مكتفية بالاسواق الداخلية .

ان الوقت قد حان لوضع حد لتلك المهازل التى تكبد الدولة كثيرا وتضر بمصلحتها الصناعية ولن يتحقق ذلك الا بالتأميم .

الوطن :

كلمة « الوطن » كانت حينا من الدهر كلمة بدون معنى . وقد تحقق فيها نقد اليساريين . ولم يكن « الوطن » الا أداة لرفاهية الرجعيين ومصلحتهم . وللذين لا يملكون شيئا . وكانت كلمة « وطن » « تعمية » .

ان دور الاوطان ليس له نهاية . وسيبقى الوطن دائما مصدرا منظما ثابتا للعمل والنشاط . هكذا كتب رجل شاب منذ ٣٥ سنة وهو يتأمل بلاده غداة الانتصار . هناك فى الشرق ولد أول وطن اشتراكى واننا نعلم اليوم أن الاوطان الاشتراكية روسية كانت أو صينية لم تنكر ذلك الرأى . فلننظر الآن الى الوطن العربى . ان كل رغبات العالم تتجه نحو ذلك الاتجاه الوحيد .

ذلك بأنه بعد قليل سنعلم أن أوهامنا كانت قاتلة . وعندما تمزقت الاوطان الاوربية قال اخوتنا الكبار انه لا لزوم للوطن . انهم كانوا مخطئين . وهل كان آباؤنا العاطفيون على حق عندما كانوا بخلاء على نسلهم ، كرماء للشعوب الاخرى ؟ .

أيها القوم يا من بلغتم سن الخمسين . وأصبح اصلاحكم أمرا عسيرا يا من هزمتم فى سنة ١٩٤٠ انكم لا تعترفون بالاوطان لانكم لاترغبون فى الدفاع عن وطنكم . يا أعضاء اليسار ويا أعضاء اليمين . انكم اختلفتم فى كل شىء واتفقتم على شىء واحد هو انه « لا أطفال » .

والوطن ليس فقط وطن اسلاف ولكنه أيضا وطن ذرية ونسل . والناس لا يحاربون دفاعا عن الماضى ولكن دفاعا عن المستقبل . وهذا ما يفصلنا عن اخوتنا الكبار . ونظرا للتطور التعدادى والاقتصادى الفرنسى يجب علينا أن نعد العدة من الآن

لمواجهة تكاثر النسل في آسيا وافريقية وبذلك تولد فكرة الوطن من جديد على الارض الفرنسية .

وفرنســا الفتية المتجددة يمكنها ، اذا رأت ، أن تقود أوربا كلها . والا فسيأتى يوم تأتى فيه شـعوب من قاع التاريخ لتعسكر على شواطيء السين وسيدهشها كيف اننــا لم نعرف أن نحافظ على أرض في مثل جمال أرضنا وفي مثل ثرائها .

الارباح والكساد :

كان ظل النفوذ الامريكى يخيم على أوربا الغربية عندما أعلن خروشتشيف للعالم مشروع سبع السنوات السوفييتى . ذلك الذى يتلخص فى زيادة الانتاج الصناعى بمقدار ٨٠٪ وبناء ١٥ مليون مسكن وزيادة الانتاج الزراعى بمقدار ٧٠٪ وتخفيض ساعات العمل الى ٣٥ ساعة فى الاسبوع ، ان للاتحاد السوفييتى فى كثير من البلاد الآسيوية والافريقية تأثيرا سحريا . وبعد أن تستعرض روسيا قوتها أمام تلك الشعوب ستلجأ قريبا الى استعراض « الروبل » قويا مغريا .

اما فى الغرب فلا شيء فى الحقيقة يستحق الذكر . وازاء عجز دول غربى أوربا والولايات المتحدة عن موازنة مدفوعاتهـا وازاء ارتفاع الاسعار توقفت تلك الدول عن توسعها الاقتصادى بحجة أن ذلك من باب علاج الحالة . والامر الهام هنا هو أن نعرف هل يملك الغرب الوسيلة والوقت لكى يترك تلك السنين الثمينة تمر دون أى عمل ايجـابى فتضيع عليه الفرص . ستعتبر حتما سنين ضائعة لانه اذا توقف المتسابق ليستريح فانه بلا ريب سيخسر السباق . وان البلاد المتخلفة المترددة فى الاختيار بين الكتلتين ستختار حتما الكتلة الجارفة الكاسحة تماما كما يفعل الضعفاء فى زحمة النصر .

والمعونات الامريكية ليست الا مسألة عارضة والخطأ الذى يقع فيه الغرب ليس خطأ حديثا وهو أن الغرب ينشد التوسع ولا يفكر فى أن يضمن لذلك التوسع ، الاستمرار والنمو . وهذا الخطأ هو الذى يزيد من اطمئنان الشيوعيين على مركزهم . ثم ان الخطأ بكل بسـاطة هـو فى مواجهة الامور ذات الآجـال

القصيرة . واهمال الامور ذات الآجال الطويلة أى أن الغرب يسعى الى الربح العاجل ويهرب من المجهود والمشروعات الآجلة . وأخيرا فان الخطأ هو الجهل أو التجاهل بأن البلاد الصناعية الكبرى التى تشكل قوة الغرب وعظمته سترى فى يوم من الايام أن حصة الفرد فى الانتاج ستتضاءل اذا لم تسارع تلك الدول فى تغيير نظمها الاقتصادية الحرة تغييرا أساسيا . انهم يتجاهلون تلك الحقيقة لان الرأى العام لا يهتم بلا ريب الا بالفوائد العاجلة ولذلك فان الفوائد المالية وفوائد البنوك تجد اقبالا شديدا لان فيها ترضية سريعة والعلامة المميزة لاقتصادنا القومى هى الرابطة الوثيقة التى تربط الادارة العليا بالمسائل المالية العليا .

ولذلك فان الاقتصاد الحر يهتم أول ما يهتم بالعملة وبمحاربة التضخم المالى . وان الصحف المالية لا تالو جهدا فى الدفاع عن مركز الجنيه وليس بمستغرب الا نسمع أحدا يتحدث عن « الروبل » بالخير أو بالشر لانهم فى الجمهوريات السوفييتية لا يخلطون بين مستقبل الوطن وبين وحدة العملة . وقد خير الشيوعيون بين القوة والعملة . ففضلوا القوة . فهل يعنى هذا انهم أخطئوا وأن التضخم المالى سيطيح بامبراطوريتهم ؟ ورجال الاقتصاد فى بلادنا يفضلون الحديث عن التضخم المالى الزاحف الذى هو كما يبدو لهم يشكل لغما تحت أسوار العالم الحر . وقد رأينا أمثلة لذلك فى « بيزانس » .

والمسألة التى تتطلب علاجا سريعا هى الكساد . والاستثمارات التى تركت للتصرف الفردى . وكانت النتيجة أن أهملت وعمتها الفوضى وهى لا تشكل الا سببا من الاسباب الكثيرة للكساد . ولا يوجه الاستثمار الفردى الا لتحقيق ربح سريع . واما المصلحة الوطنية فانها أهملت وديست بالاقدام وصاحب العمل الأكثر ذكاء يلقى على عاتق جاره مهمة توسيع النشاط العام . وهذا الجار يفكر فى الشىء نفسه أى أنه يلقى المسئولية نفسها على جاره وهكذا . وكل واحد من هؤلاء يقول « لم ارغب فى ذلك » وفى « ذلك » فى الآونة الحاضرة الا لاضعاف قوة الشراء بتخفيض ساعات العمل وغدا سيزداد عدد المتعطلين . وبعد غد سيكون ما يريد الله أن يكون .

ثم انه بعد غد سينفذ خروشتشيف ما وعد به من أنه سيدفن الرأسمالية وعندئذ لا نحزن عليها ولا نرتدى عليها ثوب الحداد ولكننا سنأسف لكون الغرب لم يعرف كيف يستعمل حريته الاستعمال السليم .

المعماريون :

ومنظمة المعماريين تتقاضى نسبة مئوية من قيمة المبانى فمصلحتها اذن هى فى أن تبنى بناء عاليا وغاليا .

وهى تتقاضى نسبة مئوية تنازلية حسب أهمية الوحدات السكنية فمصلحتها اذن هى أن تبنى منها قليلا .

ومنظمة المعماريين لا تملك التخصص المطلوب فهى تتهرب من المبانى الصناعية وتخشى منافسة المهندسين لها .

ومنظمة المعماريين تعرف كيف تتفاهم من الناحية المالية مع صغار المقاولين ولذلك فليست لها مصلحة فى السياسة التى تسبق التصنيع .

على حين أن الساكنين فى فرنسا وفى غيرها من بين الذين يسكنون فى مساكن غير ملائمة لهم مصلحة فى وضع نظام للمنظمة المعمارية .

حلف الاطلنطى :

ان الدبلوماسية الفرنسية فى حاجة الى « اصطلاحات » بل انها تحتاج الى الاسلوب . والمتعصبون للحلف الاوربى المكون من ستة أعضاء والذين يتغنون بالتضامن الاطلنطى قد ساروا جميعهم فى جنازة المهمة التى مجدها « تاليراند » من قبل . وأصبح « كيه دورسيه » ملحقا اقليميا للدولة .

ويرتكز حلف الاطلنطى على خرافتين أساسيتين :

ـ تأثير الضربة التى وجهت الى براغ .

ـ مشاهدة فلول خروشتشيف وهى تفد الى « الشانزيليزيه » وتلتقط لنفسها صورا أمام مبنى جريدة « الفيجارو » .

وقد نسى الناس تمام النسيان أن حركة «براغ» لم يمكنها أن تتم الا بعد أن حصل الشيوعيون على ٤٠٪ من الاصوات فى الانتخابات السابقة لها . ومن رأينا أنه لا يوجد أى نوع من الاحلاف يؤمن بلدا من البلاد ضد الانقلاب الداخلى « والثورة العراقية أظهرت لنا حقيقة حلف بغداد ومدى قوته أو ضعفه » .

ولاضعاف نفوذ الشيوعيين فى بلد من البلاد ولامكان اعادة الطبقة العمالية الخاضعة لهم الى حظيرة المجتمع الوطنى يجب كما أسلفنا القول أن نتبع سياسة اشتراكية أصيلة فى الداخل وسياسة متحررة من كل نفوذ فى الخارج . واذا لم يغفل الشيوعيون الاستجابة الى الشعور الوطنى للناخبين فلا ريب أن عمال « بيلانكور » و « سان دنيس » سيؤدون واجبهم الانتخابى باختيار العلم الاحمر معتقدين غالبا أنهم اختاروا العلم ذا الالوان الثلاثة . وكيف يستطيع الوطنى العادى من عامة الشعب أن يستوضح وجه فرنسا وهى فى حالة تقهقر مستمر نتيجة لآثار المأسوف عليها الجمهورية الرابعة ؟ .

وكذلك لانؤمن بالخطر الروسى كما يصوره لنا دبلوماسيو « الدرع » وفى رأينا . أن ضعف حلف الاطلنطى لا يرجع فقط الى العيوب الاصلية والاخطاء الاساسية التى لازمت تكوينه انما يرجع أكثر من ذلك الى طبيعة الخطر الذى تجب مواجهته . ذلك بأن القروض الروسية للبلاد المتخلفة بالاضافة الى ضعف نفوذ الغرب فى البلاد غير البيضاء البشرة ، وانطلاقة الجمهوريات السوفييتية الصناعية ، بكل أولئك يشكل الخطر الحقيقى الذى يهدد أوربا . ولذلك فان حلف الاطلنطى بجهازه الضخم من السياسيين والحربيين ليست له سوى مهمة الدفاع عن شبه الجزيرة الاوربية . وقد ترك للبعض من أصحاب الآراء المتضاربة مهمة تحديد السياسة التى يجب اتباعها ازاء باقى العالم .. والفائدة الوحيدة التى تجنيها أوربا من ذلك الحلف هى ضمان التدخل الامريكى فى حالة الهجوم المباشر . ولكن أليس هذا الضمان قانونا غير مكتوب ؟ وهل يمكن لامريكا الا تدافع عن ستوكهلم وبلغراد ؟ .

ولو فرض أن وجه الروس هجوما ضد الجيوش الاوربية

التى لا تملك القنابل الذرية فهل ينجح الروس فى رد هجوم قاذفات القنابل الامريكية على الجمهوريات السوفييتية ؟

ان الولايات المتحدة الامريكية اذا وجـــدت أن مراكزها الصناعية مهددة بالدمار فانها بلا ريب لن تتدخل فى المعركة الاوربية . ولذلك وجب أن تكون لدى فرنسا قنابل ذرية بأى ثمن .

ان سياسة الضـعف ، تلك الســياسة التى نتبعها ازاء الضغط الامريكى ، تستند الى عوامل باطلة وأن تلك السياسة لن تفيدنا فى أبسط واجبات الدفاع الوطنى . وليس من شأنها سوى أن تحرك لنا وحـدنا الصعوبات التى تواجهنا فى مهمتنا الافريقية علاوة على المشكلات التى يخلقها لنا حلفاؤنا أنفسهم .

وفرنسا قوية اذا ما حددت موقفها مع الامريكيين . واذا اتبعت سياسة واقعية ازاء الروس والصينيين فانها ستحدث رد فعل عظيما فى دول الشـــمال وكذلك فى دول الشرق مثـــل يوغوسلافيا وبولاندا . واذا ما تخلفت فرنســا عن ســياســتها الشبيهة بسياسة فوستر دالاس فانه يمكنها أن تؤدى دورا هاما بطريقتها الخاصة فى المسائل الدولية واذن فلماذا لا تكون فرنسا قطبا يجذب اليه جميع الدول التى تخشى ســياســـة الدولار وتخوفها تهديدات الكرملين ؟ .

أما سياسة « عدم الانحياز » تلك التى أغرت قراء بعض صحف اليسار فانها سياسةقد أخذت فى الانتشار وقد أصبحت ذات اعتبار . واذا كانت لا تعنى بعض الفرنســيين من حيث انتشارها ووضعها موضع الاعتبار فان الذى يعنى الفرنسيين جميعا هو أن تكون فرنسا قوية فى مصيرهاوجيشهاوسياستها .

أما ما لم نعد نريده فهو تصرف بعض السادة الذين لا مبدأ لهم والذين يمدون أيديهم للحصـــول على بعض الدولارات بصفة صدقة وبذلك يلقون بكرامتنا وبشرفنا تحت أقدام العم سام : « أمريكا » .

احصاءات يتوقف عليها مصير فرنسا :

فى سنة ١٨١٥ كان شعبنا أكثر شعوب أوربا عددا . وبعد قرن من الزمن احتجنـــا بغية التغلب على ألمانيـــا الى أن تسرع لمساعدتنا كل شعوب الارض .

وفى سنة ١٩٤٥ تغيرت الامور مما جعلنا نأمل فى نهضة تعدادية وحيدة فى التاريخ . وبعد ١٣ عاما بدأنا ننتظر أن زيادة عدد شعبنا لن تتحقق قبل عشرين عاما على الاقل . وبالفعل فان الزيادة التى طرأت على شعبنا فى مدى قرن من الزمن سنة ١٨٤٥ – ١٩٤٥ لم تتعد ٥ مليون نسمة وعلى ذلك فان الزيادة المنتظرة من سنة ١٩٤٥ حتى ١٩٧٠ أى بعد ٢٥ عاما لن تتعدى ٦ر٥ مليون نسمة .

ولا تخفى على أحد تلك المشكلات الاقتصادية التى ستترتب على ذلك التطور المفاجىء فى التعداد الذى كنا نظنه قد وقف عند حـــد . ولكن هل نفكر فى الاثر الذى سيتركه فى النفوس وفى النظم الاجتماعية البائدة ذلك التحول الى التحديد والانتعاش ؟ . ولا يمكن لاى مجتمع وهو فى طريقه الى الشيخوخة والكبر أن يتحول فجأة كما تحولنا نحن . وفرنسا الجديدة التى لم تمنعها الجمهورية الرابعة أن تولد من جديد لها اليوم من العمر ١٣ عاما . فهى الآن شابة يافعة وسيحين الوقت قريبا ذلك الوقت الذى يجب أن تعطى فيه فرنسا عملا ومساكن وربما مثلا عليا . وبالاختصار ستتمتع بمستقبل يليـــق بمدنيتها القديمة قبل أن يقبل عليها الليل ويخيم عليها السكون الى الابد .

والجمهورية البائدة لم تنجح فى أن تقطع حبل الرجاء فى أن يكون لنا أولاد عديدون . ولكن العقلية الرجعية القديمة ما زالت مسيطرة على الشعب الفرنسى اذ انه فى مدى بضع سنوات تغيرت الآراء . فبعد الحرب كان ثلاثة أرباع الشعب الفرنسى يؤيدون فكرة زيادة النسل . أما اليوم فان الربع فقط ما زال يتمسك بذلك الرأى . أما الاغلبية فانها تحبذ عدم الزيادة .

ان ارتفاع مستوى المعيشة لا يبرر ذلك الاتجـاه . لان نسبة زيادة السكان فى أمريكا هى أعلى من النسبة عندنا . وتقع

مسئولية ضآلة نسبة الزيادة عندنا وعدم تشجيع النسل على الدوله وحدها . اذ أنها حددت اعانة الغلاء ٥٪ فى حين أن الاسعار ارتفعت بنسبة ٢٠٪ والمجتمع الذى لا يقدم اليه سوى المنتجات الفاخرة التى تشبع شهوته وطمعه لا يميل الى كثرة النسل وأن انجاب الاطفال سيكون فى نظره على حساب سيارته ومشروباته المفضلة . والعلاج هو فرض ضريبة على العزاب وعلى الازواج الذين هم بدون أطفال .

وتدهور النسل ، ذلك الذى أصبح اليوم مصدرا من مصادر الرفاهية هو فى الوقت نفسه خطر يهدد مستقبلنا . ولان آباءنا لم يدركوا تلك الحقيقة حدث لهم ما حدث فى سنة ١٩٤٠ .

والفرنسيون يمكنهم بل يجب عليهم أن يكون لديهم مزيد من الاولاد ولن يستعصى علينا حل أية مشكلة من المشكلات التى ستواجهنا من جراء الزيادة فى الجيل الجديد .فى سنة ١٩٧٥ سيصل عدد سكان فرنسا الى ٤٨ مليونا من النسمات وستكون نسبة السكان بواقع ٩٠ شخصا للكيلو متر المربع على حين أن كثافة السكان فى البلاد المجاورة لنا ما عدا أسبانيا تفوق علينا بكثير ، مع ما لديها من موارد طبيعية هى أقل من مواردنا بكثير . فمثلا فى ايطاليا ١٦٠ نسمةفى الكيلو متر المربع وفى ألمانيا الغربية ٢٠٠ وفى بريطانيا ٢١٠ وفى بلجيكا ٢٩٥ وفى هولاندا ٣٣٠ .

واذا وازنا نسبة المواليد لدينا بنسبة الوفيات نجد أن نسبة الزيادة ضئيلة للغاية بالنسبة للبلاد التى فى حضارتنا نفسها . فالزيادة عندنا تسير بنسبة ٤ر١٨٪ مقابل ٢ر٢١٪ فى هولاندا مثلا و ٨ر٢٤٪ فى أمريكا بغض النظر عن روسيا ٢٥٪ . وبعد قليل بلا شك لم تعد الدولة التى ازدادت شيخوختها فى أوروبا العجوز . ونسبة الاشخاص الذين يبلغون من العمر ٦٥ عاما وما فوق هى فى فرنسا بواقع ١٪ مقابل ١ر٢٪ فى ألمانيا و ٨٥ر١٪ فى بريطانيا العظمى . وفى سنة ١٩٧٠ سيكون الشبان الذين تقل أعمارهم عن عشرين عاما فى فرنسا أكثر عددا عن غيرهم فى البلاد المجاورة على الرغم من مجموع سكاننا الذى

يقل عن مجموع سكان تلك البلاد . وعندئذ ستصبح فرنسا الدولة الشابة فى الدول الاوربية العظيمة .

وحلفاؤنا الاوربيون مثل بريطانيا العظمى وايطاليا وغيرهما يعانون اليوم من تطور ديمقراطى شبيه كل الشبه بالتطور الذى حدث لفرنسا فى الفترة ما بين الحربين الماضيتين وستستمر تلك الحالة طوال ال ٢٥ عاما المقبلة . ولذلك فانه فى الوقت الذى تتضاءل فيه شعوبهم النشيطة العاملة سيزداد شعبنا نحن وسنصبح فى ١٩٨٠ الشعب الاكثر نشاطا فى أوربا الغربية . وأظن أنه ما من أحد يمكنه أن يجهل أهمية تلك الفرصة السانحة لفرنسا نتيجة لذلك التطور المزدوج .

ولكى نتمكن فى خلال تلك الفترة الطويلة من انتهاز جميع الفرص النافعة يجب علينا أن نتخطى حواجز كثيرة . وستتوافر الامكانيات لدى فرنسا نتيجة لانتعاشها وتجديدها . وسنتمكن بتلك الامكانيات من تذليل جميع الصعاب الحالية التى نعانى الكثير منها الآن والصعاب التى ستواجهنا خلال النصف الثانى من القرن الحالى فى عالم يسوده الانتقام والجشع والتعصب والخوف والتهديد .

يجب أن نعمل المستحيل حتى لا نقنع بهذه النسبة الضئيلة فى زيادة المواليد فهذا أول عمل يجب أن تقوم به الجمهورية الخامسة . ولن نغفر لها تهاونها ولا تركها الحبل على الغارب كما فعلت الجمهورية السابقة . ثم يجب أن تتوافر لفرنسا المجددة كل الوسائل لتعمل على تحديد مصيرنا بانشاء المدارس والمساكن والوظائف وجميع أنواع الاستثمارات .

المدارس : ان الحاجة الى المدارس لهى ملحة للغاية ويجب العمل على توفيرها بسرعة وحتى سنة ١٩٦٢ يلزم للتعليم الابتدائى ٣٥٫٠٠٠ فصل جديد و ٩٫٠٠٠ مدرس اضافى . ويلزم للتعليم الثانوى لقبول ١٨٢٫٠٠٠ طالب سنويا و ٥٫٥٠٠ مدرس علوم و ١١٫٠٠٠ مدرس آداب ويلزم للتعليم العالى ازدياد عدد الطلاب من ١٦٠٫٠٠٠ فى سنة ١٩٥٨ الى ٣١٥٫٠٠٠ فى سنة ١٩٦٥ والى أكثر من ٤٥٠٫٠٠٠ فى سنة ١٩٧٠ الا نرى أن المهمة

شاقة ومخيفة ؟ ولكنها مع ذلك تقل فى أهميتها بكثير عن المجهود الذى قامت به الجمهوريات السوفيتية فى سبيل التعليم .

المساكن :

ان بقاء تلك المشكلة بدون حل حتى الآن لمما يبين لنا مدى طموح وقصر نظر الذين يتولون أمورنا من اخوتنا الكبار ، هل يعلم القارىء أن أغلب المتزوجين الجدد فى منطقة باريس لا يشغلون سكنا خاصا ؟ وبين كل خمسة فرنسيين يعيش شخص فى حالة سكنية بائسة منتقدة . والتكهن بمستقبلنا فى هذا الميدان سهل واضح . ولحل تلك المشكلة فى خلال جيل واحد يجب انشاء ٣٢٠٫٠٠٠ مسكن سنويا ولمدة ثلاثين عاما . وفى سنة ١٩٥٧ أنشىء فى فرنسا ٢٧٠٫٠٠٠ مسكن فى حين أنه أنشىء فى ألمانيا ٥٥٠٫٠٠٠ مسكن .

الوظائف : يلزمنا المزيد من الوظائف الجديدة . ولنبدأ فى توفيرها ابتداء من ١٩٦٣ . ولامكان استيعاب شباب الجيل الجديد الذين يبلغون سن العمل يلزمنا انشاء ٧٠٠٫٠٠٠ وظيفة جديدة فى الفترة من سنة ١٩٦٣ الى سنة ١٩٧٠ . أليست فى توجيه تقدم الشعب المتحفز للعمل الفرصة الوحيدة لتطوير النظم العتيقة البالية ؟ ان استغلال مواهب الشباب استغلالا كاملا ان هو الا خطوة أولى فى سبيل التطور . وبخلاف الوظائف التى يجب انشاؤها للشباب الجديد يجب توفير الوظائف التى يتطلبها التطور المفاجىء فى قطاعات الصناعة . وكذلك يجب أن نعمل حسابا للشباب الذى يهجر الزراعة اذ أن اثنين من كل خمسة من أبناء الزارعين يهربان من الاستغلال العائلى . ولكل هؤلاء يلزم توفير ما لا يقل عن ملون وظيفة غير زراعية لمواجهة التغييرات التى تطرأ على النظام المهنى . وبذلك يصل مجموع الوظائف الجديدة التى يجب انشاؤها الى ١٫٧٠٠٫٠٠٠ وظيفة .

ان اتساع ميدان العمل يتطلب استثمارات هامة ويترتب عليه توزيع أفضل للايدى العاملة بتحويلات تتم باضافة الايدى العاملة الجديدة لا بالانتقاص منهما . وفى سنة ١٩٧٠ سيزيد الجمهور العامل بنسبة ٤٠٪ وهى النسبة التى ما زالت فى المدارس . ومن شأن تلك الزيادة انتعاش اقتصادنا وتطوير

نظمه . ولتوجيه الشباب العامل للعمل الذى يعود بالنفع على مجتمعنا يلزم تخصيص ٢١٠٠٠٠ر٠٠٠ مليون فرنك للاستثمارات فى كل سنة من السنوات العشر المقبلة . ومن ثم لا يجد النظام الجديد أى مبرر للاقتصاد فى هذا الميدان .

ان مجهودا جبارا يجب أن يتم في السنوات القليلة القادمة حتى لا يصبح انعاش فرنسا وتطويرها فرصة ضائعة . وحتما ستضيع الفرصة اذا استمر الفرنسيون فى تفضيل الحاضر على المستقبل · وعلى الذين تقع عليهم مسئولية مصير فرنســـا أن يهتموا أول ما يهتموا باظهار تلك الحقيقة لمواطنيهم ·

ان الكساد الاقتصادى والكساد الديمقراطى يسيران معا جنبا الى جنب وقد عانت فرنسا الكثير من كليهما لمدة ثلاثين عاما . فالزيادة فى السكان تتطلب استثمارات هائلة . ولكى يحصل كل شاب يزيد فى التعداد على التعليم الذى يستحقه حتى يشغل فى الدولة المنصب الذى يخصه يلزم توفير رأسمال قدره ٤ مليون أى أنه يلزم لـ ١٥٠٠٠٠ر٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠٠ر٠٠٠ شاب ٧٠٠٠٠ر٠٠٠ مليون فرنك سنويا .

ان المبالغ التى تصرف فى هذا الشأن ستعود حتما بالفائدة والنفـــع أكثر من أى باب من أبواب الصرف الاخرى · فاما أن يتم ذلك حتى يشعر الشباب بعظمة فرنسا . واما أن تكتب مستقبلا الارقام التى ذكرناها على قبور الذين احتقروها فأهملوها .

الموثقون : هؤلاء لا فائدة منهم . انهم لا يخدمون الا البورجوازية العظمى . اما العامل أو الموظف الصغير فلا يرى الموثق أكثر من مرتين فى حياته . مرة عند وفاة جدته . ومرة عندما يشترى « كشكا » فى احدى ضواحى المدينة . والزيارة الواحدة تكلفه ٥٠٠ر٠٠٠ فرنك . ان المانيا لا يوجد بها موثقون لانها قد وجدت الوسيلة للاستغناء عنهم . فلماذا لا يكون الامر كذلك فى فرنسا ؟ .

البورجوازية والطبقة العالية :

ان البورجوازية في فرنسا تتكون كما كان حالها دائما من رجال يجمعون بين الذكاء والقوة . ومنذ مدة طويلة لم يعد

هؤلاء الرجال يمثلون وحدهم الطبقة التي تقود البلاد . وتكفي بضعة أجيال من الشباب الجديد لكي يفقد أولئك الذين يتصفون بالزعامة والابتكار مداهنة الاقرباء والاصدقاء والعملاء لهم . وفي أقل من قرن تخلت البورجوازية مضطرة عن المركز القيـــادي وأصبحت جسما رخوا بدون قوة أو تخيل فـــلا تعيش الا بالتكتلات والملاطفات والمسايرة . ولما شعرت بقرب نهايتهاتعلقت بامتيازاتها في مكر ونفاق .

وما النفاق الا الديمقراطية التي تمارس في بلادنا . فما الذي تبقي لنظامنـــا الاجتماعي ونظامنا التعليمي من شـــعار الجمهورية القديم ؟

ولما كانت البورجوازية واثقة بقرب زوال سلطانها ونفوذها في جمهرة الشعب فانها تحاول أن تقامر بآخر ورقة في يدها بالدعوة الى التوسع الاقتصادي واصـــلاح الراسمالية . وقد فطنت الى أن رفع مستوى المعيشة من شأنه أن يهدىء من ثورة الثائرين . فهي لم تخطيء في ذلك ويحق لها اليوم أن تظن بأن اغلبية الشعب راضية مسرورة وأن الاقلية غير الراضية لا حول لها ولا قوة .

والبورجوازية العاجزة عن النهوض ستهلك في ترددها بين الرغبة في الاحتفاظ بمكاسبها وبين منح الفرص المتاكئة للذين يستحقونها . ولا يكون الحكم سليما على أي مجتمع الا اذا بني على أساس المصادر التي يختار منها صفوة قومه . وبمعنى آخر على أساس طريقة تنظيم التعليم في ذلك المجتمع . والتعليم عندنا يتسم بطابع مزدوج من الرجعية والوعي الاجتماعي وبعض المدارس فقط تعمل على تخريج طبقة من القادة وتلحق بها نسبة كبيرة من أولاد طبقة البورجوازية . ولكن كم من أبناء العمال والفلاحين يوجد بها ؟ لا أحد ، بلا ريب . واما دور العلوم الهندسية فانها توهم الناس بأن أبناء العمال هم للخدمة .

وحتى اذا أمكن للبورجوازيين أن ينهضوا فان نهضتهم لا تتم الا بطريقة بطيئة للغاية . فنراهم يضمون الى صفوفهم أولاد البورجوازيين متوسـطي الحـال الذين دأبو على تقاليـد الطبقـات

العالية والزواج من بناتها . والبورجوازيين لا يقبلون فى حظيرتهم سوى البورجوازية الصغيرة التى هى أهل لذلك والتى يشبه أولادها أولادهم فى التقاليد والروح .

ونجاح الطلاب فى دخول الجامعات والمدارس الكبيرة تلك التى كانت فيما مضى تغلق أبوابها فى وجوههم يعد الخطوة الاولى نحو تبوئهم اماكن قيادية فى المجتمع بالرغم من أن الطريق طويل وشاق وربما يستغرق عبوره عمرا كاملا . والطبقة التى تحكمنا تفرض على أتباعها الطاعة والصبر وشبابنا الطيب اذا ما وصل الى مصاف تلك الطبقة بطريقة أو بأخرى سار على نهج أولئك الحكام واصبح مثلهم لا يملك شجاعة ولا تصـــورا مكتفيا بما سيحصل عليه من امتيازات كأولئـــك الذين كان يحتقرهم فى الماضى .

ولا يكون لاية دولة عظيمة مستقبل اذا أصـــبح نظامها الاجتماعى معقدا أو اذا تجاهلت الروح الجديدة عند اختيارها لقادتها . وما يمكن أن تبعثه فيها تلك الروح من قوة . ان ابن البورجوازى مفضل على ابن العامل لا لسبب سوى أن الاول ابن بورجوازى والثانى ابن عامل ويجب أن يتغير الدور المشئوم الذى يؤديه « النسل » فى عهد البورجوازية .

انها مشكلة كل مجتمع . وحتى المجتمع الاشتراكى لايسلم منها . وقد فطن اليها مســـيو خروشتشيف جيـــدا . ويقولون فلنصلح من أمر التعليم هذا صحيح . ولذلك علينا أن نأخذ دروسا من الشرق فى هذا الشأن . ولاسيما مصر .

والطبقة القيادية فى أى بلد اما أن تنبع من مجتمع بدون طبقات واما أن تسحق اذا كانت كالتى تحكم فرنسا منذ ربع قرن من حيث الضعف والثراء ، اذن الطبقة القيـــادية يجب أن تنبع من جميع طبقات الوطن لانه اذا كان مصدر الافكار والقوة ناتجا عن طبقة معينة فان النهاية لا تكون بعيدة .

واذا أردنا أن نتفادى فرنسا من النهاية العاجلة فكل واحد منا يعلم ماذا يجب عليه أن يفعل . علينا أن نعطى لكل مجموعة اجتماعية المكان المناسب لها فى التنظيم السياسى والاقتصادى

ثم نخلق عناصر جديدة بتوفير الفرص التعليمية المتكافئة للجميع . ومن شأن تلك العناصر ان تبعث النشاط فى المجتمع الجديد .

ان هذا قليل من كثير ولكنه على كل حال سيكون ثورة بل سيكون الديمقراطية ذاتها ومثلا للعالم أجمع .

الارض البوار ـ أمريكا الفرنسية واللاتينية :

ونظام فرنسا الحالى فى الحياة يتمثل بدوائر كثيرة ذات مركز متحد وفى قلب تلك الدوائر « باريس والمتروبول » . وفى الدائرة التى تلى الجزائر والجالية الفرنسية وفى التى تليها السلالات الفرنسية فى الخارج ومن يدرى ففى الغد ستأتى الدائرة التى ستضم الدول الصديقة فى منظمة الشعوب الحرة . وفى الفترة التى مضت من عهد المتروبول الى عهد الجاليات توالت على فرنسا أنواع من الناس والنبات كالقواد وأشجار الموالح والحكام والنخيل والمندوبين الساميين واشجار الفول السودانى واعضاء مجلس الشيوخ .

وقد رتبت السلطات أمرها وسارت الامور وفرنسا باقية .. نعم باقية ولكن فى خمول وكفاهم انها باقية .. وكفى فرنسا البقاء فى أسوأ حال .

أما فيما يختص بأبحاث الفضاء الكونى ، فعلى ما يظهر قد احيلت الى معامل الابحاث التى يقابلها عند الامريكيين مكتب الفضاء . وبالفعل فقد غصت معامل الا « كيه دورسيه » بالمديرين ونواب المديرين ورءوس الاموال ومعذلك لم تتعد المراحل الاولى فى مجال الفضاء . ولعدم كفاية الاعتمادات المالية وانعدام البحث والابتكار ، لا يستطيع « الكيه دورسيه » أكثر من أن يطلق بعض الصواريخ الصغيرة للغابة بعد امكان اسهام لوس بارو ، وديهامل وايفمونتان فى هذا العمل . وقد تقدمت أمريكا نوعا ما فى هذا الميدان ولكن فى كندا أصبحت النتائج تافهة .

واذا تكلمنا عن مستقبل الثقافة واللغة والتقاليد الفرنسية

فان نشاطنا فى هـذا الميدان يعـد فى « سان باولو » و « كويبك » و « برونزويك الجديدة » أكثر منه فى « داكار » .

وهناك ثمانية ملايين من الفرانكو امريكيين ومائةوخمسون مليونا من اللاتينو أمريكيين وهؤلاء وهؤلاء يتطلعون الى نهضة فرنسا السياسية والمالية تلك التى ستسـاندهم فى مكافحتهم للسيطرة الانجلو ساكسونية .ثم ان هناك محاولات جبارة تبذل من جانب المؤسسات ومحـــاط « محطات » الاذاعة والهيئــات الوطنية والمصارف « البنوك » التضامنية والصحف الكندية التى تصدر باللغة الفرنسية لتجعل من كندا بلدا ذا لغتين . وكندا التى تبلغ مساحة أراضيها ثلاثة عشر مليونا من الاميـــال المربعة لا يزيد عدد سـكانها على ستة مــــلايين نسمة ينطقون اللغة الفرنسية . ونسبة المواليد فيها تزيد بمقدار النصف على نسبة المواليد عندنا .

وقد يستطيع خمسمائة من كبار الموظفين الفرنســيين بمعاونة التجار والمدرسين وأصحاب المصـارف « البـــنوك » والنقابيين والمهندسين ، قد يستطيع أولئـــك الموظفون ادارة ميزانية من عشرة آلاف مليون فى باريس وكندا وقد يستطيع فريق آخر دائم من المتخصصين اذا ما توافرت لديهم الامكانيـــات اللازمة وضع الاسس الاقتصادية والسياسية للاشتراكية الفرنســية فى أمريكا الجنوبية .

ونظرا للفرص الكثيرة السانحة لبلادنا نشعر بمرارة فى النفس عندما يتضح لنـــا فقدان الكفايات واستخفاف المختصين بالامور مكتفين بالوظيفة والمظاهر .

التشابه الزائف بين الاقتصاد الامريكى والاقتصاد السوفييتى :

ان تحويل الاعمال اليـدوية الى أعمـــال آلية والانتاج الجماعى وتوحيد النظم « وقريبا استعمال الذرة فى الصناعة » كل أولئـــك هـــو من الاهداف المشتركة فى الشركات الصناعية بصفة عامة . وبعض الفنيين الذين يرون فى نظام الصـــناعة الغربى تعارضا سطحيا مع النظام الســوفييتى يأملون فى قيام تشابه تام بين النظامين مع استبعاد المظاهر السياسية .

أما التعارض الكامل فهو تصنيع أو « لا تصنيع » وفى رأى أولئك الفنيين « المتكهنين » ان المنافسة بين العالم الغربى والعالم الشيوعى ستهدأ عندما يعم التقدم العلمى للنظامين الاقتصاديين اللذين يقفان اليوم وجها لوجه ، وانه ، بعد فترة من التطور غير محـــددة سيكون للشركات الغربية والسوفييتية الطابع الذى سيعطيها مظهرا أكثر تضامنا أمام البلاد المتخلفة .

ولا نقول أن الرأى السابق هو رأى خيالى بل اننا نقول فى تأكيـد راى يدعو الى التفـاؤل . وبعبـارة أدق وأوضـح أنه راى بعض الاشخاص الذين ضعفت صعوبات هذا القرن ايمانهم بالنجاح والتقدم . ولما فشل هؤلاء الاشــخاص فى الحصول على هدوء البال الذى كان يتمتع به أجدادهم ، أخذوا يطمئنون أنفسهم بالتكهن فى قيام طابع فريد فى نوعه من الشركات الصناعية الفنية الخالية من كل الشـــوائب ويقولون ان أمريكا وروســيا تسيران فى اتجاه واحد لان مشكلات التنظيم الصناعى والتقدم الفنى متشابهة فى كل من البلدين . ومن ثم فان نتائج الانتاج الجماعى على النظام الاجتماعى يجب أن تكون واحدة . وبذلك سيجد العدوان كلاهمـا فى يوم من الايام أخا وعنـدئذ سيتحقق السلام فى العالم .

وكان يمكننا أن نبتهج لتلك التخمينات والتكهنات لو كان هناك فرق طفيف بين الاقتصاد الامريكى بنوع خاص ، والاقتصاد الغربى بوجه عام وبين الاقتصاد السوفييتى . والفرق يتلخص فى أن التوسع الســوفييتى يسير سيرا مطـردا مستمرا . أما التوسع الاقتصادى الامريكى أو الغربى فانه يتخلله أحيانا الركود والكساد .

والواجب الا نهتم بالتعارض القائم بين النشـــاط الحر والنشـاط التخطيطى بقـدر ما نهتم بنتيجة كل من النظـامين والعبرة ليست بالنظريات الاقتصادية بل بنتائج تلك النظريات . وأمامنا الاحصاءات ، والاحصاءات فى الغالب لا تخطىء .

والاحصاءات السوفييتية أكثر وضوحا وتعبيرا . وعلى الرغم من ان تفاؤل بعض الفنيين المختصين هو موضع نقد الا

أنه لا يخلو من المبررات . والحقيقة التى لا يمكن انكارها هى أن النشاط الحر يفقد حريته شيئا فشيئا . ودور الدولة العام فى الاشراف على النشاط الاقتصادى يشيع الاعتقاد أن الرأسمالية ستتقابل فى النهاية فى نصف الطريق ، مع الاشتراكية . وعندما تتقدم كل واحدة منهما خطوة نحو الاخرى فان الرأسمالية « الموجهة » والاشتراكية « المتحررة » يصيران كغلافين مختلفين يحتوى كل منهما على سلعة من نوع واحد . ولكن هذا لايكفى وحده ليسكن من روعنا . ويجب أن نكون على حذر وأن نخشى أول ما نخشى ألا ينتظر السوفييت حتى نلحق بهم وقد يخطىء من يظن انهم سيترددون فى استغلال حالة الدول المتخلفة بطريقة تختلف بلا ريب عن طريقة الرأسمالية منتهزين فى ذلك فرصة محنة تلك الدول وصعوبة حل مشكلاتها الصناعية . وفرصة ثورة الذين جردوا من أموالهم ويضمون المعدمين الى صفوفهم. ثم ان تفوق الاقتصاد الجماعى المطرد ، يشكل فى حد ذاته خطرا يزداد وضوحا على مر الايام .

والمشكلة الكبيرة التى تواجهنا اليوم هى ان الاقتصاد السوقى يسير بالدفع والقوة ويظهر بمظهر العاجز عن التوسع المركز المستمر . أما الاقتصاد المخطط فانه يسير نحو تطور لا يمكن لاى عائق أن يعوقه . ومهما تكن الظروف فان تقدم الاقتصاد الرأسمالى لا يسير بالقوة والسرعة اللتين يسير بهما تقدم الاقتصاد التخطيطى . ومما لاريب فيه ان الازمات فى البلاد الرأسمالية قد قلت عما كانت من قبل . وان توقف الاقتصاد الرأسمالى عن النمو يعطى الفرصة للاقتصادالجماعى للتفوق المادى والسيكولوجى وهذه حقيقة يعرفها كل من الغرب والشرق .

أما الغربيون فانهم يصرفون النظر عن تلك الحقيقة ويأملون فى قيام مشكلات داخلية فى العالم الشيوعى . وأما السوفيت فانهم لا يدعون الوقت يفوتهم فى انتظار سقوط النظام الرأسمالى بسبب أزمات كالتى مرت بها سنة ١٩٣٠ بل ان فى استطاعتهم جرف ذلك النظام تاركين للوقت أن يعمل عمله . وكل الذين يجهلون تلك الحقائق انما هم يعدون انفسهم للغد المؤلم ولات حين مندم .

ولا توجد أسرار أو طلاسم لدى الروســيين أو الصينيين وان مهمة النشاط الحر هى البيع • أما مهمة النشاط الاشتراكي فهى الانتاج ، والانتاج الكثير دائما • والتوسع فى الاقتصاد الرأسمالى لا يفى بحاجات المشترين الذين ســبق لهم أن جردوا من امكانيــات الشراء • وقد أوجــب التــأثير فى المســتهلــكين التفنن فى الدعاية والتسويق وتحسين وســائل البيع • وكل أولئــك يشكل مظاهر التضخم التجارى الذى يعانى منه مجتمعنا الــكثير • وتخصص كل مؤسسة اعتمادات هائلةوتقوم بنشاط موفور لاغراء العملاء ، هؤلاء العملاء الذين لا ينكر أحد مقدار ما يواجهون به مطالبهم الضرورية •

فان لميكن ذلك ظلما فانه على الاقل عدم تناسق- ان الاقتصاد الرأسمالى يسير كله بطريقة معكوسة بدليل أن تطور وسائل الانتاج يسير بمقدار طلبــات الاستهلاك • ويتعرض الاقتصــاد الرأسمالى دائما للتضخم الانتاجى أو للبيع بالخســارة وحتى لا يضطر التوسع الاقتصادى الى التوقف يجب أن تقابله زيادة مستمرة فى الطلبات • ولكيلا ترتفع الاسعار يجب ألا تزيد الطلبات بالسرعة نفســها فى زيادة وسائل الانتاج • وعلى ذلك نرى الاسعار تقفز اذا زاد الطلب على الانتاج • ونرى السلع تتكدس فى المخازن اذا زاد الانتــاج على الطلب • ومن هنا أصبح التقدم مستحيلا •

وقد عالج الروس تلك المشكلة علاجا ســليما باعطاء الاولوية لتطور وسائل الانتاج • وأصبح الانتاج غير مرتبط بالطلب • ووصل الى أقصى حدوده على أســاس الامكانيات الطبيعية (الموارد والايدى العاملة) والامكانيات الفنية (التقدم العلمى والتنظيم) وأصبحت الغاية الوحيدة لديهم هى الوصول بالانتاج الى أقصى حد ممكن • وسيجد الانتــاج حتما توزيعــا (ملاحظة : والاشتراكية الفرنسية الاصيلة يجــب أن تنبنى على المبادىء التخطيطية نفســها مع عكس ترتيب الاهمية ووضع الاستهلاك فى مكانه المناسب) •

ثم أن التقســيم يحدد على أســاس نوع البضــائع والــكميات المتوافرة من السلع • وبذلك يسير التوســع دون أن يصطدم بأية عقبة • ويصبح الاقتصاد فى خدمة مطالب الدولة واداة فعالة قوية فى نشاطها الخارجى •

والتهديد الذى يواجه الغرب هو تهديد مزدوج . فمن ناحية فان التقدم السريع للاقتصاد المخطط والمنظم فيه الضمان الكافى لدفن الرأسمالية فى رمسها ان عاجلا أو آجلا . ومن ناحية أخرى فان الانتاج والتجارة الموجهين بدون اعتبار للربح سيشكلان تحديا اقتصاديا من البلاد غير الصناعية لا تستطيع مواجهته مستقبلا .

وعندما يتمكن السوفييت من اجتياز الستار الحديدى بكل سهولة دون أن تغريهم (فترينات) أوربا وعندما يتمكن الروس من أن يعرضوا رءوس أموالهم لمدة عشرين عاما بفائدة ٢ ٪ حيثما يعرض الماليون الغربيون رءوس أموالهم لمدة عشرسنوات بفائدة ٥ ٪ سنكون قد تأخرنا فى ادراكنا ان الاقتصاد السوفيتى يختلف فعلا عن الاقتصاد الامريكى .

بدون رئيس وبدون ولائم :

ان فرنسا جديرة بأن تحب وأن تخدم بدون تفاخر . والوطنية مثل الحسنة ، يجب أن تكون سرية . اننا نحترم الذين يحملون قلادة الشرف ولكننا نحترم أكثر أولئك الذين استحقوها ، ولم يحصلوا عليها ، ولا سيما الذين استحقوها ولكنهم لا يرغبون فيها وهم فيها الزاهدون . وهم عنها الراغبون .

وكذلك نؤمن بالنشاط السياسى المجرد من المصلحة الخاصة . اننا نمقت الالقاب والمظاهر . ان بعث فرنسا لن يتم الا عن طريق حزب بدون رئيس وبدون ولائم . عن طريق حزب ذى جهاز تنفيذى يستلهم مبادئه من الواقعية البولشفية بل من النظام الكاثوليكى المتعصب للحق والنظام والمشمول بالروح الانسانية .

السلام فى الجزائر :

ان المفاوضات فى الجزائر ستؤدى الى الحكم الذاتى . والحكم الذاتى سيتحول بعد مضى ستة شهور الى استقلال . والاستقلال معناه هجرة مليون فرنسى من الذين حاربوا فى سنة ١٩١٤ وفى سنة ١٩٤٥ أى فى الحربين العالميتين وعملوا كثيرا وعانوا الكثير من أنواع الارهاب .

وهجرة هؤلاء الفرنسيين من الجزائر الى فرنسا معناه قيام التعصب السلالى فى فرنسا وخلق الكراهية والحقد ضد ثلثمائة ألف جزائرى يعيشون فى المتروبول وربما يترتب على ذلك طردهم من فرنسا ومن ثم قطع كل الروابط بين فرنسا والجزائر ٠

على أنه يجب تصفية مائتى فرنسى فى الجزائر وتوزيع ممتلكاتهم على الشعب الجزائرى ، وقد لا يكون ذلك عملا عادلا ٠ لان هؤلاء الاشخاص لم يأتوا شيئا مخالفا لغيرهم من المتروبوليين ٠ ولكنه أمر ضرورى من الناحية السيكولوجية ٠

المصلحة الخاصة :

ان أنصار النظام الاجتماعى الحالى ينظرون الى المصلحة الخاصة كعامل من عوامل الانعاش الاقتصادى ٠ وتتوافر هذه العقيدة لدى اليمينيين الذين لا يثقون فى الناس والذين يميلون الى تقدير الاشخاص بالقياس الى شخصياتهم ٠ ولا نظن أن «جوليوكورى» أو « لونوشو » كانا يعملان لمصلحتهما الخاصة ولا لمصلحة أقربائهما ٠ كما لانعتقد أن رفاهية « ميشلان » أو « وندل » أو رفاهية تسليهما حتى الجيل العاشر أو رفاهية أقاربهما حتى الدرجة العاشرة ٠ لانعتقد أن تلك الرفاهية تشكل شيئا ضروريا لحسن سير مؤسساتهما ٠ ونؤمن ، على النقيض من ذلك ، بأن العمل الفنى أو التجارى يقوم بأدائه الموظفون والعمال ، الاجراء ٠ ولا نظن بأن هؤلاء الاجراء يقصرون فى القيام بواجبهم تحت رياسة شخص آخر غير مسيو « لوفوشيه » بل بالعكس أنه عندما تزول حواجز « العائلة » من المؤسسات لا يتردد الكثيرون فى العمل باخلاص ، حبا فى العمل ، وتقديرا للمهنة ، ولشرف الاسهام فى تعزيز مجد الوطن ٠

وعلى كل فان المصلحة الخاصة ليست مفقودة فى النظام الاشتراكى وهل يليق بنا أن نلوم بمكر العالم الشيوعى على اليسر الذى أحرزه الفنيون والمديرون فى المؤسسات ؟ والامر الهام هنا أن هذا اليسر لا يورث وان آباء هؤلاء الفنيين والمديرين كانوا من العمال الذين يبردون المعادن ويعملون فى الارض ويحيون حياة متواضعة ٠

ولم تقم ستالينجراد والسدود الهائلة والصواريخ على أساس المصلحة الشخصية ولا على أساس الدكتاتورية المطلقة (فرانكو) ..

الشباب المتردد :

لقد أردنا أن نحدد فى هذا الكتاب الخطوط العريضة للثورة المرتقبة ، من الشباب الذى بدأ حياته فى جبال الجزائر . ومن الذين امضوا مدة تمرينهم العملى على اصوات المدافع الرشاشة .. لم يكن هذا لذنب قد اقترفوه وانما كان نتيجة لاخطاء الذين سبقوهم والذين تسببوا فى زيادة امتيازات الاحتكاريين فى الجزائر كما فى فرنسا .

والاشتراكية فى فرنسا خلت من كل جوهر . ويظهر ذلك بوضوح فيما استعرضناه من قبل . ولا يكون الذنب ذنبنا فى أن البرامج الكثيرة لحزب اليسار الفرنسى قد خلت من أية اشارة فى هذا الشأن . وحزب اليسار قد زال وتبخر . والذى يدهشنا هو كيف لم يتبخر من مدة مضت .

والحزب الشيوعى اذا انفصل عن بقية احزاب الوطن اعتبر المسئول الاول عن الحالة الحاضرة . وعندئذ يدرك الآخرون ، مثل « كلود بورديه » و « منديس فرانس » وغيرهم من أصحاب الشعور الزائف بالمسئولية والذين يعطفون على الجمهورية بعاطفتهم نحو النساء ، مدى تقصيرهم وعجزهم . ولا مستقبل للاحرار فى هذا العهد . ثم ان اليساريين لن يكون لهم مستقبل أحسن من مستقبل اليمينيين . ولا يكفى أن نقرأ لـ « كينيس » حتى نحكم على مسيو « بينيه » اما هيئة الـ (S. F. I. O.) فهذه تحارب بأسلحة عتيقة بالية – برنامج سنة ١٩٤٥ المعدل لبرنامج سنة ١٩٣٤ – انها حزب العجائز .

ولا يمكننا أن نضع أملنا فى المحافظين لان هؤلاء باقون فقط للدفاع عن مصالحهم الشخصية كلما استطاعوا الى ذلك سبيلا . وسيكون هذا من حقهم طالما سلمنا لهم بذلك . وهل يمكننا أن نتصور ان اليساريين اذا أحرزوا نصرا ما لا يعتريهم الغرور والكبرياء ؟. هؤلاء قوم لا يعبرون عن روحهم الثورية الا بتصريحات مستفيضة

لمصالح دول أجنبية وببعض النقد الممقوت . فماذا فعل هؤلاء بالامس ؟ انهم يعلنون اليوم بأنه قريبا لايكون أمامنا الا أحد أمرين: الديمقراطية على الطريقة السوفيتية أو القومية الفرنسية. هذا ممكن ولكن المؤكد هو أنه سيكون لهم شأن فيه .

ولا يمكن أن تقوم الثورة بوساطة المفكرين اليساريين على أن الشيوعيين يدركون هذه الحقيقة . انما تقوم الثورة بوساطة الشباب والاجراء والطلبة ومن أجل الشباب الذى سيبنى فرنسا الجديدة والذى لا يريد أن يكون مصير بلاده كمصير أسبانيا والمجر ولا أن يكون مستقبله شبيها بمستقبل آبائه .

وغدا سيتولى جيلنا الجديد الذى سيكون قليل العدد .سيتولى أمور فرنسا وسيقودها بطريقة تجدد شبابها وتصل بها الى حال لم تره من قبل . لكن فى أى شىء يفكر هذا الجيل فى مجموعة ؟ أو بالاحرى الى أية درجة غيرت الصحافة والسينما نظرة هذا الجيل الى الحياة ؟. وعلى الرغم من مشكلات الحياة ومنها سوء الاسكان وعدم تكافؤ الفرص اللذين شملا جميع الميادين أكثر من أى وقت مضى ، على الرغم من كل أولئك لا نرى اهتماما يذكر بالظلم الاجتماعى السائد. وأسباب عدم الاهتمام بالظلم الاجتماعى بينة واضحة . منها ارتفاع مستوى المعيشة ، وزيادة وسائل اللهو لجمهرة الشعب وما الى ذلك واليسر النسبى الذى طرأ على حالة الطبقة العاملة يشرح صدور الملاك . والعامل فعلا فى خير ، ولكنه نائم ،بفعل مخدر ، بأفيون من نوع جديد . فهو لم يعد يذهب للصلاة وينتقل لقضاء عطلة نهاية الاسبوع بوسائل النقل الحديثة لان الشباب أكثر من غيره، يجد في الهروب ترويحا للنفس أكثر مما يجد فى ممارسة الواجبات الدينية. وجملة القول فان الترفيه الذى تجلبه السيارة والتليفزيون والغسالة الكهربائية، هذا الترفيه هو بمثابة مسكن ذى مفعول أكيد. يضاف الى كل اولئك ذلك الدور الملطف الذى تقوم به المرأة التى تشغل مكانا ساميا فى مجتمعنا ، والتى تتمتع باستقلال أدبى . ولديها فراغ كبير . وكذلك دور العائلات ذات الدخل المزدوج ، ذلك الدخل الذى أصبح عادة عندها وضرورة لها وأخيرا دور المتزوجين الجدد من الشبان .

ولذلك يتضح لنا ظهور جيل له نظرة خاصة ، ولا سيما فيما يختص بالمبادىء السامية فنراه لا يكترث اطلاقا بالمشكلات السياسية كالمعارضة والتعاون والتضامن والتعليم الحر وخلافه • وكذلك سيطر الشك على هذا الجيل فى نهضة وطنية للاخطاء الخارجية التى إرتكبتها الجمهورية الرابعة • وها هى الجزائر قد كشفت عن حقيقة فرنسا أمام عشرات الالوف من الشبان الفرنسيين وفى الوقت نفسه كشفت لهم عن حقيقة الشعوب المتخلفة التى كانوا يعتقدون أن النسبة مفقودة فقدا لا يصدق بين قوتها الظاهرة وقوتها الحقيقية •

وهكذا نجد أن كل واحد لايبغى أكثر من أن يعيش فى فرنسا لأنه لاضرر فى أن يعيش الانسان واذا عاد أحد من الجيل الجزائرى فانه يكون موضع تقدير أكثر • فهل من أمل فى هذا الجيل ؟ فى الحقيقة أنه يشعر أنه معزول عن بقية الدولة وأنه وحيد فيها . فاذا تمكن فقط من أن يضع قدميه فى الميدان فانه لا ينتظر حتى يجلو الكبار ليبدأ نشاطه . واذا صار أطفال ما بعد الحرب رجالا ، فان مجتمعنا القديم سيرتعد من أساسه • لان عدم المساواة لم يعد خافيا مستورا كما تبرهن على ذلك أهمية أصوات الشيوعيين فى الانتخابات . وفضلا عن ذلك فانه يجب على الشباب أن يتسابق مع المسنين فى الانتماء الى دولة يزداد فيها عدد المسنين سنويا • ان التوازن القائم اليوم مرهون بالتقلبات الاقتصادية فهل يستمر هذا التوازن حتى سنة ١٩٦٥ ؟

ومن المحتمل أن يظل الحزب الشيوعى محتفظا بقوة ايمانه فى المستقبل وأن تظل الرأسمالية عاجزة عن أن تضعف ايمانه حتى لو تطورت • ولم يكن ليحدث ذلك لو أننا كنا نعيش فى عالم آخر غير عالمنا هذا • وفى وقت نخشى ألا يكون بعيدا ستندفع الشعوب التى نحتقرها اليوم ، الى أبواب أوربا • أبواب الوفرة والرخاء • وستسمع أوربا المطرقة أصوات التشهير الصادرة ضدها من تلك الشعوب ذات الموارد الغنية بالمواد الاولية • غير مبالية بالفقر ، لانها فقيرة • هل يمكن الاوربيون أن يتحملوا انخفاض مستوى معيشتهم لمدة طويلة ؟ ان الجواب واضح والنتيجة واضحة • وبما ان الديمقراطية فى الوقت الحاضر تفسح الطريق لتدخل الدولة فان

الرأسمالية ستربط أوربا حتما بعجلة أمريكا • ولكن نظرا لموقعنا الجغرافي ولسيادة مدنيتنا التي ستبقى حتى لو تعلمنا ثقافة الآخرين فاننا نعتبر المركز الذي يدور حوله سباق المنافسة على الزعامة العالمية • ان خط القوة الذي يقسم العالم قسمين يمر بفرنسا ولذلك فانه ليس من باب المصادفة أن نكون أكثر الشعوب انقساما •

وعلينا اذن الا نبقى منقسمين من جراء سياسة اشتراكية تحتضر والدليل على احتضارها ان كلا من الطبقة العمالية والطبقات المالكة تسير من يوم الى يوم خلافا لما تقتضيه القواعد الاشتراكية الحقة • وما زال العمال يعانون من الفوارق القائمة بين الطبقات ولا سيما من الفوارق القائمة بين طبقة أصحاب الاجور وطبقة الذين لا يتقاضون أجورا ، مثل مديري المؤسسات الرأسمالية ، واتباع الرأسماليين ، والملاك الزراعيين ، والتجار ، وأصحاب المهن التي يسمونها بالمهن الحرة • وبالاختصار نقول أن هناك من يدفع الضرائب ومن لا يدفعها .

والاشتراكية الفعالة ترشد أصحاب الاجور الى مصالحهم المشتركة وتكون مهمتها أن تعطيهم الاماكن الخاصة بهم • أي أماكن الفئة التي تمثل الاغلبية في الدولة • وقد اتبعت الرأسمالية حيلة غريبة بتكوين تكتلات مكونة من مجموعات من الافراد • وليس هذا فقط بل ان المؤسسات الرأسمالية تلجأ الى تقدير الاقدمية لكبار السن ، تقديرا خاصا ، بمنحهم امتيازات خاصة لانها ترى فيهم الاستسلام • كما ترى فيهم ما يسمونه رزانة السن • وهي تبغي من وراء ذلك أن تخفي عن فئات أصحاب الاجور المتنوعة مصالحهم المشتركة وأن يضطر الفرد الى التمسك نهائيا بالنظام الحاضر •

والشباب وحده في بلد ما ، يتوقف عن الكبر ، كبر السن يمكنه وحده أن يقاوم الحقيقة الظاهرة وهي أن كل من يأخذ أجرا من الدولة أو من مؤسسة خاصة يستغله أصحاب الاعمال ، أو تستغله الضرائب . والاشتراكية الاصيلة التي يمكنها ، ببعض التنظيمات الثورية ، ازالة أصحاب الاعمال بتطبيق قواعد الضرائب تطبيقا جذريا عادلا ، ستتمكن تلك الاشتراكية في الوقت نفسه من تقريب الفوارق المادية الى أقصى حد ممكن ، لقيام مجتمع سليم • واذا كان

لا بد من وجود بعض الفوارق فيجب أن تبنى على أســاس «المؤهلات» والكفايات لا على أساس امتيازات لا تمس. وهذه النظريات سيفهمها شباب الاجيال الجديدة اذا صاحبتها برامج تنبع من مشكلاته اليومية ولا تنبع من حكم وفلسفات عتيقه .

وستبقى لفرنسا مدة هى أقل من عشر ســنوات من الزمن ، لتعد نفسها لاستقبال شباب سيكون تأثيره فيها مزدوجا مهما تكن ميوله واتجاهاته. أولا : من ناحية المشكلات الاقتصادية و«الانسانية» التى ستواجهنا ومنها توفير التربية والتعليم والعمل والمسكن لاجيال تزيد على الاجيال السابقة بمقدار الثلث . وثانيا : من ناحية الروح الجماعية التى ستنبثق من نهضة الجمهور «العامل» . واننا لا نرى أن فرنسا تعد نفسها للمستقبل . لانها ما زالت تسعى لتوفير الرخاء للمواطنين على أساس الظلم الاجتماعى .

وبذلك وحده تستطيع فرنســا الاشــتراكية ـ أن تمنح كل مواطن الفرص التى يستحقها وستطمئن الى أن صوتها ســيكون مسموعا فى افريقيه عندما يحكمها الجيل الجديد من شبابها «الافريقى» وفضلا عن ذلك ستخلق فرنسا فى أوربا نهضة ستجعل منها أوربا التى تريدها . أوربا ذات المجتمع الخالى من الوراثةومن البروليتاريا

المعزون :

يقال لنا أن مشكلة الطب هى مشكلة معقدة . وان مهمة الذين يمارسونه لا تقتصر على الارشاد وشــفاء الامراض . و«انه يجب على الطبيب أن يلاطف مرضاه وأن يحفظ أسرارهم . وجملة القول فيقال لنا أن مهنة الطب مهنة انسانية تتعارض مع التوظف .

ولكن لا يقال لنا أن فى السين يوجد طبيب لكل ٥١١ شخصا (والحياة سهلة ميسورة فى باريس) وفى الالب البحرية يوجد طبيب لكل ٥٨٨ شخصا (والحياة فى الشمس ، صحية) على حين أن فى « بادى كاليه » يوجد طبيب واحد فقط لكل ١٨٢١ شخصا (وسكان تلك المنطقة فقراء) .

كما لا يقال لنا أن عدد الوفيات فى « بادى كاليه » هو أربعة

اضعاف عدد الوفيات فى « ياسى » وأن فى « أورن » حيث يكثرشرب الخمر ذلك الذى يهدد ابدان الشعب ، لا يزيد عدد الاطباء فيها على ثلث العدد الموجود فى باريس وتوجد هناك وحدة للصحة العامة ولكن الاطباء قابعون فى مؤخرتها بدون عمل .

ولا يقال لنا أيضا أن الطب مهنة تقتضى عملا هائلا ، ولكنها تدريجيا عظيما فلا وجه للغرابة فى أن تطفى ماديتها على انسانيتها · ولا غرابة أيضا فى أن يضحى الاطباء بالارشاد الصحى ، والابحاث العلمية ، والمصلحة الاجتماعية ، فى سبيل الاستشارات التى تحقق لهم الارباح المادية ·

ولا يقال لنا أن الامتحانات فى كلية الطب مغشوشة · وان المسئولين يحدون متعمدين من عدد المتخرجين فى كلية الطب · وأن العملاء (الزبائن) يشترون ويباعون كالماشية . ولا يقال لنا كذلك أن الاستشارة الطبية تكلف ما يقرب من ثلاثة أضعاف الثمن المقرر فى التأمين الاجتماعى · كما لا يقال بأن الطب عندنا هو طب طبقات تدفع نفقاته صحة الشعب ·

ــ ونحن لا نقترح تحويل جميع الاطباء تحويلا آليا الى موظفين ولكننا نعرض الحلول الآتية للاصلاح :

ــ ديمقراطية فى التعليم · نفقات مناسبة تصرف للطلبة الناجحين الممتازين · تعديل نظام الامتحانات واصلاحه ·

ــ توزيع الخدمات الطبية توزيعا سليما ، واجباريا اذا لزم الامر . على أساس الاحتياجات الفعلية لكل منطقة لا على أساس الجو ومستوى معيشة السكان .

ــ تطهير نظام هيئة الاطباء ، ذلك النظام الذى يشبه نظام القرون الوسطى . وتطوير الدور الذى تقوم به تلك الهيئة بحيث يتفق مع المبادىء الفنية لا مع المبادىء التى تحقق الاغراض الشخصية .

ــ انعاش الارشادات الطبية والابحاث العلمية بوساطة رفع الأجور وباجراءات التكاليف الاجبارية ·

الاشراف على اتعاب الاطباء ومراقبتها وفرض عقوبات صارمة

بشأنها ، توقع على أولئك الجشعين من الاطباء الذين يسلخون المرضى كما يسلخ الجزارون جلود الماشية .

وما نحن بغيلان ، بلا شفقة ورحمة . ولكننا نريد فقط مزيدا من جوائز نوبل وقليلا من الوفيات فى الاطفال وشيئا أكثر من التفانى فى الخدمات الانسانية وشيئا أقل من المكر والخبث .

العالم الحر :

لنحذر شخصا كجيهان بول دفيد يرغمنا فى يوم من الايام على التكتل لتحرير الارض المقدسة حبا فى رائحة البترول .

اننا نهزأ من المؤسسة الحرة لان تحصيل فوائد الحصص ليس فرض علينا بسرعة البرق على أنه مثل أعلى يستوجب أسمى أنواع التضحيات واننا نخشى أن يكون « العالم الحر » ستارا يخفى وراءه مصالح « المؤسسات الحرة » .

اننا نهزأ من المؤسسة الحرة لأن تحصل فوائد الحصص ليس بالنسبة للانسان حقا لا يسقط بالتقادم ، وأن عبادته لله بطريقته الخاصة واختياره لأصدقائه أوللكتب التى يقرؤها، كل هذه الاشياء لا تهمنا فى كثير أو قليل . اننا مقتنعون بأنه لو نظرنا الى الامور من هذه الزاوية ، فلن نجد فى « العالم الحر » مجتمعات تستحق أن نتكتل من أجلها .

الدب والنعامة :

ان الغرب مطمئن الى تفوقه المادى وقد ظل وقتا طويلا يسخر من ادعاء الجمهوريات السوفيتية ان فى وسعها التفوق عليه ، على حين أنه يجد صعوبة فى أن يعطى أكثر من حذاء واحد لكل شخص من أفراد شعبه . انه قد حان الوقت لان نسلم بالواقع وأن نعترف بأنه فى البقية الباقية سيكون المستقبل لصلحة الجمهوريات السوفيتية والولايات المتحدة التى تقتفى اثرها . ان الغرب الآن يلتزم خطة الدفاع فهو يحاول الاحتفاظ بما يملك على حين أن الدول الاشتراكية تبنى وتنمو .

وهناك بعض الارقام لهـا ضرورتها فى اقناعنا • ان الانتـاج الصناعى السوفيتى زاد بمقدار ثلاثين ضعفا منذ سنة ١٩١٣ وبمقدار ثلاثة أضعاف ونصف الضعف منذ سـنة ١٩٤٠ • أما فى الولايات المتحدة فقد زاد الانتاج الصناعى بمقدار اربعة أضـعاف منذ سنة ١٩١٣ وبمقدار ضعفين منذ سنة ١٩٤٠ • وفى الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٥ زاد بنسبة ١٣ ٪ سنويا فى الجمهورية السوفيتية وبنسبة ٤ ٪ فى الولايات المتحدة • ونضيف الى علم أصدقائنا الوطنيين أن حالة فرنسا فى هذا الميدان ليست مشجعة ونضيف الى علم المغرمين بالتاريخ أنه لم يحدث فى أى وقت من أوقات التوسع الرأسمالى فى القرن التاسع عشر أن وصل الانتاج الى مثل هذا المستوى •

لاتوجد «مصادفة» فى التاريخ ولا يوجد شيء اسمه «القدر المحتوم» ومن السهل علينا أن نتبـين فى وجود الدولة الاشتراكية وفى كيانها معجزة مزدوجة لا علاقة لها بهذا التقدم العجيب •

وقد كان للثورة السوفيتية هدفان : هدف التجديد والتطور، وهدف البقاء • بيد أن الهدف الاول وحده هو الذى قام فى الحقيقة بدور خلاق • وبالفعل قامت الثورة بتجديد القادة وتجديد النظم • وتجديد روح الشعب ووعيه وأطاحت بالحقوق المكتسبة •

ومن هذه الناحية تمتاز الثورة السوفيتية امتيـازا عميقا عن ثورتنا فى سنة ١٧٨٩ • ونشك فى أن تكون ثورتنا قد فعلت أكثر من كونها سلمت السلطة السياسـية الى الذين كانت فى يدهم السلطة الاقتصادية • أما ثورة سنة ١٩١٧ فانها قامت بانقـلاب أعمق فى أثره فأطاحت بالثوريين الشـكليين من البورجوازيين مع الارستقراطية القديمة فى الوقت نفسه وغداة الثورة لم يكن ليبقى شيء اسمه حق مكتسب ولا تقاليد مقدسة ولا شيء يستدعى التبجيل والاحترام لولا تصدى السادة الجدد •

ان قـوة الرغبـة فى التجـديد هى التى رفعت الجمهـوريات السوفيتية الى مصاف الدول العظمى • وان تطورها السريع يرجع من حيث النتائج الفنية الى السببين الآتيين :

أولا : ان الشعب العامل الصناعى زاد بمقدار أربعة أضعاف منذ سنة ١٩١٣ •

ثانيا : ان الانتاج زاد بسرعة تزيد على سرعته فى البلاد الرأسمالية (٦ر٧٪ سنويا فى الفترة ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ مقابل ٢ ٪ للولايات المتحدة ومن ٤ ٪ الى ٥ ٪ فى فرنسا فى أحسن الاحوال) .

فما هى اذن العوامل التى حققت تلك الزيادة المزدوجة ؟ وهل نعتقد أنه من المستطاع أن نحول الى قطاعات العمل الكادحة هؤلاء الاشخاص الذين لا يعملون شيئا ، والذين يقومون بنصف عمل والاشخاص الذين يشغلون وظائف بدون عمل ، ويتقاضون رواتب، والذين يشغلون وظائف وراثية، والوسطاء الخبثاء ، والملاك المطمئنين على مستقبلهم ؟ هل كان فى استطاعتنا أن نفعل ذلك ، ان لم نلغ جميع القوانين المشوبة بالافراط ؟ وهل كنا ننتظر أن تحدث هجرات جمعية الى الشرق لو جعلنا كل شخص يتعلق بقريته التى ولد فيها باعطائه وظيفة من تلك الوظائف التى يحتكرها البورجوازيون ؟

أما فيما يختص بالقدرة الانتاجية فانها تحققت بوسائل علمية. منها التوسع فى استعمال القوى ، والسرعة فى تخريج الفنيين ، وتوفير الادوات الصناعية بكميات هائلة . هذه الوسائل وحدها كفيلة بأن تخلق الارادة والقدرة على التجديد ، اللذان يجب أن تحققهما ثورة تتسم بالطابع الاقتصادى . لانها « أى الوسائل » ، تغنى عن استعمال الادوات العتيقة وعن تطبيق الطرق الفنية البالية ، وعن احترام المراكز المكتسبة . وبها نستطيع تجديد القيادة الفكرية وأن نكون نشئا صالحا خاليا من العقد التقليدية .

والذى يميز الخبرة السوفيتية هو على الاخص قدرة السوفييت على تولى المشروعات ذات الفائدة البعيدة الاجل. ومن المؤكد أن دوام وجود صناعة ما ، يصطدم بعقبة التوسع . فتصبح تلك الصناعة قوة جامدة . وفى العالم الرأسمالى الغارق فى رءوس الاموال المستثمرة فى شتى أنواع الانتاج ، يصر أصحاب الانتاج « بميل غريزى » على استرداد رءوس أموالهم ، عن طريق الاستهلاكات العادية . وطريقة تطبيق القواعد الفنية فى العالم الرأسمالى تشكل عقبة أمام التوسع. وهى مصدر كل الازمات. وفى العالم الرأسمالى،

نجد أن أهمال رأس المال المستثمر يؤدى بصاحبه الى فقد القوة الاقتصادية ثم الى التحفظ عليه بالفطرة .

هذا العالم الرأسمالى لا يستطيع التغلب على الركود الذى يخيم على الصناعات القائمة ، الا عن طريق الازمات . ولكن هذه الازمات، نظرا لعواقبها الوخيمة ، يحاول العالم الرأسمالى تجنبها ؛ بكل مافى استطاعته .

ولذلك نجد أن العالم الرأسمالى الذى يطلق العنان للبحث عن الفائدة ذات الاجل القصير . والذى يحرص على ثقة أصحاب رءوس الاموال التامة ، يحتم أن يقترن الانتاج بالطلب . ومما لا ريب فيه أن مثل هذه الحالة تعطى نتائج فورية وشكلية فى الوقت نفسه وهى تسبب تراكم رءوس الاموال على كاهل الاقتصاد الرأسمالى ، فلا يستطيع التخلص منها . وهى تعوق التوسع البعيد الاجل ، بتركز رءوس الاموال ، فى القطاعات التى تعطى فوائد فورية كما أنها تمنع البحث الاقتصادى الاستراتيجى الذى يساعد على تصحيح الاخطاء الاقتصادية ، بأقل النفقات . وهى تقدم التطبيق السريع الذى يعود بفائدة فورية على البحث العلمى. ولكن الاتحاد السوفيتى يسير بعكس ذلك . انه لم يهتم بتأخره فى القطاعات العلمية من قبل، ولا بالمرور بالمراحل نفسها .ولكنه يوجه جميع ابحاثه بطريقة منظمة نحو الغايات الفنية المستقبلة .

ونقطة أخيرة ثالثة : وهى الضرورة المزدوجة لرأس المال الخاص فى تحقيق الربح الفورى ، من ناحية ، وفى الحصول على الطلبات من ناحية أخرى. هذه الضرورة تسبب منافسة شديدة أو بمعنى آخر تشكل جهازا تجاريا متخما ، تصبح غايته الاجتماعية البيع لا التسليم . وتتحول نفقاته الباهظة من خدمة الشعب الى خدمة المنتج نفسه . وتزيد تلك النفقات بقدر ما تزيد المنافسة وتشتد. بمعنى أن أسعار التكلفة الصناعية تصبح أكثر ضغطا . ونستخلص مما تقدم أن نفقات التوزيع تستنفد أرباح الانتاج .

لنعلم جيدا أن كل مظاهر الانتاج والقدرة الانتاجية السوفيتية ليست الا نتائج عامل التجديد الذى حققته الثورة السوفيتية. وقد

قام بعد ذلك نظام جديد ، كما هى الحال فى الثورات الشاملة • قام النظام الجديد مع امتيازات جديدة ، وحقوق جديدة مكتسبة • ولا ندهش لذلك ، لانه جاء نتيجة لصفة الدوام ، التى ارادت الثورة السوفيتية أن تضيفها على منشئاتها • وعندما يتولى حزب زمام الحكم ، تتكون نخبة جديدة من القادة ، مع مجموعة تنظيمات وهيئات، تكون مهمتها التطوير ؛ بلا ريب ولكن لميلها الطبيعى فى ابقاء فى الحكم أطول مدة ممكنة ، تحاول أن تخلق حقوقا ومراكز مكتسبة • ويمكن تبيان ذلك بشكل واضح تماما ، فى الاصلاح الصناعى الاخير • وقد بدأت فعلا تتحق حماية الحقوق المكتسبة فى المناطق التى تم تصنيعها • وكذلك الحال فى الاصلاح الزراعى • ومن المحتمل أن يعوق هذا التطور الانطلاقة السوفيتية رويدا رويدا • بيد أن قوة الانطلاقة وضآلة التوسع فى حماية الحقوق المكتسبة لا تؤثر فى التقدم الا بعد مضى وقت طويل • وعلى كل حال فان الاتحاد السوفييتى قائم فى الوقت الحاضر • قائم بجيشه الملغم بالفنيين والمهندسين والعلماء ، وبطاقته الهائلة ، وبقادته الحازمين ، وبرغبته فى اخضاع العالم الى السلام العالمى • أما نحن فنقف خلف قضبان رقيقة مع ساستنا الضعفاء ، ورجال أعمالنا الماكرين ، وشعبنا ضعيف الارادة والايمان ، واقتصادنا المعقد • ونحن خليط عجيب من التحرريين والقياديين •

المستعمرات ، اننا نحزن عندما نتكلم عنها :

ان زعماء ودعاة الاستعمار ، والرجعيين ، الذين يتمسكون بفكرة استغلال أراضى بلاد ما وراء البحار ، على طريقة القرون الوسطى ، يجمعهم قصر نظر مشترك • ان صلاة « قانون الايمان » لدى دعاة الاستعمار توجه صوب التاريخ وتصحبها صلاة «الاعتراف» تلك الصلاة المؤثرة بحيث أصبح ماضى الشعوب الاستعمارية مضغة فى أفواه الشعوب المستعمرة وصار نسيجا من الخداع ، والاخطاء ، والجرائم • فلم يعد أمام الرجل الابيض فى المستعمرات سوى أن يجمع حقائبه ، ويرحل ، بعد أن كان فيما مضى ، رحالا كبيرا • وأصبح الاستعمار ؛ كما قال عنه « ناصر » أنه عجوز ، اكل عليه الدهر وشرب • وقد آن له أن يحمل عصاه فوق كتفه ، وينصرف •

والرجل المستعمر ، يؤدى باختياره دور الاب الشريف أو الزوج المخدوع الذى أصبح أمام زوجته وأولاده ، هزأة ، موضعا للتفكه عليه والسخرية منه .

وواجب علينا أن نبين ضعف التلخيص الآتيين : الاول : وهو يفسر البحث عن الترفيه الفكرى المصحوب بالماسوشزمية التى تلد دائما وسط الآمال الكبرى أنبياء التعاسة المزيفين الكاذبين ، والثانى : ليس الا تبيان سوء النية والضمير ، كنحيب الفتاة المسنة أمام المرآة . أو أنه كموقف من يجهل الحاضر فيتحصن خلف (المتاريس) فى أسى سخيف لانه يعلم أن أى تغيير سيسبب له دوارا .

ولكن خوف المفكرين فى عمل الخير ، والتكهنات لبعض محترفى المعارضة . كل أولئك لا يمكن أن يحولنا عن حقيقة مشكلات مستعمراتنا . ولا أن تزعزع ثقتنا فى ضرورة عملنا على حلها .

ان التاريخ لا يعرف « القدر المكتوب » ولا « الاجل المحتوم » وان الاستنتاجات اللامعة ، التى يبشر بها البعض ، والتى تؤكد ضرورة تحسيننا سياستنا الافريقية ، ليست الا استنتاجات صحيحة وهى بعيدة عن أن تكون حديث ما بعد الفداء .

أما عن الموضوعات الادبية والخلقية وعن السلاليين المتطوعين الذين يعتمد عليهم المفكرون فى الخير ، والمهددون فى عالم يعمل بدونهم ، وسيعمل ضدهم ، فلا ضرورة للرد عليهم . نحن نعلم أن الرجل الملون كان ضحية للاستغلال . وان ثروات بلاد ما وراء البحار ، استقرت فى خزانة بعض رجال الاعمال . ولم يستفد منها الوطنيون ، كثيرا ، أو قليلا على أنه لا مندوحة من اشتراكية ؛ اذا هى اقتحمت بعض الاستحكامات ، استطاعت أن ترد الى أهل البلاد الاصليين كرامتهم وان تخلق لديهم الشعور بأنهم ينتمون الى مجتمع كبير دائب السعى معهم فى تحقيق رفاهيتهم ، وأهدافهم ، وآمالهم ، وضمان انتفاعهم بمواردهم وامكانياتهم ؟ وحرياتهم وأموالهم .

الرأسمالية والتخلف :

كما أن « ياسى » يريد أن يتجاهل حى « لا فييت » كذلك ، « بالم بيش » يفضل تجاهل ضواحى « كالكوتا » .

بيد أن الفرق الشاسع بين مستوى المعيشة فى افريقية وأوربا وبين مستوى المعيشة فى البلاد المتخلفة يزداد يوما بعد يوم · وتزايد السكان فى البلاد المتخلفة (٢ ٪ سنويا) ونقص الاموال المستثمرة يزيد من خطورة تأخر البروليتاريا العالمية، بالنسبة للبلاد الصناعية، التى يزيد دخل الفرد فيها بمعدل ٣٪ سنويا ·

وقريبا ستتكون البشرية من أقلية من النبلاء المتعطلين · ومن أغلبية ساحقة من العــامة والطبقات الكادحة وسيكون ذلك سببا قويا لقيام الثورات التى ستهدد مدنيتنا وقيمنا الروحية. ومن ناحية أخرى اذا أردنا أن نحافظ على قيمنا الروحية واحترامها ، علينا اذن أن نكافح البؤس الذى تعيش فيه شعوب بأكملها · تلك الشعوب الغنية ، فى تاريخها ، وفى طاقاتها ·

كما أنه يجب النهوض بمستوى المعيشة فى البلاد المتخلفة · ومستوى المعيشــة يرتبط دائما ارتباطا وثيقــا بالاستثمارات التى تعتبر غير متوافرة فى أيامنا هذه · وللاستثمارات مصدران ، الاول: المساعدات الخارجية والآخر : المدخرات الداخلية ، أما عن الاول ، فمسئوليتها تقع على عاتق البلاد الصــناعية ولا تقل مسئوليتها فى الاول ، عنها فى الآخر ، لان المدخرات المحلية تتوقف على الدخل · ومصدر الدخل الاساسى هو التصدير · ولذلك فان البلاد الصناعية مسئولة عن تلك الشعوب الجائعة · وهى تملك مصيرها فى يدها ـ لان البلاد الصــناعية تستطيع تحقيق التقــدم لتلك الشعوب ، اما بطريقة مباشرة (المســاعدات العــامة) واما بطريقــة غير مباشرة (المبادلات الخارجيــة ، التى تنمى الدخل العــام سواء حقق الدخل المدخرات أو لم يحققها) ·

وتعتمد البلاد المتخلفة ، فى الجزء الاكبر من دخلها ، على ثمن المواد الاولية ، وعلى أهمية المصدر منها · والمشترى الوحيد للمواد الاولية حتى الآن ، هو الغرب · بمعنى أن النظام الاقتصادى الغربى هو الذى يتحــكم فى تجارة المواد الاوليــة · وتتظاهر الرأســمالية بالعجز عن تثبيت أسعار المواد الاولية ، على مستوى سليم ولذلك فان تقلبات الاسعار تتفاوت تفاوتا كبيرا ·

والشركات المستوطنة فى المستعمرات لا تؤمن بالعجائب ، لأن

اختلاف وتباين الاسعار ، يستنفد كل ارباحها • وتلك الارباح ، التى لا يمكن عمليا اعادة استثمارها بأية حال من الاحوال ، تشكل ايرادا لمصلحة الرأسمالى على حساب البلاد المنتجة • وعلاوة على ذلك، فان لتجار المواد الأولية مصلحة فى تقلبات الاسعار . لان أرباحهم لا تتحقق على أساس رقم المبيعات بقدر ما تتحقق من فروق الاسعار (بورصة المواد الاولية) •

والاقتصاد الرأسمالى بصفته مستهلكا للمواد الاولية ، له مصلحة فى هبوط الاسعار • ويعتمد بعض قطاعات الاقتصاد الرأسمالى ، فى تصديره على قوة شراء عملائه• نقول بعض القطاعات لان القطاع الذى يصدر الى البلاد المتخلفة ، مصلحته فى عكس ذلك ، وهذا تناقض جديد .

وهناك عامل آخر لهبوط الاسعار. وهو الشكل الذى تتخذه لنفسها البلاد الرأسمالية فى أوقات معينة ، لتظهر به كمستهلكة ثانوية • والربح الذى لا تحققه اقتصاديات تلك البلاد الا على أساس خطة قصيرة الاجل ، هذا الربح لا يكون له نصيب من الاستقرار • وهذا الاستقرار لا يوائم مستهلكى المواد الاولية ، عندما تتجه الاسعار الى النزول •والبلاد المنتجة ، بدورها لا يوائمها استقرار الاسعار ، عندما تكون هده الاسعار آخذة فى الصعود • والفريقان لا يهتمان مطلقا باستقرار الاسعار فى وقت واحد •

نعنى بالمعونات الخارجية للبلاد المتخلفة تلك المعونة العامة • فمن المؤكد أنه توجد استثمارات أجنبية فى البلاد المتخلفة • وهى تقدر بحوالى ١٫٥٠٠ مليون دولار ، سنويا وتشجيع تلك الاستثمارات لا يكون عديم الفائدة ، بأية حال • ونتائج السياسة الامريكية فى هذا المجال قد ظهرت بوضوح فى أمريكا اللاتينية بصفة خاصة • اذ حدثت ازمات مستمرة من شيلى الى البرازيل ، نتيجة لرفض واشنطون سد النقص فى الاستثمارات الخاصة من المعونة العامة.

ان المعونة العامة للبلاد المتخلفه مجتمعة لا يتعدى ٣٫٥٠٠ مليون دولار سنويا، منها ألف مليون من مناطق الولايات المتحدة والفا مليون من أوربا الغربية و ٨٠٠ مليون من العالم الشيوعى •

والباقى من هيئتى الـ O. N. U. والـ B. I. R. D. وعلى ذلك فان المعونة الخارجية تصل الى خمسة آلاف مليون دولار سنويا . ولكى يلمس العالم الآخر نموا فى مجموع دخله الذى لا يتعدى ٧ ٪ تلزم استثمارات تقدر بحوالى ٣٠٫٠٠٠ مليون دولار سنويا .

والمعونة الخارجية التى لاتوازى الا ١/٦ مما تحتاجه رءوس تعتبر غير كافية بشكل ملحوظ . وضخامة النفقـات الحربية فى المعسكرين تتطلب حلا سريعا. اذ أن تخفيض تلك النفقات سيساعد على زيادة المعونة . ومن الواضح أن ذلك بعيد المنال . ونظام المعونة العامة الامريكية مما يثبت ذلك ، اذا كنا فى حاجة الى الاثبات . اذ أن البـلاد الرئيسية ، التى تسـتفيد من المعـونة الامريكية هى : الاردن . واسرائيل وليبيا . وكوريا الجنوبية . وفورموزا ومع ذلك فان تلك المعونة تقـل نسبيـا عن المجهود الذى تبذله فرنسـا ازاء البلاد التابعة لها . والاعتبارات الاستراتيجية لهـا المقام الاول فى نظام المعونة . وستبقى هكذا لان الكتلة الشيوعية تبدى نشـاطا عظيما وسريعا فى هذا الميدان .

ونظرا للمنافسة القائمة بين الـكتلتين ، قلت المعونة للبـلاد المتخلفة وساء توجيهها. وفضلا عن ذلك ، فانها غالبا لا تتفق والحاجة اليها ، وتكون موضع تبذير ــ ولا نبالغ اذا قلنا أنها تعطى الفرصة لعدد من كبـار الموظفين والفنيـين الذين يبعثون لمهمـة المعونة لان يضمنوا لانفسهم مرتبات خيالية ، تزيد مائة ضعف على مرتبات من أرسلوا لمسـاعدتهم من أبناء الشعوب المعـانة . فضلا عن أن تلك التصرفات تخلق طبقة من «الاقطاع» بين قادة وموظفى البلاد المعانة. والرأسماليه فى أحسن صـورها تولد روح النفور من المستفيدين بفعل سلطان المـال ، وازدراء المعطى . وهـذا مجال « التوسـع » الرأسمالى قبل أى شىء آخر .

والادخار فى البلاد المتخلفة يحدوه الشك ؛ لو اعتبرنا ضآلة الدخل القومى لهذه البلاد ، وعدم استقراره ، كما ذكرنا من قبل بشأن أسعار المواد الاولية ونظم الدخل . ونضيف الى ذلك قولنا ان الادخار الداخـلى ضرورة ملحة ، لان المعـونة الخارجيـة لا تكفى وحدها . وليس من المستساغ لاى بلد الا يقوم بأى مجهود خاص .

وهو يرى أن مستوى المعيشة فيه آخذ في الارتفاع · ومن المحتمل أن يحدث هـذا ، اذا بقيت النظم الاجتماعية كما هي ، في أغلب البلاد التي تتمتع الاقلية فيها ، بايرادات هائلة ، بينما الاغلبية الساحقة لا تجد القوت الضروري ونحن نرى الاقلية المترفة تنفق أموالا خيالية أو تأتي الى الغرب ، لتتذوق لذات الرأسمالية ـ فهل الاموال التي انفقت على بناء قصر سعود تعتبر استثمارا منتجا ؟!

ولا يمكن تحقيق الادخارات المحلية ، الا بالوسائل الرسمية ، كفرض الضرائب ، وفرض الادخار ، اجباريا ؛ ولا سيما حينما تكون أسعار المواد الاولية مرتفعة وتخفيض نفقات الاستهلاك الخاصة بالطبقة القيادية · ومن المفروض أن يترتب على تلك المجموعة من الاجراءات تغيير في جوهر النظم الحاليـة · وهي تتطلب تنظيمـا ، اجتماعيا ، مستمدا من نظم الصين · والادخار في العملة يجب أن يصحبه ادخار في « الايدي » أي تعبئة جمهور الشعب ·· فيجب أن تفتح «الورش» وأن تنشأ صناعات صغيرة ، تعمل فيها المجموعات المحلية · ويجب انتاج صناعات أولية ، بغض النظر عن مدى عائدها ·

وجميع الاشياء المفروضة ، هي أن تتخلص البلاد المتخلفة من عجلة البلاد الرأسمالية وبذلك يمكنها أن تعيد الى الشعوب التي حرمت في الماضي ،ما تعجز الوظيفة الثانوية عن اعادته اليهـا · ان سلطان الآلة قد أنسى أن العمل كان أيضا ثروة ·

فلا التجارة مع الغرب ، ولا معونات الغرب ، ولا مجهود البلاد المتخلفة الخاص ، ليس كل أولئك ممكنا العالم الآخر ، من أن يعوض تخلفه الاقتصادي عن الدول الصناعية · بل على العكس من ذلك أن ابتعاد التخلف ، يزداد يوما بعد يوم · ويزداد معه عدد الاشخاص المحرومين بيد أن الشعوب العمـالية (البروليتاريا) التي اهاجتها الدعاية التي تنشرها وسائل الارسال المنظمة، قد نهضت، وازدهرت؛ ولا أحد يستطيع أن ينكر أهمية الغـاية · ولا أحد في الغرب يريد أن يفهم بأنه يتحتم علينا أن نعطي البلاد المتخلفة الفرصة للتخلص من بؤسها · وفي تقدير الشيوعيين ان هذه المهمة مهمتهم وان لديهم الخبرة الفنيـة والجهـاز اللازم لهـا · الا أن المستوطنين الجدد في

المستعمرات ، من روســـيين ، وصينيين ؛ يجدون مشقة فى حمل الناس على الوثوق فيهم ، والايمان بحسن نياتهم .

ولقد حان الوقت الذى ينبغى فيه أن نثق بأنه ما من شىء يسمح لنا بمساعدة الشعوب الافريقية والآسيوية مساعدة فعالة ، سوى تغيير شامل كامل فى الوســائل . ويجب أن تكف المصــالح المالية والتجارية عن التحكم فى علاقاتنا مع العالم الخارجى . كما يجب أن نضع حداً لجشع الرأســمالية اذا كنا لا نرضى لانفسنــا ، أن نختفى معها ، فتذرونا ؛ وتذروها الرياح .

الشباب الحائر الذى أصبح بلا مذهب وبلا قائد :

ان الشــباب الفرنسى أصــبح يمقت الرجال الــذين فى يدهم الســلطة : سياسيين كانوا أو حكاما أو أصحاب مصانع . والشبان الفرنسيون هم اولئك الذين يتحققون وجود ظلم اجتماعى ، يعانون منه الشىء الكثير ، مع العمال ، أصحاب الاجور ؛ والفلاحين . والتحقيق الذى قام به معهد الرأى العام الفرنسى فى سنة ١٩٥٧ يؤكد ذلك . وقد أسفر هذا التحقيق عن الآتى :

٧٠ ٪ من الشباب (من ٧٩ ٪ من الردود التى وردت) قالوا ان الظلم الواقع على المجتمع الحالى ينحصر بالأخص فى ســوء توزيع الدخول وفى الضرائب ، وشروط استخدام العمال الاجراء ، والزراع وفى مشكلات الحياة ، للجيل الجديد . وبمعنى أوضح ان الذين أعربوا عن رغبتهم فى اصلاح النظم الحالية يمثلون : $\frac{١٠٠ \times ٧٠}{٧٩} = ٨٨$ ٪

و ٤٧ ٪ من هذا الشــباب لا يعرفون ما اذا كانت الاشتراكية شيئا مرغوبا فيه و ٦٤ ٪ منهم يعتقدون أن الشيوعية لا تقدم ولا تؤخر بالنسبة لحالتهم الخاصة .

وحتى اذا فرضنا أنه كان هنــاك غموض فى بعض الاسئلة ، التى وجهت الى هؤلاء الشباب ، والتى قد تكون محل تأويل ؛ فانه لا يمكننا أن ننكر المتناقضات التى وردت فى الردود . ونفسر ذلك بأن بعض الشباب لا يتحمس للاشتراكية . لانها قدمت اليه ، فى

صورة مشوهة تلك الصورة التى حوت الزعامات الشعبية والافلاسات ، من أنصار هيئة الـ (S F I O) .

واذا كان الشباب متخوفا من الشيوعية (٨ ٪ لصلحة النظام السوفييتى مقابل ٩٢٪ من الردود الغامضة والردود غير المؤيدة لذلك النظام) ذلك يرجع لانه يتوق الى أن يعيش فى الوقت الحاضر فى ظروف فرنسا . وليس فى ظروف بودابست . الا انه بعد أن يضيق الجيل الجديد ذرعا بمسيو « بوساك » وبالوكلاء العقاريين ، وبالتجار فى هذه الحالة يتطلع الى أى نظام من النوع الاشتراكى ولو كان غير واضح المعالم ، طمعا فى العدالة فى التوزيع ، وفى الاقتصاد السليم الفعال وفى الكرامة الوطنية .

والشباب لا ينقصه سوى مذهب وقادة .

أوهام مسيو « جان مونيه » :

ان السوق المشتركة والاتحاد الاوربى لا يجدان منا أية معارضة وسيأتى المجهود الذى يبذل فى سبيل انشائهما بنتائج مفيدة . ولكننا نخشى ألا تكون القواعد التى تحمل ذلك البناء الموعود، قواعد قوية كما يتصورها مسيو « جان مونيه » .

ويظهر أن جان مونيه ، هذا الذى كان يلقبه مسيو دى جول من زمن قريب « بالمتهم » قد نجح فى أن يقنع رئيس الجمهورية الخامسة بوجهات نظره ، وان يربطه بآرائه، ولوجزئيا. والمستشار الالمانى اديناور ليس غريبا عن ذلك ؛ لاننا منذ السن التى بدأنا فيها أن نكون مواطنين ، أصبحنا ، وما زلنا ؛ ديجوليين ؛ بحيث أصبح القلق يساورنا من أن تتحد أوربا ؛ على حين أن اليمينيين فى كل مكان ، يمسكون بعجلة القيادة ، ومن بين هؤلاء المسيحيون الديمقراطيون ؛ فى المانيا ، وايطاليا ، وبلجيكا ؛ وفريق « بيناى — رييف » فى فرنسا. ووجود المحافظين الانجليز فى الحكم ، لايواسيننا. وكذلك وجود الجمهوريين فى الولايات المتحدة . ان أوربا طراز سنة ١٩٥٩ وأوربا ذات السوق المشتركة هما أكثر رأسمالية منهما فى أى وقت مضى .

ولذلك فان أحاديث « الملهم » تلك الاحاديث الجديدة ، تبدو لنا فريدة ، فى نواح كثيرة • صحيح أنه كان يجيب عن أسئلة لصحفى أمريكى وصحيح أن من واجبه أن يعرف كيف يطمئن حليفتنا القوية فى الوقت الذى تتراكم فيه جبال من الفحم على أرصفة مناجم شركة (C. E. C. A) بدون تصريف ، ويقول : « ان الدول الست التى يتكون منها المجتمع الاوربى شهدت نموا صناعيا عظيما لم يشهد مثله العالم الحر خلال السنوات العشر الاخيرة » • ولكن ماذا عن الجمهوريات السوفيتية ؟ ماذا عن الروس الذين لا يربطون بلادهم بعجلة الغرب ؟ ان مسيو « جان مونيه » يعلم فقط أنهم يتعهدون ثورة علمية على درجة لم يسبقهم فيها سابق ولن يلحق بهم فيها لاحق ثم يضيف على الفور قوله « لا يصح أن نفكر كثيرا فى روسيا • ثم أنه من الموائم أن ننسى الجمهوريات السوفييتية » • ويبدو أن مسيو مونيه ليست لديه معلومات أكثر من صاحب المقام السامى ، استاذ كليتى الحقوق والعلوم الاقتصادية ، فى باريس ؛ ذلك الذى كتب الآتى :

« إننا نسىء فهم الاقتصاد السوفييتى ـ عندما كان الحديث يجرى عن التقدم الاقتصادى ، فى المؤتمر الدولى للعلوم الاقتصادية، الذى انعقد فى سنة ١٩٥٣ ـ أدهشنى استبعاد النمو السوفييتى استبعادا مدبرا (هنرى جيتون ، مجلة الاقتصاد ـ يوليو ١٩٥٨) »

وفى هذا الكلام الصراحة ، كل الصراحة • ولكن تنقصه بعض الرصانة • وان مسيو مونيه متفائل تفاؤلا لا حد له • وبالنسبة لان روحه متشبعة بفكرة الوحدة العالمية ، التى ستتم عن طريق الاسواق المشتركة ، والاتحادات الفيدرالية ؛ يصعب عليه أن يتجاهل الانقلاب العالمى الذى تتولى تبريره الجمهوريات السوفييتية ، ويقف عند حد الامل فى أنها ستكف فى يوم من الايام عن مواصلة الحرب الباردة • أما عن الحرب الاقتصادية، فيؤكد مسيو مونيه فى كبرياء: « انها ليست مشكلة » ومتى كان للحرب الا تقوم اذا كان أحد المتخاصمين لا يرغب فيها ؟

ويكفى لازالة مخاوف مسيو مونيه من ناحية النشاط التجارى السوفييتى ان الجمهوريات السوفييتية تستورد من البلاد غير

الصناعية أقل مما يستورده الغرب • صحيح أن ثروة العالم الحر وحاجته الى المواد الاولية تتطلبان عمليات هائلة من المبادلات التجارية ، تزيد كثيرا على العمليات التى تتم بين البلاد الشيوعية. ولكن نظام تجارة الجمهوريات السوفييتية مع مجموعة الدول الافرو آسيوية تستحق تأملا من جانب مسيو مونيه اذ أنه من سنة ١٩٥٦ الى ١٩٥٧ زادت الواردات السوفييتية من تلك الدول بنسبة ٤٥٪ والصادرات الى هذه الدول نفسها زادت بنسبة ٨٠ ٪ • وفى سنة ١٩٥٧ كانت الواردات تمثل ٤٤ ٪ من مجموع الواردات السوفييتية مقابل صادرات تمثل ٧٨٪ من مجموع صادرات الاتحاد السوفييتى•

ويبدو أن « مصلحة الدولة » فى أمريكا لم تحط مسيو مونيه علما بملاحظاتها بشأن ما تقدم • وفى أقل من خمس سنوات منحت الكتلة السوفييتية قروضا للبلاد غير الصناعية ، تقدر بنحو ١٩٠٠ مليون دولار لآجال طويلة ، بفائدة ضئيلة (٥ر٢٪) مع تسهيلات فى الدفع مقابل بضائع ، وهذا بصفة مبدئية •

ولنتخلص نهائيا من « أمنيات » رئيس لجنة العمل للولايات المتحدة الاوربية • لنعود الى موضوع أوربا • فهل يمكننا أن نثق ثقة راسخة فى قدرة منظمات الهيئة الاوربية على اتباع سياسة اقتصادية مشتركة، لمجموعة البلاد الاعضاء، وعلى مقاومة الشركات المتحدة التى تنظم نفسها منذ اللحظة • هل يمكننا أن نثق فى ذلك؛ على حين اننا نرى أن شركة (C. E. C. A.) تقف عاجزة أمام تضخم انتاجها من الفحم ؟

ويبدو لنا أن مسيو مونيه ذلك الذى يعتبر رغباته كحقائق يعد نفسه للمفاجآت .

الورق ، والصحافة ، والنشر ؛ والقوة المالية :

اننا نرجو القارىء النابه ، أن يفكر ، فى الاسباب ؛ التى من أجلها ، أردنا الا نتكلم هنا ، عن هذه الموضوعات • فليفكروا • وليمنحونا العذر •

التأميم ورأسمالية الدولة :

اننا لا نرحب بالتأميم بالصورة التى طبق بهـا حتى الآن • والملاحظ ان شركتى E. D. F و « رينو » قد حققتا تحسنا ملموسا بالنسبة لنظـام المؤسسات الخاصة وذلك لأن أرباحهما تئول الى الملكيات العامة •

وبالرغم من ذلك فان المؤسستين المذكورتين لا يفيان بالغرض المطلوب •

لانهما أولا تخضعان لظروف الاقتصاد السوقى قبل أية مؤسسة خاصة أخرى ، وسير العمل فى شركة «رينو» تحدده منافسة شركتى « سيكا » و « بيجو » الرأسماليتين لها • وبعبـارة أخرى ان قلة التأميـنـات لتساعد الدولة على ازالة الاشـيـاء المتعارضـة مع الرأسماليه •

وثانيا ، ان الدولة ، رغبة منها في الحد من الاعانات المـالية . أو الاعتمادات العامة للمؤسسات المؤممة ، ورغبه منها فى عدم رفع أسعار الـكهرباء والفحم والنـاولون لا تجـد وسيلة أمامها سوى الضغط على الأجور لتحقيق التمويل الذاتى وتثبيت الاسعار •

ومما لا ريب فيه أن الاقتصـاد الوطنى سيستفيد من ذلك • ولكن على حساب العدالة • وعلى حساب كرامة مؤسسات الدولة • اذ أن العـامل هو الذى يدفع فى الواقع المرتبات الضخمة والاجور المرتفعة لشركة صـنـاعة الكيماويات التى تعتبر أهـم مستهلك الكهربا •

وثالثا : ان العيب فى المؤسـسـات المؤممة حسب تقـديرنا هو فى نظامها الادارى فى عدم تقدير المسئولية . وهـذا ما تجب محاربته ثم أن التعليم الفرنسى يشـوبه العيب نفسـه ، فضـلا عن العيوب الأخرى الموروثة فى مجتمعنا . والتشريع واحترام المراكز المكتسبة يؤدبان الى الروتين والتراخى . ويعتبرون هذا عملا من الاعمال الانسانية ونوعا من احترام الحقوق النقابية •

ولم ينقذ المؤسسات المؤممة من خمولها ، ويوقظها من نعاسها

سوى هـزة أقوى ، ولا سيما فى الجزء العلوى من نظامها • وهـذا يتطلب مراعاة عدم ارجاء المسـائل المعروضـة عـلى مجلس الدولة وتفتيش الماليـة • ومراعاة توقيع العقـاب الصـارم عـلى المديرين الفاشلين •

ان حسن سير المؤسسات المؤممة يتوقف على المبادىء الثلاثة الآتية :

تخطيط فعال ومن ثم اقتصاد اشتراكى •

مساواة فى الاجور للاعمال المتشابهه •

مسئوليات فى جميع المراحل •

طلمبات السحب والدفع :

ان كثيرا من أجهزة الدولة ، المحـكمه التنظيم ، تشـبه آلة ، تسحب الاموال من جيوب دافع الضرائب والمستهلك الفرنسى لتدفع بتلك الاموال الى جيوب أصحاب الامتيازات • ان العـامل الفرنسى الذى يدفع الضرائب بطريقة غيرمباشرة ، بشرائه دراجة (بسكليت) وبطريقة مبـاشرة بدفع ما يستحق عليه من الضريبة التصـاعدية ، يمكنه أن يفخر بأنه قد سـاهم فى تقويم انحراف أسـواق الدفاع الوطنى ، وفى تمويل صندوق الاعانات المالية ، الخاص بالانشاءات البحرية ، وفى تحقيق الرخاء لدولة ذوى الاسـتئثار ، وللسفهاء ، وللطبقة الغنية المعروفة بالوقاحة والعلاقات الآثمة •

والجهاز الفرنسى الاكثر نشاطا هو الجهاز الذى يجمع الاموال من زراعة المستعمرات • ويلوح بها لفلاحى السنغال ، والكونغو ، ثم يرسـلها الى باريس العاصمة أو الى لنـدن ، لتدفع فى حسـاب الرأسماليين •

الفساد :

ان استقلال الشعوب المتخلفة لا يشكل عقبة أمام الشيوعية بل على العـكس من ذلك أنه يخدمهـا ، كمـا يخدم هذه الشعوب نفسها ، ذلك بأن الصين التى كان يتزعمها شيانج كاى تشيك كانت

مستقلة . وكذلك كان العراق الذى كان يتزعمه نورى السعيد ، مستقلا .

واليوم يوجد ماوتسى تونج . وغدا سيأتى دور البرزانى أو خالد بكداش أو غيرهما .

وبعد غد ، سيتسلل عملاء السوفييت ، فى الصومال الايطالى السابق ، وفى الصومال البريطانى ؛ اذا لم نكن على حذر واذا لم نقض على النعرة الاستعمارية . وسيمدون أيديهم ، عبر نهر تشاد الاسلامى ، بعد تسليمه سرا الى القادة الشبان الماركسيين ، فى كوناكرى ، ودوالا ، وداكار . ان روسيا تملك الورقة الرابحة . وتملك المثابرة والوقت . وقد بنت اقتصادها على أساس الفائدة البعيدة الاجل وليس على أساس الربح الفورى ولديها الامكانيات لمنح القروض ، على أساس خطة سياسية معينة بغض النظر عن الفائدة المادية . أنها تؤمن بالماركسية وبالمثل الصينى. وهى تسعى الى صداقة الشعوب المتخلفة بوساطة سياسيين ، اتسموا باللطف ثم أننا ، بوساطة مصانع « الأولونين » ، يمكننا أن نصلح من أمر آلاف المقاتلين ، الذين فشلوا ازاء فنون « الاجيتروب » الشيوعى ؟ ثم اننا كذلك يمكننا أن نصلح من أمر الملايين من الرجال المتعطلين ، الذين يقبعون فى خارج مصانع « بيشينيه » التى تدار بالازرار الكهربية، يطلبون عملا ، والذين يتمتعون بظلها وليس فى استطاعتهم أن يجنوا منها أية فائدة ، على حين أنهم يستطيعون أن يضاعفوا وجبتهم اليومية ، بالعمل فى صناعة عربات اليد أو الفئوس .

ثورة صناعية جديدة :

ان الفوائد الآلية الجمة واخطارها ستظهر فيما بعد . وان تسيير الآلية ، فى عالمنا ، جنبا الى جنب مع الذرة ، لا بد أن يكون مطمع آمالنا ؛ وفى الوقت نفسه ، لا بد أن يكون موضع مخاوفنا . لان ذلك ، مما يعجل بالتوسع الاقتصادى ، ومما يسبب أزمة آزمة؛ لا علاج لها ؛ الا بالتحوط ومعرفة ما ينبغى وما لا ينبغى ، قبل أن يجرفنا تيار الآلية .

ومن ناحية فرنسا فان تلك المشكلة تبدو أكثر تعقيدا عنها

فى أمريكا أو فى روسيا لان ضخامة اقتصاد البلدين يساعدهما على مواجهه التوظيف فى حدود توسع النمو الانتاجى • والامريكيون بنوع خاص يعتمدون على الآليه ، لضمان استمرار التوسع • ولكنهم مع هذا عاجزون عن توظيف جميع المتعطلين • اذ يوجد لديها الآن خمسة ملايين متعطل (٥ر٧ ٪ من مجموع السكان العاملين) • وكل رأسمالى أمريكى يعتمد على الآلة فى صناعته ويترك لجاره أن يدفع الاجور لعملائه •

وتواجه فرنسا ثلاث عقبات فان لم تتغلب عليها ستتخلف فرنسا تخلفا جذريا عن الولايات المتحدة وعن الولايات السوفييتية وتلك العقبات تتعلق بالنظم البالية لاقتصادياتنا ولمجتمعنا :

العقبة الاولى : هى قلة أسواقنا • ان الآلية تتطلب استثمارات ضخمة . ولكى تأتى تلك الاستثمارات بفائدة يجب توافر أسواق التصريف على نطاق واسع ومن ثم توافر رءوس الاموال والمستهلكين• والسوق المشتركة تغرينا بحل تلك المشكلة• أما مشكلة الاستثمارات فهى ترتبط ارتباطا وثيقا بأهمية المنشئات •

والعقبه الثانية : فى الصناعات الصغيرة ، نجد تعارضا بين أصحابها وبين التقدم التكنولوجى لان صاحب المؤسسة يرى فى التصنيع الالى نهاية «المؤسسة العائلية» وانقلابا فى مهنته ولذلك فانه ينذر بخطر فائض الانتاج ، والتبطل هربا من سباق التوسع ومن المؤلم أن ترى النقابيين يرددون الصيحات نفسها •

وفى هذه الحالة ، تتحتم العودة الى النظام «المالتوسى» وهو يقضى بتخفيض الانتاج تخفيضا اختياريا لمعالجة الموقف. وتعطيل الانتاج أو تخفيضه فى بلد يسير الى النهوض ، سينتج عنه انفجار ثورى تستفيد منه الشيوعية قطعا •

وتكوين النشىء ، بالاضافة الى مشكلة حل آلية الاقتصاد ، يشكل العقبة الثالثة • وقبل العمل فى القطاع الآلى يجب تدريب الشباب على الفنون الجديدة • ثم يجب توفير الاستثمارات اللازمة• ويتحتم على الدولة أن تمهد الطريق للتقدم • ولكن اذا سارت الجمهورية الخامسة فى طريق الهزيمة والفشل فاننا نخشى أن نظل شعبا لا يعرف سوى قرض (غرم) تذاكر المترو •

ويحتم على فرنسا أن تحل في خلال العشرين عاما المقبلة كل مشكلات آلية الصناعة ومشكلات التقدم التكنولوجي • وتلك المشكلات نفسها هي التي تعترض النظم الاقتصادية الجامدة والتي لا يعالجها « مشروع التحسين وانتاج المهمات » الا علاجا سطحيا • وخلاصة القول ، انه اما أن نرى تطورا في نظمنا الاقتصادية والاجتماعية ، بفعل التقدم التكنولوجي ، الذي يمحو آثار الرأسمالي الفرنسي ، الذي عاش في النصف الاول من القرن العشرين ؛ واما أن نضيع في معركة الشرق مع الغرب • أو أن ننطوي على أنفسنا ، ونكتفي برقعتنا الاوربية الضئيلة حتى يفاجئنا السياح الروسيون ليقدموا الينا الدعوة بارسال طلبتنا ، لكي يتعلموا في مدارس ، ومعاهد ، وجامعات موسكو •

ديسكس دي ميجو :

ان نشاط مؤيدي حركة ومبادىء « ناصر » أو الحركة والمبادىء «الناصرية» معروف في الشرق الاوسط ويجب خلق مذاهب بناءة ناصرية في الشرق الاوسط جميعه وتنفيذها ، لينقذ شعوب الشرق الاوسط جميعها من البؤس ، ومن الضعف ، ومن التخلف ،

« ولا يتسنى للغرب أن يقوم بتلك المهمة . فهذا أمر ، بعيد المنال والاحتمال • ولا يتسنى للروسيين ذلك ، كذلك ، لظهورهم أحيانا ، بمظهر الاستعماريين المتغطرسين . فمن اذن يقوم بها ؟ اسرائيل ؟ لا • بل انها أبعد ماتكون عن القيادة • وهيهات لاسرائيل أن تصل الى أية درجة من درجات القيادة • وما ينبغي لها • « واذن ، فالقادة الذين يمكنهم القيام بهذه المهمة السامية ، والذين يعملون عملا بناء في الشرق الاوسط هم : همرشلد • ونهرو • وتيتو • وعليهم أن يعملوا على مبادىء (ناصر) » •

ملاحظة (للمراجع) :

استشهد همرشلد اذ قتله الاستعمار ، غيلة في الكونغو • واذن ، فبأمر الله ، الناصر ، « لناصر » ولمبادىء « ناصر » ولنهرو ؛ ولتيتو العمر المديد ؛ والمزيد من الجهود ؛ في أداء هذه الرسالة المقدسة لا لمصلحة شعوب الشرق الاوسط ، فحسب ، بل لمصلحة جميع الشعوب ، لوجه الله ؛ ولوجه السلام ، ولوجه الانسانية • وسلام وحسن مآب •

هيئة قناة السويس

حركة الناقلات : ـ

زاد عدد الناقلات العابرة خلال يولية ١٩٦٢ مقارنة بتلك العابرة فى يولية الماضى بمقدار ٣٩ ناقلة أى بنسبة ٥ر٢ ٪ حيث بلغ ما عبر منها خلال الشهر الحالى ٧٩٣ ناقلة مقابل ٧٥٤ ناقلة فى يولية ١٩٦١ .

وبتقسيم الناقلات عدديا حسب اتجاه العبور ، يتضح أنه عبرت القناة من الشمال الى الجنوب ٤٠٣ ناقلات مقابل ٣٨٥ ناقلة بزيادة قدرها ١٨ ناقلة ، ويرجع هذا الى ارتفاع عدد الناقلات الفارغة بمقدار ٢٢ ناقلة « ٣٦٨ مقابل ٣٤٦ » بينما نقص عدد الناقلات المحملة بمقدار ٤ ناقلات « ٣٥ مقابل ٣٩ » .

وبالنسبة للناقلات المتجهة شمالا ، فقد زاد عددها بمقدار ٢١ ناقلة « ٣٩٠ ناقلة خلال يولية ١٩٦٢ مقابل ٣٦٩ ناقلة فى يولية ١٩٦١ » . وبينما زاد عدد الناقلات المحملة بمقدار ٣٢ ناقلة « ٣٨٣ مقابل ٣٥١ » . نقص عدد الناقلات الفارغة بمقدار ١١ ناقلة « ٧ مقابل ١٨ » .

وبلغ مجموع الحمولة الصافية للناقلات العابرة فى يولية ١٩٦٢ « ١٢١٠٦٠٠٠ طن » مقابل ١١١٠٨٠٠٠ طن فى يولية الماضى مسجلة زيادة قدرها ٩٩٨٠٠٠ طن أى بنسبة ٩٪ .

وتمثل الحمولة الصافية للناقلات نسبة قدرها ٧٤٪ من مجموع الحمولة الصافية للسفن العابرة خلال يولية من العام الحالى ، بينما كانت هذه النسبة ٧٢٪ فى يولية من العام الماضى .

وقد زاد متوسط الحمولة الصافية للناقلة من ١٤٧٣٢ طنا فى يولية ١٩٦١ الى ١٥٢٦٦ طنا فى يولية ١٩٦٢ . كما زاد متوسط كميات المواد البترولية المنقولة على كل ناقلة محملة من ٢٦٢٥١ طنا فى يولية الماضى الى ٢٦٦٢٣ طنا فى يولية الحالى .

١٥٧ شارع عبيد ـ روض الفرج

تليفون ٤٠٧٥٣ / ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ / ٤٠٨١٤

944

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون { ٤٠٧٥٣ / ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ / ٤٠٨١٤

العدد ٢٩٢ الثمن ٥ قروش